وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
الجهاز المركزي للإحصاء

تقرير

الستراتيجية الوطنية للإحصاء

2014 - 2010

إعداد

لجنة الستراتيجية الوطنية للإحصاء

أيلول - 2008

الفصل الأول

تأسيس الجهاز المركزي للإحصاء

الفصل الثاني

تقييم العمل الإحصائي في العراق

الفصل الثالث

الستراتيجية الوطنية للإحصاء

الملاحق

1.1 نبذة تأريخية

في ثلاثينات القرن الماضي كان الإحصاء شعبة صغيرة في مديرية التجارة العامة في وزارة المالية ثم ارتبطت بوزارة الاقتصاد والمواصلات ، وبعد ان تم تقسيمها الى وزارتين في سنة1939 الحقت هذه الشعبة بوزارة الاقتصاد باسم (الدائرة الرئيسية للإحصاء)، وصدر قانون الإحصاء رقم (42) لسنة 1939 وتم بموجبه تحديد مهام الدائرة بـ (جمع وإعداد وتنسيق وتلخيص ثم نشر كافة المعلومات الإحصائية المتعلقة بأعمال الأهالي التجارية والصناعية والإجتماعية والإقتصادية وكذا أحوالهم العمومية) ونظم هذا القانون اسس التعامل بين المكلفين بالإدلاء بالبيانات الإحصائية وبين القائمين على ادارة العمل الإحصائي في مفاصل الدولة المختلفة. في عام 1956 أدمجت الدوائر والأقسام الإحصائية الموجودة في بعض دوائر الدولة الرئيسة للإحصاء ومنشآتها وعلى اثر ذلك سميت بـ (دائرة الإحصاء المركزية). وفي سنة 1959 صدر قانون السلطة التنفيذية الذي استحدثت بموجبه وزارة التخطيط والحقت بها دائرة الإحصاء المركزية ورفعت درجتها الى مديرية عامة بتاريخ 1/7/ 1959. وفي سنة 1962 صدر قانون الإحصاء رقم (57) والذي تم بموجبه إلغاء قانون الإحصاء رقم (42) لسنة 1939 وتم تحديد مهام وواجبات دائرة الإحصاء المركزية. في عام 1968 صدر نظام وزارة التخطيط، وتم تسميته بالجهاز المركزي للإحصاء. وفي سنة 1972 صدر قانون الإحصاء رقم (21) النافذ لغاية تأريخه.

مارس الجهاز عمله الإحصائي من خلال فروعه على مستوى المحافظات وبعض الأقضية لغاية التسعينات وبسبب الأحداث التي مرت بالعراق انفصلت محافظات إقليم كردستان (دهوك،اربيل و سليمانية) وأصبحت بمعزل عن الجهاز في الوقت الذي تركز العمل على خمسة عشر محافظة وأصبح الجهاز مجزئ إلى منظمتين منفصلتين إحصائيتين تعملان بمنهجية مختلفة لغاية عام 2004 حيث بدأت المفاوضات مع إقليم كردستان للمساهمة في العمل الإحصائي المتمثلة بخطط العمل السنوية والمسوح. وفي نفس العام أعيد النظر في الهيكل التنظيمي والفني للوزارة التي اصبحت تسميتها (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي) لتنسجم مع طبيعة المهام والأنشطة التي تمارسها الوزارة على ارض الواقع واصبح اسم الجهاز (الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات) بعد ان استحدثت فيه مديرية عامة بإسم (دائرة تكنولوجيا المعلومات).

1.2 قانون الإحصاء

يعتمد الجهاز المركزي للإحصاء قانون الإحصاء رقم 21 لسنة 1972 المعدل والمتضمن الجانب الإلزامي لجمع البيانات الإحصائية مع ضمان سرية المعلومات وتحديد حقوق وواجبات المستجيبين والمستفيدين. كما يشتمل القانون على الأهداف والمهام التي يضطلع بها الجهاز الإحصائي ، كما يحدد تعريف الأشخاص الأساسيين في الجهاز كالوزير ، رئيس الجهاز الإحصائي، النظام الداخلي للجهاز المركزي للإحصاء الذي يحدد مهام كل مديرية في الجهاز ويتضمن تحديد العلاقة بالجهات الأخرى المختصة من الوزارات واجهزة الدولة غير المرتبطة بوزارة

والقطاع الخاص والجهات الأخرى. كما تم تقديم مقترح قانون للإحصاء جديد يتناسب مع التطورات المقترحة لتعديل الهيكل التنظيمي للجهاز (ملحق رقم 1)

1.3 النظام الإحصائي

ان النظام الإحصائي الوطني نظاماً مركزياً ، وان الجهاز المركزي للإحصاء مسؤولاً عن جمع وتبويب ومعالجة وتحليل ونشر البيانات وهو مؤسسة حكومية ترتبط بوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي يرأسه كبير الإحصائيين بدرجة وكيل وزير . ويتشكل الجهاز الإحصائي من مجموعة من الموظفين يخضعون لقانون الخدمة المدنية ولآلية توزيع الدرجات الوظيفية والسلم الوظيفي المحدد من قبل وزارة المالية ، ويتسم بما يأتي ؛

1.3.1 الإستقلالية والمصداقية

يتمتع الجهاز المركزي للإحصاء بالاستقلالية في إداء مهامه الوظيفية والتي يستمدها من قانون الإحصاء إضافة الى الجودة . والمصداقية التي أنشاءت نوع من الاحترام والثقة مع صانعي القرار والجمهور متمثلة بازدياد الطلب على البيانات والنشرات التي يصدرها..

1.3.2 مبادئ التنظيم وإعادة التنظيم

يطبق الجهاز المبادئ الأساسية لتنظيم المكاتب الإحصائية في مجال التنظيم حسب المعرفة والمهارة . كما يتم تطبيق المرونة في الإستجابة لكافة الحالات المختلفة وتقليص الإجراءات التفصيلية وتشكيل فرق للمشاريع ولجان فرعية ولجان تنسيق لتنظيم كافة الأعمال الإحصائية بين الجهاز المركزي للإحصاء والجهات الأخرى.

1.3.3 تمويل النظام الإحصائي

يتم تمويل النظام الإحصائي والإحصاءات الرسمية والبرامج التي ينفذها الجهاز من خلال :

- الميزانية الحكومية حيث يتم تخصيص مبالغ لغرض تنفيذ خطة العمل الجارية والخطة الأستثمارية السنوية لتنفيذ الأعمال الإضافية والمسوحات التي ينفذها .
- المساعدات التي يحصل عليها الجهاز (لتنفيذ المسوحات) من المنظمات الدولية والدول المانحة وتستند على برامج عمل متعددة ومسوح سنوية تتميز بوضوح المنهجية والشفافية وكذلك على خطة رئيسة طويلة الأجل تسهم في تعزيز وبناء القدرات الإحصائية لكادر الجهاز وتوفير قاعدة بيانات دقيقة وشاملة للعديد من الأنشطة الإحصائية.

1.3.4 إحترام الخصوصية والحفاظ على السرية

ان العلاقة بين الجهاز المركزي للإحصاء والجمهور علاقة جيدة من خلال تنفيذ المسوح والأعمال الإحصائية وخاصة التعداد العام للسكان الذي يلقى تجاوب كبير من الجمهور ، كما أن طبيعة المجتمع

العراقي لا تزال تحترم وتثق بما تبادر به الأجهزة الرسمية والحكومية مما يسهل عملية الحصول على المعلومة الصحيحة وسرعة الإستجابة والتي يتعامل معها الجهاز باحترام وتقدير متمثلا بالخصوصية والحفاظ على السرية.

1.3.5 المناسبة وحسن التوقيت

يسعى الجهاز الى تحسين نظم البيانات والأساليب المتبعة وفق خطة عمل سنوية وبتوقيتات زمنية مناسبة لتلبية الإحتياجات ، وعلى سبيل المثال لكي يتواكب الجهاز مع التغييرات والإحتياجات تم أستحداث عدد من المديريات التي تقوم بإعداد المؤشرات الحديثة الخاصة بالبيئة والتنمية البشرية ومؤشرات تنمية الأهداف الإنمائية للألفية بالإضافة الى تحسين جودة وكفاءة البيانات الصادرة عن الجهاز .

1.3.6 السرية والإفصاح في نشر وترويج البيانات

يعتمد الجهاز النظام العام لنشر البيانات وكذلك قانون الإحصاء والذي يؤمن الحفاظ على سرية البيانات والمعلومات التي يمتلكها الجهاز كالتي تخص الأنشطة الصناعية او التجارية والشركات الرسمية وغير الرسمية والأفراد. وفي نفس الوقت يتيح نشر المعلومات والبيانات التي لا تؤثر على خصوصية الأفراد والمؤسسات.

2. الفصل الثاني : تقييم النظام الإحصائي الوطني في العراق

2.1 تقييم العمل الإحصائي للجهاز المركزي للإحصاء

أن الخطوة الأولى في تصميم الستراتيجية هي إجراء تقييم معمق للوضع الحالي للنظام الإحصائي بهدف تحسين وتطوير نظام الإحصاء الوطني الموجود وتوسيع وتطوير الأساليب المستخدمة لتغطية كافة قطاعات البيانات ومستخدمي البيانات من خلال التعرف على الفجوات في قاعدة البيانات ونقاط الضعف والقوة ومن ثم ايجاد الحلول والمقترحات التي تتناسب مع هدف العمل الإحصائي في الدولة، ويفترض أن يكون التقييم واقعياً وموضوعيا و ،مستقلاً معتمداً على المعايير والأطر الدولية وعليه تم إعداد تقييم شامل لكل النظام الإحصائي الوطني في العراق .

2.1.1 مهام الجهاز المركزي للإحصاء

يختص الجهاز بالعمليات الاحصائية المتعلقة بالتعداد العام للسكان والمسوح بالعينة وجميع العمليات الاحصائية الزراعية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية والثقافية وغيرها مما له علاقة بالدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمؤسسات العامة والخاصة والشركات عموما والافراد وحالة المواطنين وفعالياتهم بما يخدم التخطيط والتنمية القومية والبحث العلمي .وتجهيز البيانات والمؤشرات لأجهزة الدولة ومتخذي القرار والباحثين والمخططين ومجتمع الأعمال والجمهور فيما يخص كافة الأنشطة الإقتصادية والديموغرافية والإجتماعية بالإعتماد على المباديء الأساسية للإحصاءات الرسمية والصادرة عن الأمم المتحدة. يحكمه قانون الإحصاء الذي يحدد الواجبات والمسؤوليات والحقوق لكل من الأفراد والمؤسسات من المستجيبين والمستفيدين.

يعتبر الجهاز المركزي للإحصاء المرجع الفني المختص في كل ما يتعلق بعمليات الإحصاء المختلفة على الصعيد الوطني ويتمتع بالشخصية المعنوية ويمارس أعماله بموجب قانون الإحصاء ويتولى المهام الآتية :

أ- تنفيذ التعدادات العامة للسكان والمساكن، بموجب القوانين التشريعية التي تصدرها السلطات العليا، والأحكام المرتبطة بتلك القرارات بما يؤمن توفير البيانات الإحصائية المطلوبة، وعلى أساس ما يتوفر للجهاز من صلاحيات وإمكانات مادية وبشرية وما يمكن الحصول عليه من مساعدات او دعم خارجي .

ب- القيام بالعمليات الإحصائية المتعلقة بالمجالات المختلفة بالإضافة الى ما ورد في الفقرة (أ) آنفا والمسوح بالعينة وجميع العمليات والإجراءات الإحصائية الزراعية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمالية والنقدية والثقافية والتشييد والبناء والنقل والاتصالات والتجارة وغيرها مما له علاقة بالدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمؤسسات العامة والخاصة والمختلطة وللشركات عموما والأسر أوالأفراد بما يخدم التخطيط والتنمية القومية والبحث العلمي.

ج- إعداد وتحديث قواعد البيانات الخاصة بإجراء الانتخابات والاستفتاءات وإعداد قوائم الناخبين كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

د- جمع وتوحيد وتدقيق واعداد وتحليل وتلخيص نتائج العمليات الإحصائية الكلية أو الجزئية وإعداد التقارير الشهرية والفصلية والسنوية .

ه- إصدار النشرات الإحصائية والتقارير وإقامة الدورات والندوات والمؤتمرات الإحصائية بشكل منفصل أو بالاشتراك مع مؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية والقطاع الخاص.

و- المشاركة في التعاون الدولي في مجال الإحصاء وتبادل الخبرات مع الاجهزة والمؤسسات العلمية العربية والدولية العاملة في مجال الإحصاء وفق المعايير والمتطلبات الدولية .

ز- الإشراف فنياً على العمليات الإحصائية التي تقوم بها الوحدات الإحصائية في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية وتدقيق نتائج أعمالها الإحصائية وتقديم الاستشارات الفنية كلما دعت الحاجة الى ذلك.

ح- العمل على بناء بنوك معلومات متكاملة بالاشتراك مع مؤسسات ودوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية عن الانشطة المختلفة بما يخدم الأغراض التخطيطية في وزارة التخطيط والوزارات والجهات الأخرى والباحثين وتطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات .

ط- إعداد البحوث والدراسات بما يخدم تطوير العمل الإحصائي في الأنشطة كافة.

ي- المساهمة في تدريب وتعزيز القدرات الإحصائية في الجهاز المركزي للإحصاء ومؤسسات ودوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية .

ك- تفعيل العمل الإحصائي من خلال تنفيذ التعدادات أو المسوح الإحصائية التي تقوم المنظمات العربية أو الإقليمية أو الدولية بتقديم الدعم المادي والفني لها ضمن برامج عمل أو تعاون مشترك .

2.1.2 الهيكل التنظيمي

مخطط 1 : الهيكل التنظيمي للجهاز وفق القانون رقم (21) لسنة 1972

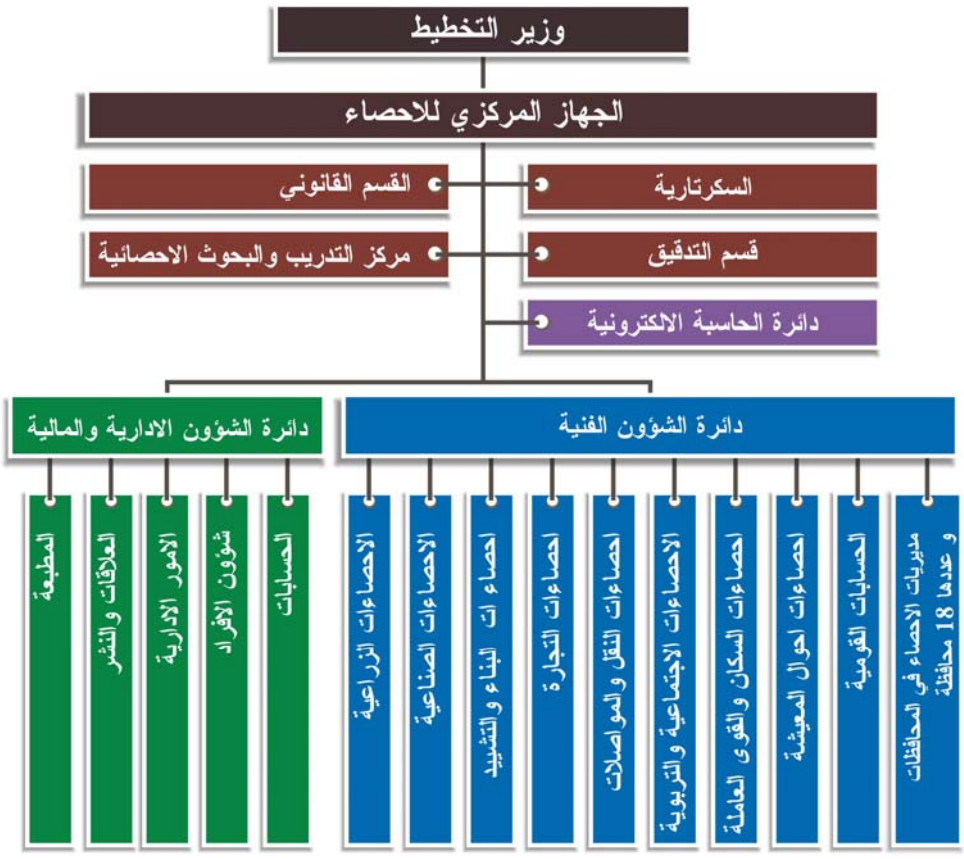

مخطط 2 : الهيكل التنظيمي للجهاز بعد عام 2003

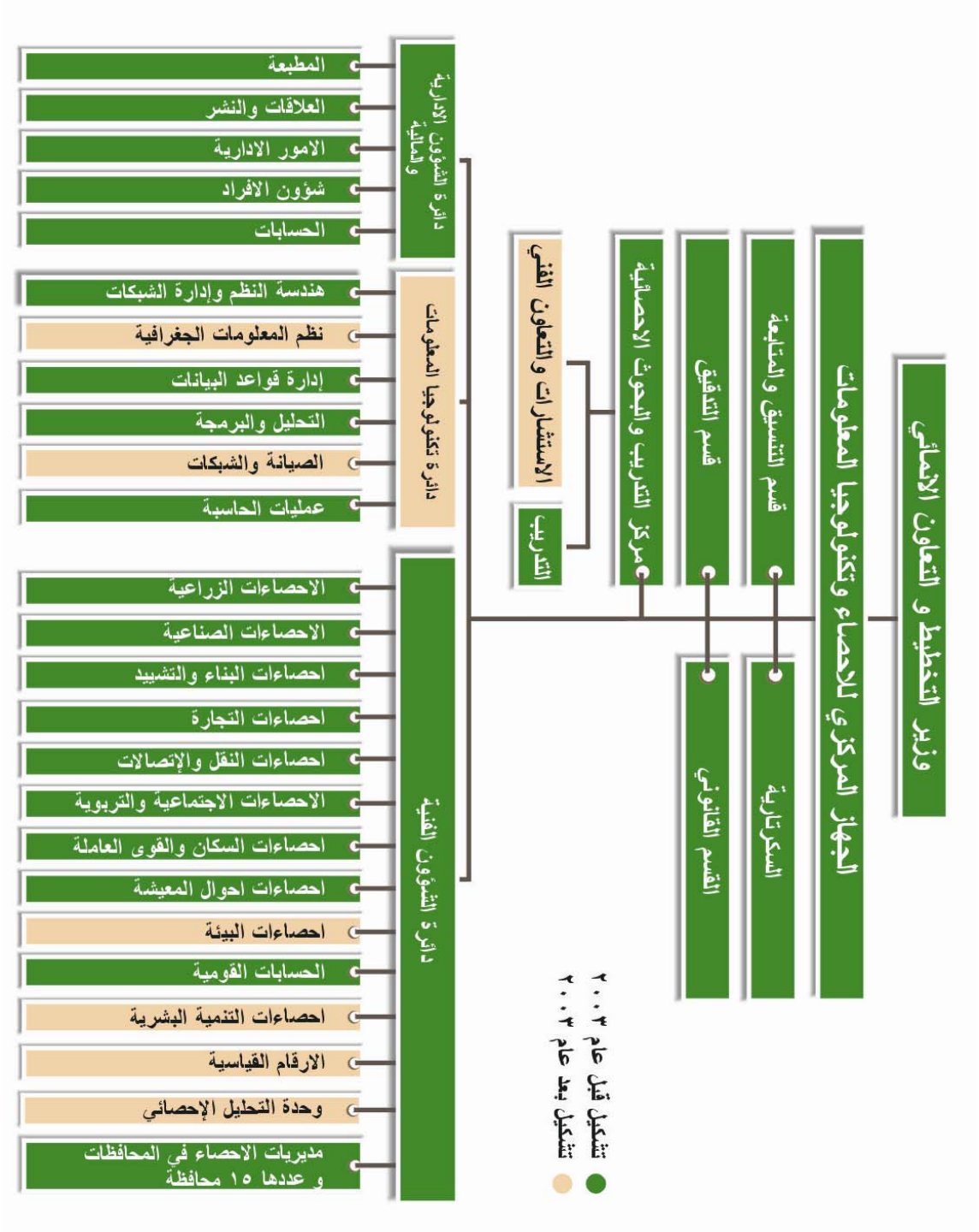

2.1.3 تقييم تشكيلات الجهاز

2.1.3.1 دائرة الشؤون الفنية

تعتبر دائرة الشؤون الفنية محور العمل الإحصائي وتختص في تنفيذ وإنتاج الأعمال الإحصائية حيث إنها مسؤولة عن جمع وتبويب وتحليل البيانات والمعلومات الإحصائية وإعداد النشرات والتقارير الإحصائية لكافة الأنشطة والقطاعات الإقتصادية والإجتماعية والديموغرافية والخدمية والبيئية والتنمية المستدامة، بالإضافة الى تنفيذ التعدادات السكانية والزراعية والإقتصادية . يرأسها مدير عام من ذوي الخبرة والإختصاص.

أولاً : هيكلية دائرة الشؤون الفنية

وتتكون من (12) مديرية فنية يديرها مدراء من ذوي الخبرة والإختصاص وتقسم الى مجموعة من الشعب وترتبط بدائرة الشؤون الفنية (15) مديرية إحصاء في المحافظات تتولى تنفيذ العمل الميداني الخاص بجمع البيانات الإحصائية عن كافة الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والخدمية والديموغرافية والبيئية (مخطط 3).

ثانياً : مهام المديريات الفنية

1. مديرية الإحصاءات الزراعية

تتكون المديرية من الشعب الآتية؛

أ ـ شعبة إحصاءات الإنتاج النباتي.

ب ـ شعبة إحصاءات الإنتاج الحيواني.

ج ـ شعبة الإحصاءات الزراعية الأخرى.

تقوم بتصميم وتنفيذ المسوح الإحصائية الدورية والسنوية في القطاع الزراعي (النباتي والحيواني) لتقدير إنتاج المحاصيل الزراعية والخضراوات وأشجار الفواكه والنخيل وأعدادها، ومسوح الثروة الحيوانية والسمكية لتقدير أعداد الثروة الحيوانية ومنتجاتها، حقول الدواجن وصيد الأسماك كما تقوم بالدراسات الميدانية لاحتساب كلفة إنتاج المحاصيل الرئيسة والثانوية وتوفير مؤشرات عن وسائل الإنتاج في القطاع الزراعي من خلال التعدادات الزراعية والمسوح الدورية مثل مسح المكننة الزراعية وتقرير الموارد المائية الذي تصدره المديرية بالتعاون مع وزارة الموارد المائية والمسح الاقتصادي الاجتماعي للأسر الريفية . كما تعمل على إصدار مؤشرات دورية عن أسعار المنتجات الحقلية للإنتاج النباتي وتكاليف الإنتاج والتسويق، بالإضافة إلى تصميم وتنفيذ التعداد الزراعي وفق التوصيات الدولية (جدول 1).

مخطط 3 : هيكل دائرة الشؤون الفنية في الجهاز

جدول 1 :تقييم التقارير الدورية والمسوح المنفذة وفق الاحتياجات لمديرية الإحصاءات لزراعية.

ت	التقارير الدورية والمسوح	المستوى التفصيلي للتغطية		دورية المؤشر		التصنيف المعتمد		سنة الاصدار	
		المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	اول	اخر
1	مسح الملكية الشامل	محافظة	قضاء	10 سنوات	10 سنوات	ISIC2	ISIC4	1958	2001
2	التعداد الزراعي الشامل	محافظة	ناحية	10 سنوات	10سنوات	ISIC2	ISIC4	1971	2001
3	تقارير المحاصيل الرئيسة الاولية	محافظة	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC2	ISIC4	1969	2008
4	تقارير المحاصيل الرئيسة النهائية	قضاء	قضاء	سنوي	سنوي	ISIC2	ISIC4	1969	2008
5	تقارير إنتاج المحاصيل الثانويه والخضراوات الأولية	محافظة	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC2	ISIC4	1980	2007
6	تقارير إنتاج المحاصيل الثانويه والخضراوات النهائية	محافظة	قضاء	سنوي	سنوي	ISIC2	ISIC4	1980	2007
7	تقارير إنتاج أشجار الفواكه	محافظة	قضاء	سنوي	سنوي	ISIC2	ISIC4	1978	2007
8	تقرير التوقعات الأولية لإنتاج تمور الزهدي	محافظة	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC2	ISIC4	1975	2007
9	تقرير انتاج التمور النهائي	محافظة	قضاء	سنوي	سنوي	ISIC2	ISIC4	1975	2007
10	أوجه التصرف بالمحاصيل الرئيسة	قضاء	قضاء	سنوي	سنوي	ISIC2	ISIC4	1980	2007
11	تقديرات الانتاج الحيواني	العراق	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC2	ISIC4	1989	2007
12	مسح حقول الدواجن	محافظة	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC2	ISIC4	1974	2008
13	مسح المناحل	محافظة	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC2	ISIC4	1999	2007
14	تقرير مؤشرات الموارد المائية	محافظة	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC2	ISIC4	2005	2007
15	مسح متوسط وزن اللشة	العراق	العراق	حسب الحاجة	حسب الحاجة	ISIC2	ISIC4	-	2008
16	مسح المكائن والالات الزراعية	محافظة	محافظة	7سنوات	7 سنوات	ISIC2	ISIC4	1984	2009
17	مسح اسعار الحقل	محافظة	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC2	ISIC4	1970	2006

تعمل المديرية حاليا على تطوير إحصاءات الإنتاج الحيواني بتنفيذ مسوح لإعادة صياغة آلية احتساب تقديرات الإنتاج الحيواني مثل مسح الذبحيات خارج وداخل المجازر، كما تعمل على استئناف تنفيذ المسوحات الدورية لتغطية جميع المؤشرات المطلوبة. (جدول رقم 2).

جدول 2: التقارير والمسوح المقرة والمقترحة، المتوقفة والمطلوب استئناف تنفيذها وفق الاحتياجات لمديرية الإحصاءات الزراعية.

ت	التقارير والمسوح	الحالة	أسباب التوقف اوعدم التنفيذ	مستوى تغطية المؤشر	دورية التقرير	سنة الإصدار	
						أول	أخر
1	مسح مزارع الاسماك	مقترح تنفيذه سنة2010	–	محافظة	6سنوات	1994	2008
2	مسح تكلفة انتاج الدونم	مقترح تنفيذه سنة2010	–	محافظة	4 سنوات	1999	–
3	المسح الوطني للثروة الحيوانية	بالتعاون مع وزارة الزراعة عام 2008	–	قضاء	7 سنوات	1986	2008
4	تقرير التقديرات لانتاج المحاصيل الرئيسة باستخدام تقنيات التحسس النائي	مقترح	الإمكانات الفنية	ناحية	سنوي	1989	–
5	مسح الخدمات البيطرية للقطاع الخاص والعام	مقترح تنفيذه 2010	جديد	قضاء	5 سنوات	–	–
6	مسح أجور العاملين في القطاع الزراعي	مقترح تنفيذه 2009	جديد	محافظة	7 سنوات	–	–
7	مسح أوجه التصرف بالمحاصيل الرئيسة	مقترح تنفيذه 2010	جديد	محافظة	7 سنوات	1986	–

2. مديرية الإحصاءات الصناعية

تتكون المديرية من الشعب الآتية:

- شعبة إحصاءات المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة.
- شعبة إحصاءات المنشآت الصناعية الصغيرة.
- شعبة إحصاءات مشاريع الماء والكهرباء.

تقوم بتصميم وتنفيذ التعدادات والمسوح الإحصائية الدورية وإعداد الإحصاءات الجارية لتوفير بيانات عن المنشآت الصناعية في القطاع العام والخاص والمختلط والتعاوني وفق تصنيفها الى منشات صناعية كبيرة ومتوسطة وصغيرة . كما تصدر المديرية تقارير منفصلة لكل نشاط مثل نشاط مشاريع إنتاج الكهرباء ومشاريع الماء وغيرها.

جدول 3: تقييم التقارير الدورية والمسوح المنفذة وفق الاحتياجات المطلوبة لمديرية الإحصاءات الصناعية

ت	التقارير الدورية والمسوح	المستوى التفصيلي للتغطية		دورية المؤشر		التصنيف المعتمد		سنة الاصدار	
		المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	اول	اخر
1	تقرير المنشات الصناعية الكبيرة السنوي	العراق	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC3	ISIC4	1958	2007
2	تقرير المنشات الصناعية التراكمي	محافظة	محافظة	فصلي	شهري	ISIC3	ISIC4	1980	2008
3	تقرير المنشات الصناعية المتوسطة	محافظة	محافظة	سنوي	شهري	ISIC3	ISIC4	1985	2007
4	تقرير المنشات الصناعية الصغيرة	محافظة	محافظة	سنوي		ISIC3	ISIC4	1985	2007
5	نتائج تقرير مشاريع الماء	محافظة	محافظة	سنوي	فصلي	ISIC3	ISIC4	1958	2007
6	نتائج تقرير احصاء الكهرباء	محافظة	محافظة	سنوي	فصلي	ISIC3	ISIC4	2001	2007
7	المسح الشامل للمختبرات ومراكز الفحص في العراق	محافظة	محافظة	3 سنوات	3 سنوات	ISIC3	ISIC4	2006	2006
8	مسح الطاقات الانتاجية	محافظة	محافظة	3 سنوات	3 سنوات	ISIC3	ISIC4	2005	2005
9	خلق فرص للعاطلين من خلال ترويج الصناعات الصغيرة والمنزلية في محافظة القادسية	محافظة القادسية	جميع المحافظات	حسب الحاجة		ISIC3	ISIC4	2007	2007
10	مسح التعدين والمقالع	محافظة	محافظة	مرة واحدة	سنوي	ISIC3	ISIC4	2003	2003

جدول 4: التقارير والمسوح المقرة والمقترحة، المتوقفة والمطلوب استئناف تنفيذها وفق الاحتياجات لمديرية الإحصاءات الصناعية.

ت	التقارير والمسوح	الحالة	أسباب التوقف اوعدم التنفيذ	مستوى تغطية المؤشر	دورية التقرير (سنة)	سنة الإصدار	
						أول	أخر
1	مسح الصناعات البيتية	متوقف	الأطر الإحصائية	محافظة	5	1979	1989
2	المسح الصناعي الشامل	متوقف	الظرف الأمني	العراق	4	1971	2000
3	مسح التعدين والمقالع	متوقف	الظرف الأمني	محافظة	—	2003	2003

3. مديرية إحصاءات البناء والتشييد

تتكون المديرية من الشعب الآتية:

- شعبة إحصاء المقاولات في القطاع العام .
- شعبة إحصاء الأبنية والإنشاءات في القطاع العام.
- شعبة إجازات البناء والترميم الممنوحة للقطاع الخاص.
- شعبة أبنية القطاع الخاص.

تقوم بجمع وتبويب وتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بحركة البناء والتشييد للقطاعين العام والخاص من حيث عدد العاملين والأجور المدفوعة، قيمة وكمية المواد الإنشائية المستخدمة في البناء إضافة إلى المسوح غير الدورية الخاصة بهذا القطاع والإسهام في إعداد الدراسات التي تخدم تطوير إحصاءات البناء والتشييد.

توفر المديرية مؤشرات إحصائية لرصد نشاط البناء والتشييد حسب القطاع العام والحكومي والقطاع الخاص (جدول 5). كما تعمل على توفير مؤشرات حديثة عن سوق السكن والاكتظاظ السكاني من خلال تنفيذ مسح دوري لتوفير مؤشرات عن الحالة السكنية للأسر في العراق (جدول 6) .

جدول 5: تقييم التقارير الدورية والمسوح المنفذة وفق الاحتياجات المطلوبة لمديرية إحصاءات البناء والتشييد

ت	التقارير الدورية والمسوح	المستوى التفصيلي للتغطية		دورية المؤشر		التصنيف المعتمد		سنة الاصدار	
		المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	اول	اخر
1	اجازات البناء الممنوحة للقطاع الخاص	محافظة	محافظة	شهري	شهري	ISIC3	ISIC4	1970	2007
2	تقديرات ابنية القطاع الخاص	محافظة	محافظة	نصف سنوي	شهري	ISIC3	ISIC4	1988	2006
3	مسح ابنية القطاع الخاص	محافظة	محافظة	5 سنوات	5سنوات	ISIC3	ISIC4	1993	2005
4	اسعار المواد الانشائية بالقطاع الخاص	محافظة	محافظة	نصف سنوي	شهري	ISIC3	ISIC4	1972	2007
5	اجور العاملين في القطاع الخاص	محافظة	محافظة	نصف سنوي	شهري	ISIC3	ISIC4	1988	2007
6	مشاريع الابنية والانشاءات في القطاع العام	محافظة	محافظة	فصلي	فصلي	ISIC3	ISIC4	1970	2006
7	مقاولات مشاريع القطاع العام	محافظة	محافظة	فصلي	فصلي	ISIC3	ISIC4	1970	2006

جدول 6: التقارير والمسوح المقرة والمقترحة، المتوقفة والمطلوب استئناف تنفيذها وفق الاحتياجات لمديرية إحصاءات البناء والتشييد

ت	التقارير والمسوح	الحالة	أسباب التوقف اوعدم التنفيذ	مستوى تغطية المؤشر	دورية التقرير	سنة الإصدار	
						أول	أخر
1	مسح سوق السكن	مقترح لسنة 2012	–	محافظة	غير محدد	2006	–
2	مسح المكائن والمعدات للقطاع الخاص	مقترح لسنة 2013	–	محافظة	غير محدد	2003	–
3	الاستثمارات الاجنبية	مقترح لسنة 2014	جديد	محافظة	غير محدد	–	–
4	مسح أسعار المواد الإنشائية والإجور	مقترح لسنة 2010	–	محافظة	غير محدد	–	–
5	مسح أبنية القطاع الخاص	حسب الدورية	مستمر	محافظة	5	1986	2007

4. مديرية إحصاءات التجارة

تتكون المديرية من الشعب الآتية:

- شعبة إحصاءات التجارة الخارجية.
- شعبة إحصاءات التجارة الداخلية.

توفر المديرية إحصاءات لرصد التغير في مؤشرات تجارة العراق الخارجية (الاستيرادات والصادرات والترانزيت) وفق التصانيف الدولية، والتجارة الداخلية عن النشاط التجاري للقطاع العام والتعاوني والخاص وتنفيذ المسوح والتعدادات في مجال الخدمات الفندقية والإيواء السياحي وتنفيذ مسح التجارة الداخلية للقطاع الخاص. وإجراء مسوح دورية (جدول 7).

جدول 7: تقييم التقارير الدورية والمسوح المنفذة وفق الاحتياجات المطلوبة لمديرية إحصاءات التجارة

ت	التقارير الدورية والمسوح	المستوى التفصيلي للتغطية		دورية المؤشر		التصنيف المعتمد		سنة الاصدار	
		المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	اول	اخر
1	إحصاء القطاع العام التجاري	العراق	العراق	سنوي	سنوي	ISIC3	ISIC4	1970	2006
2	مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي	محافظة	محافظة	سنوي	فصلي	ISIC3	ISIC4	1970	2006
3	مسح خدمات التصليح التجارية	محافظة	محافظة	سنتان	سنتان	ISIC3	ISIC4	2005	2007
4	مسح شركات الصيرفة	محافظة	محافظة	3 سنوات	سنتان	ISIC3	ISIC4	2006	2006
5	مسح الفنادق للقطاع الخاص	محافظة	محافظة	حسب الحاجة	سنوي	ISIC3	ISIC4	2003	2003
6	مسح المطاعم والكازينوهات	محافظة	محافظة	3 سنوات	3 سنوات	ISIC3	ISIC4	2006	2006
7	تقرير الاستيرادات السلعية	العراق	العراق	سنوي	سنوي	SITC.R1	H.S	1937	2002
8	تقرير الصادرات السلعية	العراق	العراق	سنوي	سنوي	SITC.R1	H.S	1937	2006

جدول 8: التقارير والمسوح المقرة والمقترحة، المتوقفة والمطلوب استئناف تنفيذها وفق الاحتياجات لمديرية إحصاءات التجارة

ت	التقارير والمسوح	الحالة	أسباب التوقف اوعدم التنفيذ	مستوى تغطية المؤشر	دورية التقرير (سنة)	سنة الإصدار	
						أول	أخر
1	إحصاءات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية	متوقف	توقف النشاط التعاوني	العراق	سنوي	1970	2002
2	مسح تجارة الجملة والمفرد للقطاع الخاص	متوقف ومقترح لسنة2010	الأطر الإحصائية والظرف الأمني	محافظة	10	1968	1988
3	تقرير الترانزيت	متوقف	متوقف	العراق	سنوي	1937	1990
4	إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات	مقترح	جديد	العراق	لم يحدد	–	–

5. مديرية احصاءات النقل والاتصالات

تتكون المديرية من الشعب الآتية:

- شعبة النقل (بري، جوي، بحري)
- شعبة الاتصالات.
- شعبة السيارات.
- شعبة حوادث المرور.

مهمتها توفير بيانات ومؤشرات إحصائية عن نشاط النقل بشقيه المسافرين والبضائع وعن نشاط النقل الجوي والمائي في العراق ورصد التغيرات وتحليلها بتنفيذ مسوح عن نشاط مقاهي الانترنت، مكاتب السفر والسياحة، وعن كلفة تشغيل سيارات الأجرة في القطاع الخاص وجمع بيانات ومؤشرات عن أعداد ومواصفات سيارات أجهزة الدولة والقطاع المختلط والقطاع الخاص من السجلات الرسمية والتنسيق مع الوزارات والدوائر ذات العلاقة بالإضافة إلى توفير بيانات إحصائية عن نشاط الاتصالات ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات فضلا عن توفير مؤشرات عن حوادث المرور المسجلة.

جدول 9: تقييم التقارير الدورية والمسوح المنفذة وفق الاحتياجات المطلوبة لمديرية إحصاءات النقل والإتصالات

ت	التقارير الدورية والمسوح	المستوى التفصيلي للتغطية		دورية المؤشر		التصنيف المعتمد		سنة الاصدار	
		المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	اول	اخر
1	البريد والاتصالات للقطاع العام	محافظة	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC3	ISIC4	1969	2007
2	مقاهي الانترانيت للقطاع الخاص	محافظة	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC 3	ISIC4	2004	2007
3	الشبكة الدولية للمعلومات (قطاع عام)	محافظة	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC3	ISIC4	2001	2007
4	مسح مكاتب السفر والسياحة	محافظة	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC3	ISIC4	2004	2007
5	حوادث المرور	محافظة	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC3	ISIC4	1979	2006
6	إحصاءات النقل في سكك الحديد	محافظة	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC3	ISIC4	1969	2007
7	مؤشرات النقل العام للركاب	محافظة	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC3	ISIC4	1969	2007
8	نقل القطاع العام للبضائع	وزارة	محافظة	نصف سنوي	سنوي	ISIC3	ISIC4	1969	2007
9	كلفة تشغيل السيارات	محافظة	محافظة	سنتان	سنوي	ISIC3	ISIC4	-	2006
10	سيارات القطاع الخاص	محافظة	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC3	ISIC4	1969	2007
11	سيارات القطاع العام	وزارة	العراق	سنوي	سنوي	ISIC3	ISIC4	1969	2007
12	نقل الأشخاص والبضائع	محافظة	محافظة	حسب الحاجة		ISIC3	ISIC4	2005	2005

جدول 10: التقارير والمسوح المقرة والمقترحة، المتوقفة والمطلوب استئناف تنفيذها وفق الاحتياجات المطلوبة لمديرية إحصاءات النقل والإتصالات

ت	التقارير والمسوح	الحالة	أسباب التوقف اوعدم التنفيذ	مستوى تغطية المؤشر	دورية التقرير	سنة الإصدار	
						أول	أخر
1	حركة المسافرين	متوقف منذ عام 1986	-	محافظة	سنوي	2004	2007
2	النقل الجوي	متوقف منذ عام 1990	توقف النشاط	العراق	سنوي	-	1990
3	النقل المائي	متوقف منذ عام 1990	توقف النشاط	العراق	سنوي	-	1990
4	مسح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مقترح	مؤشرات حديثة	محافظة	لاول مرة	-	2009
5	مسح الطاقة الخزينة (للقطاع العام)	قيد التنفيذ/ لعام 2008	مؤشرات حديثة	وزارات الدولة	أربع سنوات	-	-
6	مسح الطاقة الخزينة (للقطاع الخاص)	مقر تنفيذه لبعد التعداد	عدم توفر اطر	محافظة	أربع سنوات	-	-
7	مسح مؤشرات تكنولوجيا المعلومات للاسر والافراد	قيد التنفيذ/ لعام 2008	مؤشرات حديثة	محافظة	خمس سنوات	-	-

6. مديرية الإحصاءات الاجتماعية والتربوية

وتتكون المديرية من الشعب الآتية:

- شعبة الإحصاءات الصحية.
- شعبة إحصاءات الرعاية الإجتماعية.
- شعبة الإحصاءات التربوية والتعليمية.
- شعبة إحصاءات الأم والطفل.
- شعبة إحصاءات الإصلاح الإجتماعي.

تقوم بتصميم وتنفيذ المسوح الإحصائية وإعداد الإحصاءات السنوية عن معظم الأنشطة الاجتماعية والتربوية بما في ذلك إحصاءات الخدمات والأنشطة الصحية والواقع الصحي، حيث تجمع البيانات عن النشاط الصحي في العراق بالتنسيق مع وزارة الصحة، وإحصاءات الرعاية الاجتماعية ودور الحضانة، والإصلاح الاجتماعي والجريمة في مرحلتي التحقيق والحكم، بالتنسيق مع الوزارات والجهات والمنظمات ذات العلاقة. كما تقوم بتوفير البيانات عن مختلف أوجه نشاط التربية والتعليم

العالي والبحث العلمي في العراق. وتوفير البيانات عن بعض المؤشرات المهمة والتي قد لا تتصف مسوحها بالدورية من خلال تنفيذ مسوحات عن المكتبات، والخدمات المقدمة لقطاع الأعمال والخدمات الشخصية، المختبرات الطبية وأنشطة الحاسبات وتوفير بيانات عن قطاع الشباب والرياضة ومساهمة المرأة في المجتمع (جدول 11).

جدول 11: تقييم التقارير الدورية والمسوح المنفذة وفق الاحتياجات المطلوبة لمديرية الإحصاءات الاجتماعية والتربوية

ت	التقارير الدورية والمسوح	المستوى التفصيلي للتغطية		دورية المؤشر		التصنيف المعتمد		سنة الاصدار	
		المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	اول	اخر
1	تقرير الخدمات الصحية في العراق	محافظة	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC3	ISIC4	1968	2007
2	مسح متعدد المؤشرات	محافظة	محافظة	5 سنوات	5 سنوات	ISIC3	ISIC4	1968	2006
3	تقرير رياض الأطفال	محافظة	محافظة	سنوي		ISIC3	ISIC4	1968	2007
4	تقرير التعليم الابتدائي	محافظة	محافظة	سنوي		ISIC3	ISIC4	1968	2007
5	تقرير التعليم الثانوي	محافظة	محافظة	سنوي		ISIC3	ISIC4	1968	2007
6	تقرير التعليم المهني	محافظة	محافظة	سنوي		ISIC3	ISIC4	1968	2007
7	تقرير معاهد أعداد المعلمين والمعلمات	محافظة	محافظة	سنوي		ISIC3	ISIC4	1979	2007
8	تقرير التعليم الموازي والتدريب المهني والتدريبي	محافظة	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC3	ISIC4	1979	2007
9	تقرير التعليم الجامعي والتقني	محافظة	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC3	ISIC4	1968	2007
10	تقرير الدراسات العليا	محافظة	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC3	ISIC4	1979	2007
11	تقرير خريجو التعليم العالي	محافظة	محافظة	سنوي		ISIC3	ISIC4	1972	2007
12	تقرير دور الحضانة في القطاع العام	محافظة	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC3	ISIC4	1979	2007
13	تقرير احصاء وحدات الرعاية الاجتماعية	محافظة	محافظة	سنوي		ISIC3	ISIC4	1979	2007

جدول 12: التقارير والمسوح المقرة والمقترحة، المتوقفة والمطلوب استئناف تنفيذها وفق الاحتياجات لمديرية الإحصاءات الاجتماعية والتربوية

ت	التقارير والمسوح	الحالة	أسباب التوقف اوعدم التنفيذ	مستوى تغطية المؤشر	دورية التقرير	سنة الإصدار	
						أول	أخر
1	مسح المختبرات الطبية	متوقف	متوفر في وزارة الصحة	محافظة	حسب الحاجة	1986	1986
2	مسح الاطباء واطباء الاسنان في القطاعين المختلط والخاص	متوقف	حسب الحاجة	محافظة	حسب الحاجة	1985	1985
3	مسح مستشفيات التمويل الذاتي	متوقف	إلغاء نظام التمويل الذاتي	محافظة	حسب الحاجة	1999	1999
4	تقرير مسح الجريمة في مرحلة التحقيق	متوقف	الظرف الأمني	محافظة	سنوي	1979	1995
5	تقرير مسح الجريمة في مرحلة الحكم	متوقف	الظرف الأمني	محافظة	سنوي	1979	1992
6	تقرير مسح النزلاء والمودعين في وحدات الاصلاح الاجتماعي	متوقف	الظرف الأمني	محافظة	سنوي	1979	2000
7	تقرير احصاء المكتبات	متوقف	حسب الحاجة	محافظة	حسب الحاجة	1986	1999
8	مسح الاندية الرياضية والاجتماعية	متوقف	حسب الحاجة	محافظة	حسب الحاجة	1989	1989
9	مسح الخدمات الشخصية والخدمات المقدمة لقطاع الاعمال	متوقف	الأطر الإحصائية	محافظة	5 سنوات	1988	1993
10	مسح منظمات المجتمع المدني	مقترح	جديد	العراق	سنوي	لأول مرة	
11	تقرير الاحصاءات الترفيهية والاجتماعية	مقترح	جديد	محافظة	3 سنوات	لأول مرة	
12	احصاءات وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية	مقترح	جديد	محافظة	3 سنوات	لأول مرة	
13	احصاءات دور النشر	مقترح	جديد	محافظة	3 سنوات	لأول مرة	
14	احصاءات دور العبادة	مقترح	جديد	محافظة	5 سنوات	لأول مرة	
15	مسح رياض الأطفال الأهلية	مقترح	جديد	محافظة	5 سنوات	لأول مرة	
16	مشروع اعداد الخارطة الصحية الشاملة للعراق	مقترح	جديد	محافظة	5 سنوات	لأول مرة	

7. مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة

وتتكون المديرية من الشعب الآتية:

- شعبة التعداد العام للسكان.
- شعبة إحصاءات الهجرة.
- شعبة الإحصاءات الحياتية.
- شعبة إحصاءات القوى العاملة.

تقوم بتصميم وإعداد وتنفيذ التعداد العام للسكان دوريا كل عشرة سنوات لتوفير مؤشرات إحصائية شاملة عن المتغيرات السكانية والاجتماعية والسكنية على مستوى اصغر وحدة إدارية للمناطق الحضرية والريفية. وتنفيذ المسوح الإحصائية الديموغرافية بالعينة لتغطية مؤشرات تفصيلية ورصد التغيرات الدورية لتغطي الفترة الزمنية بين التعدادات وغيرها من المسوح الخاصة بالظواهر الحياتية والحضرية والهجرة وتحليل نتائج التعدادات والمسوح وإعداد الإسقاطات السكانية وتحديثها. كما تعمل على تنفيذ مسوح خاصة بمؤشرات إحصاءات القوى العاملة والتشغيل والبطالة.

تعمل المديرية على توفير واعتماد تقنيات حديثة في استخدام الصور الفضائية ونظم المعلومات الجغرافية وإدخال الأساليب الحديثة في إدخال ومعالجة واستخراج ونشر نتائج التعداد المخطط تنفيذه عام 2009.

ويوضح الجدول (13) قائمة بالتقارير الدورية والمسوح وفق الإحتياجات المطلوبة.

جدول 13: تقييم التقارير الدورية والمسوح المنفذة وفق الاحتياجات المطلوبة لمديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة

ت	التقارير الدورية والمسوح	الحالة	المستوى التفصيلي للتغطية		دورية المؤشر		التصنيف المعتمد		سنة الاصدار	
			المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	اول	اخر
1	الإسقاطات السكانية	مستمر	محافظة	محافظة	سنوي	سنوي			2001	2007
2	مسح التشغيل والبطالة	مستمر	محافظة	محافظة	فصلي	فصلي			2003	2008
3	مسح صحة الأسرة	مستمر	محافظة	محافظة		5 سنوات				

8. مديرية إحصاءات أحوال المعيشة

تتكون المديرية من الشعب الآتية:

- شعبة ميزانية الأسرة.
- شعبة تحليل المؤشرات.
- شعبة قياس الفقر.

ينصب عمل هذه المديرية بتنفيذ مسوح إحصائية أسرية لتوفير قاعدة من البيانات التي تتعلق بمستويات إنفاق الأسر والأفراد من ناحية، ودخل الأسرة والأفراد حسب مصادره من ناحية أخرى. كما توفر بيانات تتعلق بالصحة والتعليم والعمل وظروف السكن وملكية الأسرة من السلع المعمرة والقروض والمساعدات التي حصلت عليها الأسرة، وبعض مؤشرات الخصائص الديموغرافية للأسرة وللأفراد ومؤشرات استخدام الزمن للأفراد.

تستخدم نتائج المسح لقياس المستوى المعيشي وبناء توقعات ومرونات الطلب على السلع والخدمات واحتساب أوزان الرقم القياسي لأسعار المستهلك، كما تهتم المديرية بإعداد جداول الموازنة الغذائية على شكل تقارير فصلية وسنوية، وقد أضيفت للمديرية مؤخرا مهمة إعداد مؤشرات قياس الفقر في العراق ولأول مرة بالاعتماد

على نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنة 2007.تستخدم هذه المديرية حاليا منهجية تنفيذ مسح (LSMS) في تنفيذ مسوحاتها من حيث العمل الميداني وإدخال البيانات وإجراءات تطبيق معايير الجودة لبيانات المتابعة والتقويم. وتستخدم المديرية نظام (CSPRO) في المعالجة الآلية وهو نظام يتخصص في إدخال البيانات وكذلك (VBASIC) في بناء النافذة الرئيسة للمنظومة. كما تستخدم في معالجة البيانات خدمة (Log me in) عبر شبكة الانترنت لغرض متابعة عمل مدخل البيانات في المحافظات وكذلك لغرض سحب ملفات البيانات الكبيرة بسرعة من المحافظات التي تجري الإدخال فيها. كما تستخدم المديرية برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لغرض تحليل البيانات واستخراج نتائج المسح. كما هو موضح في جدولي (14) و (15).

جدول 14 : تقييم التقارير الدورية والمسوح المنفذة وفق الاحتياجات المطلوبة لمديرية إحصاءات أحوال المعيشة

ت	التقارير الدورية والمسوح	المستوى التفصيلي للتغطية		دورية المؤشر		التصنيف المعتمد		سنة الاصدار	
		المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	اول	اخر
1	المسح السريع لميزانية الاسرة IRHBS	العراق	محافظة	حسب الحاجة	حسب الحاجة			2005	2005
2	مسح احوال المعيشة ILCS	محافظة	قضاء	حسب الحاجة	حسب الحاجة	LCS	LCS	2004	2004
3	المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة	محافظة	قضاء	حسب الحاجة	5 سنوات	LSMS	LSMS	1971	2007

جدول 15 : التقارير والمسوح المقرة والمقترحة، المتوقفة والمطلوب استئناف تنفيذها وفق الاحتياجات المطلوبة لمديرية إحصاءات أحوال المعيشة

ت	التقارير والمسوح	الحالة	أسباب التوقف اوعدم التنفيذ	مستوى تغطية المؤشر	دورية التقرير	سنة الإصدار	
						أول	أخر
1	تقرير قياس الفقر	مقر لسنة 2008	العمل مستمر	محافظة	سنوي	-	-
2	مسح الأسرة السنوي	مقترح لسنة 2010	-	محافظة	سنوي	2011	-
3	مسح الإستهلاك الغذائي	متوقف				1987	-

9. مديرية إحصاءات البيئة

وتتكون من الشعب الآتية :

- شعبة الأراضي.
- شعبة الهواء.
- شعبة المياه.
- شعبة النفايات.

حيث استحدثت هذه المديرية في عام 2004 كأحد تشكيلات الدائرة الفنية في الجهاز المركزي للإحصاء لغرض توفير البيانات الإحصائية عن مختلف العناصر البيئية من خلال التعاون مع الجهات ذات العلاقة (كوزارة البيئة والوزارات الأخرى), ومن خلال تنفيذ مسوح في المجال البيئي للمؤشرات التي لم يتم تغطيتها من جهة أخرى . ويؤخذ على مهام المديرية هو عدم تتوفر جميع المؤشرات المطلوب توفرها بالاستناد إلى مؤشرات البيئة في التصنيف الدولي وحاجات المستخدمين (جدول 16 و 17).

جدول 16: تقييم التقارير الدورية والمسوح المنفذة وفق الاحتياجات المطلوبة لمديرية إحصاءات البيئة

ت	التقارير الدورية والمسوح	المستوى التفصيلي للتغطية		دورية المؤشر		التصنيف المعتمد		سنة الاصدار	
		المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	اول	اخر
1	تقرير الإحصاءات البيئية	العراق عدا إقليم كردستان	محافظة	سنوي	سنوي	Isic3	Isic4	2005	2007
2	تقرير نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية لقطاع المياه	العراق	العراق	سنوي	سنوي	Isic4	Isic4	–	لم يصدر

جدول 17: التقارير والمسوح المقرة والمقترحة، المتوقفة والمطلوب استئناف تنفيذها وفق الاحتياجات لمديرية إحصاءات البيئية

ت	التقارير والمسوح	الحالة	أسباب التوقف اوعدم التنفيذ	مستوى تغطية المؤشر	دورية التقرير (سنة)	سنة الإصدار	
						أول	أخر
1	المسح البيني لنشاط الخدمات الطبية	قيد التنفيذ ويصدر سنة 2009	العمل مستمر	محافظة	سنوي	–	–
2	تقرير انظام المحاسبة البيئية الإقتصادية لقطاع المياه	قيد التنفيذ ويصدر سنة 2009	العمل مستمر	العراق	سنوي	–	–

10. مديرية الحسابات القومية

وتتكون من الشعب الآتية:

- شعبة الدخل القومي.
- شعبة تكوين رأس المال الثابت.
- شعبة الموازين السلعية وجداول المستخدم ـ المنتج.
- شعبة التدفقات المالية والنقدية.

تقوم باحتساب وتحليل أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية على المستوى القومي والوحدات الاقتصادية من خلال التنسيق والتعاون مع كافة الوزارات في مجال تزويد الجهاز بالبيانات (ملحق 10) وبالتحديد:

- البنك المركزي العراقي بمؤشرات ميزان المدفوعات (Balance of payments).
- وزارة المالية بمؤشرات الموازنة العامة للدولة.
- وزارة النفط بمؤشرات قيم وكميات إنتاج وتصدير النفط الخام.

جدول 18: تقييم التقارير الدورية والمسوح المنفذة وفق الاحتياجات المطلوبة لمديرية الحسابات القومية

ت	التقارير الدورية والمسوح	المستوى التفصيلي للتغطية		دورية المؤشر		التصنيف المعتمد		سنة الاصدار	
		المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	اول	اخر
1	تقرير مؤشرات التحليل المالي	العراق	العراق	سنوي	سنوي	النظام المحاسبي الموحد	النظام المحاسبي الموحد	1975	2005
2	تقرير المؤشرات الاقتصادية الفصلي	العراق	العراق	نصف سنوي	فصلي	ISIC2	ISIC4	2005	2008
3	التقديرات الأولية الفصلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي	العراق	العراق	فصلي	فصلي	ISIC2	ISIC4	1985	2008
4	التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي	العراق	العراق	سنوي	سنوي	ISIC2	ISIC4	1968	2002
5	التقديرات النهائية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي	العراق	العراق	سنوي	سنوي	ISIC2	ISIC4	1968	2002
6	التقديرات الأولية لاجمالي تكوين راس المال الثابت	العراق	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC2	ISIC4	1957	2007
7	التقديرات النهائية لاجمالي تكوين راس المال الثابت	العراق	محافظة	سنوي	سنوي	ISIC2	ISIC4	1957	2002
8	الموازين السلعية	العراق	العراق	سنوي	سنوي	ISIC2	ISIC4	1975	2002
9	جداول المستخدم-المنتج	العراق	العراق	5 سنوات	3 سنوات	ISIC2	ISIC4	1968	1988
10	جدول التداخل الصناعي	العراق	العراق	3 سنوات	سنتان	ISIC2	ISIC4	1968	1999

جدول 19: التقارير والمسوح المقرة والمقترحة، المتوقفة والمطلوب استئناف تنفيذها وفق الاحتياجات لمديرية الحسابات القومية

ت	التقارير والمسوح	الحالة	أسباب التوقف اوعدم التنفيذ	مستوى تغطية المؤشر	دورية التقرير	سنة الإصدار	
						أول	أخر
1	جداول المستخدم-المنتج	متوقف	عدم توفر البيانات التفصيلية	العراق		1986	1988
2	جدول التداخل الصناعي	متوقف	عدم توفر البيانات التفصيلية	العراق		1986	1998

11. مديرية إحصاءات التنمية البشرية

تتكون المديرية من الشعب الآتية:

- شعبة مؤشرات أهداف الألفية.
- وحدة النوع الإجتماعي.
- وحدة الأمن الغذائي.

أُستحدثت هذه المديرية سنة 2004، وتقوم بتوفير مؤشرات التنمية البشرية على غرار التقارير المعتمدة إقليميا ودوليا لإغراض المقارنة ورصد التقدم المتحقق في مجال الأهداف الإنمائية للألفية . تتألف من شعبة التحليل وشعبة المؤشرات التي تعمل على توفير بيانات ومؤشرات وباعتماد منهجية قياس ذات موثوقية عالية في تحليل البيانات وتعزيز جودة هذه البيانات والمؤشرات بما يتلاءم مع المقارنات الدولية وتضم هذه المديرية وحدة الأمن الغذائي التي تنفذ مسوح لرصد المناطق التي تعاني من مشاكل تغذوية وتصدر تقارير الرصد والتقييم للحالة التغذوية للأسرة في العراق.

كما أُستحدثت وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي في المديرية عام 2007 ضمن مشروع تطوير إحصاءات النوع الإجتماعي في العراق بالتعاون مع منظمة الإسكوا.وتسعى لبناء قاعدة مؤشرات النوع الاجتماعي في الجهاز وفق نظام قواعد البيانات Dev-Info وإصدار التقارير الخاصة بإحصاءات النوع الاجتماعي في العراق وبناء موقع انترنت خاص بالوحدة بالإضافة إلى العمل على إعداد منشورات لزيادة الوعي بالنوع الاجتماعي. (جدول 20، 21)

جدول 20: تقييم التقارير الدورية والمسوح المنفذة وفق الاحتياجات المطلوبة لمديرية إحصاءات التنمية البشرية

ت	التقارير الدورية والمسوح	المستوى التفصيلي للتغطية		دورية المؤشر		التصنيف المعتمد		سنة الاصدار	
		المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	اول	اخر
1	مسح الأمن الغذائي	قضاء	قضاء	سنتان	سنتان			2003	2007
2	تقرير رصد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية	العراق	محافظة	سنوي	سنوي			2005	2008
3	تقرير مؤشرات النوع الاجتماعي	العراق	محافظة	سنوي	سنوي			2008	2008

جدول 21: التقارير والمسوح المقرة والمقترحة، المتوقفة والمطلوب استئناف تنفيذها وفق الاحتياجات لمديرية إحصاءات التنمية البشرية

ت	التقارير والمسوح	الحالة	أسباب التوقف اوعدم التنفيذ	مستوى تغطية المؤشر	دورية التقرير	سنة الإصدار	
						أول	أخر
1	تقرير مؤشرات النوع الاجتماعي	مقر وجاري العمل فيه	-	وطني/ محافظات	سنوي	2008	2008

12. مديرية الأرقام القياسية

تتكون المديرية من الشعب الآتية:

- شعبة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك.
- شعبة الأرقام القياسية لأسعار الجملة.
- شعبة الأرقام القياسية القطاعية.

تقوم مديرية الأرقام القياسية بإعداد الأرقام القياسية لاسعار المستهلك (Consumer – CPI Price Index)لإغراض قياس التضخم وتصدر تقارير شهرية وفصلية وسنوية عن الاسعار والتضخم وجداول صرف الدولار في مدينة بغداد. كما تحتسب المديرية الأرقام القياسية لأسعار وكميات الإنتاج الصناعي (Producer Price Index -PPI) الأرقام القياسية للاستيرادات (Import Price Index -MPI)، والصادرات (Export Price Index - XPI) بالإضافة الى الأرقام القياسية للأنشطة الاقتصادية الأخرى وهي الأرقام القياسية للقطاع الزراعي والبناء والتشيد والماء والكهرباء والتعدين والمقالع . و من مهام المديرية إعداد الرقم القياسي لأسعار الجملة (متوقف حالياً) كما في جدول (22 و 23). وتعمل المديرية على تحديث سنة الأساس للأرقام القياسية حسب متطلبات إحتساب مؤشرات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة والدوائر القطاعية الأخرى، وتعمل على

توحيد هذه الأسس لتكون بأساس سنة 2007 ولكافة الأرقام القياسية المحتسبة بعد ان كانت تعد باساس سنة 1993 للرقم القياسي لاسعار المستهلك وبأساس سنة 1988 للأرقام القياسية للأنشطة الاقتصادية .

كما تقوم المديرية بتنفيذ مشروع المقارنات الدولية(International Comparison - ICP Program) بالتعاون مع منظمة الاسكوا . وتهدف لإعتماد التصانيف الجديدة مثل تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض واختصاراً (COICOP – Classification of Individual Consumption by Purpose - الذي يوصى بإعتماده لاحتساب الأوزان الخاصة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك . ويؤخذ على مهام المديرية عدم تنفيذ الأرقام القياسية لأسعار الجملة والمتوقف منذ سنة 1988 .

جدول 22: تقييم التقارير الدورية والمسوح المنفذة وفق الاحتياجات المطلوبة لمديرية الأرقام القياسية

ت	التقارير الدورية والمسوح	المستوى التفصيلي للتغطية		دورية المؤشر		التصنيف المعتمد		سنة الاصدار	
		المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	المنفذة	المستهدفة	اول	اخر
1	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك	العراق	كافة المحافظات	شهري	-	ISIC2	COICOP	1945	2008
2	متوسطات الأسعار	العراق/ محافظات	-	شهري	-	ISIC2	COICOP	1945	2008
3	النشرة السعرية	العراق/ بغداد	العراق/ بغداد	شهري	-	ISIC2	COICOP	2004	2008
4	أسعار صرف الدولار في مدينة بغداد	بغداد	-	شهري	-	-	-	1996	2008
5	الأرقام القياسية للقطاع الزراعي	العراق	العراق	سنوي	فصلي	ISIC2	ISIC4	1961	2006
6	الأرقام القياسية للصناعات التحويلية	العراق	العراق	فصلي	شهري	ISIC2	ISIC4	1978	2006
7	الأرقام القياسية للماء والكهرباء	العراق	العراق	سنوي	فصلي	ISIC2	ISIC4	1981	2006
8	الأرقام القياسية للتعدين والمقالع	العراق	العراق	3 سنوات	فصلي	ISIC2	ISIC4	1981	2001
9	الأرقام القياسية للبناء والتشييد	العراق	العراق	سنوي	فصلي	ISIC2	ISIC4	1981	2006
10	الأرقام القياسية للاستيرادات *	العراق	العراق	سنوي	شهري	ISIC2	ISIC4	1980	2002
11	الأرقام القياسية للصادرات *	العراق	العراق	سنوي	شهري	ISIC2	ISIC4	1980	2006

* يقصد بها الاستيرادات والصادرات السلعية

جدول 23: التقارير والمسوح المقرة والمقترحة، المتوقفة والمطلوب استئناف تنفيذها وفق الاحتياجات لمديرية الأرقام القياسية

ت	التقارير والمسوح	الحالة	أسباب التوقف اوعدم التنفيذ	مستوى تغطية المؤشر	دورية التقرير (سنة)	سنة الإصدار	
						أول	أخر
1	الارقام القياسية للخدمات المستوردة والمصدرة	مقترح	عدم تنفيذ مسوح دورية تغطي المؤشرات	العراق	سنوي		-
2	الأرقام القياسية لأسعار الجملة	متوقف	عدم تنفيذ مسح التجارة الداخلية	العراق	سنوي	1945	1988
3	احتساب الاوزان وتبديل سنة الاساس	مقر2008	اعتماد تنفيذ المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة لسنة 2007	العراق	5 سنوات		

ثالثاً : مديريات الإحصاء في المحافظات

ترتبط مديريات الإحصاء في المحافظات (15 مديرية عدا محافظات إقليم كردستان) بدائرة الشؤون الفنية (استنادا إلى تعليمات تنظيم تشكيلات الجهاز لسنة 1987)، وتعتبر نموذج مصغر للجهاز المركزي للاحصاء مهمتها تنفيذ العمل الإحصائي الأساسي من حيث جمع البيانات الأولية لكافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدمية والبيئية وغيرها من مصادرها المتنوعة (الافراد والاسر والشركات والمؤسسات) حسب نوع الإحصائية ووحدات العد المشمولة في الإحصاءات السنوية والمسوحات الدورية، والمسوحات التي ينفذها الجهاز بالتعاون مع المنظمات الدولية. وتتألف كل مديرية إحصاء في المحافظات من الشعب التالية :

1. الشعب الفنية

حيث تقابل المديريات الفنية في مركز الجهاز وكما يلي:

شعبة الإحصاء الزراعي

يقوم قسم الإحصاء الزراعي في المديرية بمسوحات دورية لتقدير المساحة المزروعة ومتوسط الانتاجية لكافة المحاصيل الزراعية حسب التوزيع الموسمي والجغرافي وطريقة الري وكذلك مساحة البساتين وأعداد الأشجار وإنتاجيتها وفقا لأنواع الفواكه وتقديرات أعداد الثروة الحيوانية ومنتجاتها والمكننة الزراعية إضافة الى احتساب اسعار الحقل للمنتجات الزراعية والحيوانية وكذلك حقول الدواجن ومشاريع الثروة الحيوانية .

شعبة الإحصاء الصناعي

يقوم قسم الاحصاء الصناعي بتوفير الارقام والبيانات عن الانشطة الصناعية في المحافظة والتي تشمل بيانات عن المنشات الصناعية الكبيرة والمتوسطة بشكل فصلي وسنوي، وعن المنشات الصناعية الصغيرة سنويا . وتوفير مؤشرات عن قيمة وكميات الانتاج ومستلزمات الانتاج ورأس المال وعدد المشتغلين واجورهم اضافة الى مؤشرات اقتصادية ومالية اخرى . وتنفيذ التعداد الصناعي والمسوحات الدورية مثل مسح الصناعة البيئية والريفية .

شعبة البناء والتشييد

يقوم قسم البناء والتشييد بتهيئة وإعداد احصاءات عن نشاط البناء والتشييد في المحافظة وذلك عن طريق تنفيذ العمل الميداني للإحصاءات الدورية التالية :

- إحصاءات المقاولات في القطاع العام .
- إحصاءات اجازات البناء والترميم الممنوحة للقطاع الخاص .
- إحصاءات ابنية القطاع الخاص.
- إحصاءات أسعار المواد الإنشائية وأجور العاملين في القطاع الخاص حيث توفر هذه الاحصاءات مؤشرات من أبرزها إعداد العاملين حسب مهاراتهم والأجور الممنوحة لهم وكمية وقيمة المواد الإنشائية المستخدمة وعدد الآبنية والإنشاءات والمشاريع التي تم انجازها فعلا خلال السنة حسب القطاعات الاقتصادية .

شعبة الأرقام القياسية

تقوم بإجراء المسح التفصيلي لإيجارات الدور شهريا وعلى مستوى الوحدات الإدارية في المحافظة وكذلك تقوم بجمع أسعار المواد الغذائية اسبوعيا والأثاث والسلع المختلفة وأسعار الخدمات شهريا

لإحتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وهي مسؤولة عن متابعة السلع الإستهلاكية لرصد المفقودة منها وإحلال سلع جديدة بدلاً عنها.

شعبة الإحصاءات الأخرى

ويضم هذا المجال عدة إحصاءات فرعية وكالآتي :

- إحصاءات التجارة : وتقوم بجمع البيانات سنوياً عن الفنادق ومجمعات الايواء السياحي وتوفير بيانات عن المسوحات الخاصة بإحصاءات التجارة الداخلية لإحصاءات التوزيع التجارية.
- إحصاءات النقل والاتصالات : تقوم بتوفير بيانات عن نشاط مقاهي الانترنت وشركات السفر والسياحة وكذلك يقوم بتنفيذ مسوحات متخصصة عن نشاط النقل البري .
- الإحصاء الاجتماعي : توفير بيانات لمختلف الجوانب التي تغطي الإحصاءات التربوية والتعليمية إبتداءاً من رياض الأطفال وانتهاءاً بالدراسات العليا في المحافظة وبما في ذلك التعليم المهني ومعاهد إعداد المعلمين والمعلمات والتعليم الموازي والتدريب المهني والتطويري.

2. شعبة الإدارة والمالية

تتولى عملية تنظيم الشؤون الإدارية والمالية وشؤون الأفراد الخاصة بالمديرية ومتابعة العمل مع المركز من ناحية تسليم واستلام البريد العادي والالكتروني، ومسك السجلات النظامية والمحاسبية وجداول الرواتب والسجلات المخزنية .

رابعاً : البنية التحتية لمديريات الإحصاء في المحافظات

يعمل الجهاز على تطوير مديريات الإحصاء في المحافظات من خلال توفير الأبنية النموذجية المتضمنة لكافة المستلزمات والتجهيزات والأثاث وغيرها بما يتناسب والعمل الإحصائي، ولتقييم البنى التحتية لابد من دراسة الواقع الحالي وكما يلي :

1. واقع أبنية مديريات الإحصاء في المحافظات

تنتشر مديريات الإحصاء في (15) محافظة – عدا محافظات إقليم كردستان - أغلبها ذات أبنية نموذجية تعود ملكيتها إلى الجهاز المركزي للإحصاء. كما توجد (27) شعبة إحصاء في الأقضية الرئيسة للمحافظة، أغلبها شعب مستضافة في أبنية الشعب الزراعية أو القائمقامية ما عدا (6) شعب مملوكة للجهاز، وأربع بنايات مستأجرة. ويوضح الجدول (24) توزيع عدد الأقضية كوحدات إدارية وعدد الشعب الإحصائية في أقضية المحافظة.

جرت عملية صيانة وإعادة تأهيل واسعة لأبنية الإحصاء في المحافظات وخاصة بعد عام 2003 ولا يزال العمل مستمرا في أعمال الصيانة والتوسيع.

جدول 24: توزيع عدد الشعب الإحصائية في الأقضية على مستوى المحافظات*

المحافظة	عدد الوحدات الإدارية (الأقضية)	عدد الشعب الإحصائية في المحافظة
نينوى	9	3
كركوك	4	1
ديالى	6	2
الانبار	8	5
بغداد	9	2
بابل	4	2
كربلاء	3	0
واسط	6	3
صلاح الدين	8	4
النجف	3	0
القادسية	4	0
المثنى	4	0
ذي قار	5	3
ميسان	6	1
البصرة	8	1
المجموع	87	27

* عدا محافظات إقليم كردستان

2. التجهيزات والمستلزمات

يعمل الجهاز على توفير التجهيزات المكتبية اللازمة للعمل الإحصائي وقد حصل تطور ملحوظ لتجهيز المديريات بالحاسبات وملحقاتها من اجل تطوير العمل، حيث توجد (170) حاسبة، أي بمعدل (12) حاسبة في كل مديرية إحصاء و(2) حاسبة لكل شعبة إحصاء في المديرية . و(107) طابعة ليزرية مختلفة الأحجام، (27) جهاز استنساخ، (29) جهاز ماسح ضوئي، و (5) أجهزة عرض البيانات لعموم مديريات الإحصاء في (15) محافظة.

خامساً : العمل الميداني

ان جمع المعلومات الأولية من وحدات العد في الميدان هو النواة الأساسية في العمل الإحصائي حيث يقوم منتسبو مديريات الإحصاء في المحافظات بتنفيذ وجمع المعلومات الإحصائية وفق الإستمارات المخصصة حسب كل احصائية وكل نشاط ضمن الخطة السنوية وحسب الحاجة وفق توقيتات زمنية محددة لمرحلة العمل الميداني حيث هناك حلقة مستمرة بين المركز والمحافظات في ارسال واستلام الإستمارات والتغذية المرجعة بعد ملئها من الميدان وفق التعليمات والضوابط الخاصة بكل إحصائية، الا أن هناك بعض الصعوبات قد ترافق هذا العمل الميداني، الا انه بالعمل جيد ومتميز ومستمر وبكفاءة ملحوظة في معظم انشطة الجهاز.

سادساً : خطة العمل والإنتاج الإحصائي

يعتمد الجهاز أساساً على خطة عمل سنوية تساهم في تحقيق المزيد من التقدم والتطور في إنجاز المهام والنشاطات تتضمن العديد من العمليات الإحصائية لكافة الأنشطة الإقتصادية وفق توقيتات زمنية محددة لمرحلة العمل الميداني وجمع المعلومات، ومرحلة التدقيق المكتبي، ومرحلة معالجة البيانات ومرحلة إعداد وإصدار التقارير. وتكون حسب النشاط بشكل تقرير شهري، أو فصلي، أو نصف سنوي، وسنوية، ويتم

رصد نسب التنفيذ والالتزام بالتوقيت الزمني لخطة العمل شهرياً بموجب تقرير شهري ومحضر إجتماع لكل مديرية يرفع الى المسؤولين في الجهاز. كما يخضع للجان الرقابة المالية.

يتم تقييم تنفيذ الخطة السنوية من عدة مستويات (مسؤول أعلى في وزارة التخطيط أومسؤولين في الجهاز)، وكذلك لجان تدقيق مهمتها تدقيق كافة التقارير الصادرة عن المديريات الفنية. يراجع الملحق (5) ملحق الخطة السنوية والإنتاج والإحصائي.

جدول 25: التقارير التي ينفذها الجهاز سنوياً

اسم المديرية	عدد التقارير المنجزة			
	شهري	فصلي	نصف سنوي	سنوي
الإحصاءات الزراعية	-		-	18
الإحصاءات الصناعية	-	3	-	6
إحصاءات البناء والتشييد	24	8	6	4
إحصاءات التجارة		3	-	4
إحصاءات النقل والاتصالات	-	-	-	9
الإحصاءات الاجتماعية والتربوية	-	-	-	12
الإحصاءات السكانية والقوى العاملة	-	4	-	6
إحصاءات البيئة	-	-	-	1
الحسابات القومية	2	1	1	12
إحصاءات التنمية البشرية	-	-	-	3
إحصاءات أحوال المعيشة	-	-	-	5
إحصاءات الأرقام القياسية	46	16	-	11
المجموع	72	35	7	91

فيكون مجموع إنتاج التقارير الإحصائية المنجزة سنويا لكافة المديريات الفنية بحدود 205 تقرير (شهري،فصلي،نصف سنوي وسنوي)، علما بأنه يتم إضافة عدد من التقارير الإحصائية لبعض المديريات حسب الحاجة.

سابعاً : المفاهيم والمعايير والتصانيف الدولية المعتمدة

يتم إعداد التقارير والنشرات الإحصائية في الجهاز وفق منهجية معتمدة ومقرة دولياً، وباستخدام المفاهيم والتصانيف الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المستخدمة في العمل الإحصائي وكما يلي:

- التصنيف الدولي لنظام الحسابات القومية (National Accounts System). SNA لسنة 1993
- التصنيف القياسي الصناعي الدولي – التعديل الثالث والرابع- International Standard Industrial classification (ISIC3,ISIC4)

- التصنيف القياسي الدولي للتجارة الخارجية للسلع –التعديل الأول (SITC – R1) Standard International Trade Classification والعمل جاري على استخدام النظام المنسق لوصف السلع التجارية Harmonies (HCDCS) or (HS) Commodity Description and Coding System.
- تصنيف الإستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP) Classification of Individual Consumption by Purpose
- التصانيف المهنية والمتخصصة بأنشطة العمل الإحصائي في المديريات الفنية في الجهاز.
- يتم إعتماد تصنيف محلي للدول في التجارة الخارجية (الاستيرادات والصادرات).
- في البنك المركزي يتم إعتماد ؛
  - دليل ميزان المدفوعات- التعديل الخامس منذ عام 2005 Balance Of Payments – Methodology 5 (BOP-M5).
  - التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات (EBOPS) Extended Balance Of Payments Services Classification.

ثامناً : تطور العمل الفني

ان العمل الإحصائي في تطور وتجدد مستمرين ويعمل الجهاز على التواصل ومواكبة التطورات الحاصلة في منظومات العمل الفني التي تدعو لها المنظمات الدولية المختصة بالعمل الإحصائي منها:

أ: نظام المقارنات الدولية (International Comparison Program- ICP)

يعتبر برنامج المقارنات الدولية اكبر عملية دولية لجمع الاسعار وهو مبادرة احصائية عالمية تضم الوكالات الوطنية والاقليمية والدولية وتتيح القدرة على مقارنة الاسعار وقيم الانفاق وتقديرات لمكافئات القوة الشرائية PPP مما يتيح ذلك لعدد كبير من المستخدمين الإطلاع على مستويات الرفاهية في مختلف دول العالم.

هدف البرنامج؛ حساب مكافئات القوة الشرائية PPP لمكونات الناتج المحلي الاجمالي والتي من خلالها يمكن حساب الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، الانفاق الاسري الحقيقي، الحكومي، الاستثمار، التغير في الخزين ... الخ .وبالتالي عقد مقارنات بين الدول لمعرفة أيها أكثر إرتفاعاً في الناتج المحلي الاجمالي او الاستهلاك الاسري او الانفاق الحكومي او التكوين الرأسمالي ...الخ. كما يمكن معرفة أي الدول أرخص أو أغلى من ناحية الأسعار .

دورية البرنامج؛ ليس هناك دورية محددة لتنفيذ البرنامج مثلا نفذت الدورة السابقة سنة 1993-1996 والدورة الحالية 2003- 2006 ويتوقع ان ينفذ في سنة 2011 .

مساهمة العراق؛ شارك العراق ضمن بلدان منطقة الأسكوا للفترة 2005- 2007 بعدة مسوحات وعقدت عدة اجتماعات لمناقشة النتائج، حيث كان العراق في طليعة البلدان التي قدمت بيانات الفصل الأول لسنة 2005 ولم تكن لديه اية مشاكل في ادخال البيانات ومعالجتها بإستخدام البرنامج الجاهز TOOL PACK وتم التواصل مع منظمة الأسكوا وإرسال البيانات حسب الجداول الزمنية المتفق عليها.

المسوحات المنفذة؛ يعتمد البرنامج على تنفيذ مسوحات متعددة لجمع الأسعار تغطي كافة سلع الناتج المحلي الإجمالي حيث تم تنفيذ مسوحات متخصصة في سنتي 2005 و 2006 وكما موضح في جدول 26.

جدول 26: المسوحات المنفذة لبرنامج المقارنات الدولية في العراق

ت	اسم المسح	عدد السلع والخدمات	سنة التنفيذ	الدورية
1	مسح الطعام والمشروبات والتبغ	557	2005	فصلي(ربعي)
2	مسوحات الملابس وملحقاتها	335	2005	فصلي(ربعي)
3	مسح الاثاث والمسكن	152	2005	نصف سنوي
4	مسح النقل والاتصالات	62	2005	نصف سنوي
5	مسح الفنادق والمطاعم	95	2005	نصف سنوي
6	مسح الترفيه والثقافة	85	2005	نصف سنوي
7	مسح الصحة	97	2006	فصلي(ربعي)
8	مسح التعليم	11	2006	فصلي(ربعي)
9	مسح الانشاءات	34	2006	مرة واحدة
10	مسح المعدات	180	2006	مرة واحدة
11	مسح تعويضات المشتغلين	34	2006	مرة واحدة

التصنيف المستخدم في برنامج المقارنات الدولية وعلاقته بالحسابات القومية؛ تم استخدام تصنيف COICOP الذي يتضمن(14) قسماً في تصنيف مفردات الناتج المحلي الإجمالي الذي يضم 155 عنوانا أساسيا Basic Headings تمثل جانبين رئيسيين من الإنفاق ؛ الأول هو الإنفاق الإستهلاكي الأسري Household Consumption Expenditure والثاني هو الإنفاق العام المتمثل بالإنفاق الحكومي العام والفردي (صحة وتعليم) بالاضافة الى تكوين رأس المال، الآلات والمعدات، الإنشاءات، التغيُر في الخزين، الاستيرادات والصادرات .

حيث تم الاستعانة بخبير في الحسابات القومية لحساب الاوزان (الاهميات النسبية) للعناوين الأساسية للاستفادة منها عند التجميع على مستوى الاقسام والمجاميع في حساب مكافآت القوة الشرائية PPP والإنفاق الحقيقي على فقرات الناتج المحلي الاجمالي .كما تم الاستعانة بخبير في الإنشاءات والمعدات لجمع أسعار هذه السلع والخدمات التي تتميز بصعوبة التسعير .

الجهة المستفيدة ؛ الجهاز المركزي للإحصاء، منظمة الأسكوا Escwa من خلال منسق إقليمي، والبنك الدولي World Bankعلما انه قد شاركت في الدورة الحالية احد عشر دولة من الاسكوا وتخلفت فلسطين والامارات عن المشاركة ويتم ارسال البيانات واستقبال التعليمات عن طريق شبكة الانترنت. وقد نظمت عدة ورش عمل للتدريب ومناقشة النتائج .

العمل المستقبلي؛ يتوقع ان ينفذ مسح المقارنات الدولية في سنة 2011 ويتحول الى برنامج مستمر ينفذ بدورية متفق عليها .

ب: نظام قياس مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

نظرا لأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ركزت الدول العربية جهودها مؤخرا على تطوير هذا القطاع بهدف تقليص الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة وعمدت الى وضع الاستراتيجيات اللازمة لتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن مخطط واضح تطبيقا لتوصيات القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي عقدت المرحلة الأولى منها في جنيف عام 2003 والمرحلة الثانية في تونس عام 2005، وأكدت القمة العالمية على ضرورة وضع مؤشرات مناسبة وخطوط أساس لتوضيح حجم الفجوة الرقمية وأبعادها الوطنية ومن هذه المؤشرات الاقتناء والاستخدام لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وأكدت اجتماعات القمة العالمية لمجتمع المعلومات على ضرورة إنشاء نظم قواعد البيانات لمؤشرات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي والإقليمي.

تعتبر المؤشرات الأساسية التي اتفقت عليها الشراكة العالمية لقياسات مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغرض بناء قاعدة بيانات دولية لقياس مجتمع المعلومات في كل دولة وتتلخص هذه المؤشرات بما يأتي:

- مؤشرات البنى الأساسية.
- مؤشرات النفاذ والاستخدام للأسرة والفرد.
- مؤشرات النفاذ والاستخدام لقطاع الأعمال.
- مؤشرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة بمنتجاتها . وتمثل هذه المؤشرات الحد الأدنى المتفق عليه بين الدول.

وتجمع مثل هذه المؤشرات بمسوح متخصصة او ضمن مسوح أخرى مثل المسوح الأسرية ومسوح القوى العاملة او التعداد العام للسكان (مسوح مركبة) تتضمن مؤشرات اساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كما يمكن الحصول على مؤشرات قطاع الاعمال من سجلات ادارية من المجهزين او سجلات تجارية او مسوح قطاعية خاصة بالمؤسسات . ومن المؤمل بناء قاعدة بيانات للمقارنة الدولية واللحاق بالدول المتقدمة في هذا المجال حيث يعمل الجهاز على تطبيق إستراتيجية خاصة بمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسد الفجوة الرقمية وانشاء تنمية اقتصادية تتماشى مع التطور العالمي في تنفيذ عدة مسوحات مستقبلية ضمن عدة محاور متخصصة.

ج: النظام المنسق للتجارة الخارجية

يعمل الجهاز ومنذ سنوات وبالتنسيق مع الهيئة العامة للكمارك في وزارة المالية على محاولة استخدام وتطبيق النظام المنسق للتجارة الخارجية لتصنيف السلع المستوردة والمصدرة، حيث من أهداف هذا النظام توفير بيانات إحصائية لأغراض المقارنات الدولية والإستدلال للمواد حسب استخداماتها من جهة ولفرض الرسوم الكمركية لها من جهة أخرى، غير إن الجهاز يبذل جهود حثيثة لتطبيق هذا النظام، وقد إتخذ عدة إجراءات منها:

- تشكيل لجنة في وزارة المالية لوضع قيمة التعريفة الكمركية حسب بنود النظام المنسق والعمل مستمر لحد الآن .

- تشكيل لجنة لدراسة تصريحة الإستيرادات وقد اعدت تصريحة جديدة تفي بمتطلبات الحسابات القومية وميزان المدفوعات في البنك المركزي والجهات ذات العلاقة، ولكنها لم تطبق في الهيئة العامة للكمارك بسبب الوضع الأمني من جهة وعدم وجود برامج لإدخال البيانات في الهيئة والمراكز الكمركية التابعة لها تفي بالأغراض الإحصائية من جهة أخرى.
- هناك لجنة لدراسة التصريحة الخاصة بالصادرات حيث أنهت عملها وسوف تقدم التصريحة المقترحة الى مجلس الوزراء لغرض إقرارها.
- تعمل الهيئة العامة للكمارك على إعداد نسخة عربية من النظام المنسق لغرض تطبيقه في كافة النقاط الكمركية وفق نموذج التصريحة الكمركية الجديدة .
- مراسلة قسم الإحصاء في الأمم المتحدة لغرض تزويد الجهاز بنسخة الكترونية من النظام المنسق (عربي، انكليزي) لغرض اعتمادها (على مستوى 6 مراتب) .

التوجهات المستقبلية : من المؤمل تطبيق النظام خلال سنة 2009 في كل من الهيئة العامة للكمارك والجهاز المركزي للإحصاء.

د: نظام الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية

لغرض مواكبة التطور في البيانات الإحصائية البيئية فقد تم استحداث مديرية إحصاءات البيئة في عام 2004 وتوفير قاعدة للبيانات الإحصائية البيئية، حيث تعمل المديرية جاهدة لإعداد التقرير السنوي البيئي الذي يعكس الواقع البيئي في العراق متضمناً لعشرة أقسام. وسنتطرق تباعا؛

نظام المحاسبة الاقتصادية البيئية للمياه

هو نظام المعايير الدولية الخاصة بالمحاسبة الإقتصادية للإحصاءات البيئية للمياه (System of Environmental – Economic Accounting for Water) ويعرف بـ (SEEAW) ويستخدم الإطار الأساسي لنظام الحسابات القومية SNA لسنة 1993 ويعتبر هذا النظام نظام ثانوي للحسابات القومية يقوم بجمع المعلومات الاقتصادية والبيئية ويمد متخذي القرار بالإحصاءات ويوفر معلومات لتغطية الاستراتيجيات الخاصة بالمياه ويصف التفاعل بين الاقتصاد والبيئة ويغطي الموارد الطبيعية والبيئة ويحتم أن يكون هناك تنسيق وتعاون مشترك بين الإحصائيين والمختصين بالمياه .

نتيجة للاهتمام العالمي بمشكلة كمية ونوعية المياه فقد بدأت الأجهزة الإحصائية بدراسة هذا الموضوع ومحاولة توفير قواعد للبيانات الإحصائية تمكن متخذي القرار وراسمي السياسات من اتخاذ القرارات الصائبة بما يضمن الاستخدام الأمثل لهذا المورد. ومن أهداف هذا النظام:

- تحسين كل الجهود الخاصة بالمحاسبة البيئية وتحسين النظام المحاسبي البيئي والعمل على ان تكون مواكبة للمعايير بحلول عام 2010 .
- التنسيق بين البرامج التكميلية للمحاسبة الاقتصادية البيئية وجميع الإحصاءات الدولية.

المشاكل والمعوقات لهذا النظام :

- عدم توفر بيانات تفصيلية تفي بمتطلبات النظام .
- عدم تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 1993 .
- ضعف استخدام التقنيات الحديثة في طرق القياس والحصول على البيانات .
- يستخدم النظام دليل النشاط الاقتصادي ISIC-4 في حين لايزال الجهاز يعتمد على ISIC -3 .
- صعوبة الفصل بين كميات المياه حسب النشاط الاقتصادي .
- صعوبة الفصل بين كميات المياه العادمة (مياه الصرف الصحي) حسب النشاط الاقتصادي .
- عدم توفر بيانات عن القيم المادية للمياه المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية .
- عدم توفر بيانات تفصيلية عن الملوثات البيئية .
- عدم توفر بيانات تختص بإحتساب الأصول لقطاع المياه .

المقترحات لمواكبة التطور في الإحصاءات البيئية :

- الإطلاع على تجارب الدول المتقدمة في مجال إحصاءات البيئة والمحاسبة البيئية الاقتصادية لقطاع المياه والبيئة والتنمية المستدامة .
- إضافة فقرات للاستمارات الإحصائية في مسوحات الجهاز حول مصادر المياه والكميات المستخدمة في قطاع الصناعة والزراعة والتجارة والبناء والتشييد حول أنواع النفايات المتخلفة السائلة والغازية والصلبة حسب الأنشطة الاقتصادية وطرق المعالجة .

هـ: إحصاءات الأمن الغذائي

مع مطلع التسعينات وفي محاولة من الحكومة العراقية آنذاك لمعالجة مشكلة الحصار الدولي المفروض على العراق أعتمد نظام توزيع المواد التموينية (PDS) على أساس تأمين حصة شهرية لكل مواطن عراقي، وحرصاً من برنامج الغذاء العالمي في التحقق من تأمين مستوى أفضل من الأمن الغذائي فقد تم تنفيذ مسح وطني للأسرة العراقية نفذ عام 2003 بالتعاون ما بين برنامج الغذاءالعالمي (WFP: World Food Program) والجهاز المركزي للإحصاء، لتقويم كل من الأمن الغذائي والفئات الهشة. وقد أظهر المسح إنه وعلى الرغم من إعتماد نظام توزيع المواد التموينية فإن حالة عدم الأمن الغذائي ظلت قائمة في العراق لشرائح مهمة من المجتمع الذين يعانون من مشاكل خطيرة في عدم القدرة على تأمين غذائهم فالفقر المزمن ونقص فرص التشغيل وإنخفاض القوة الشرائية كلها عوامل أدت الى شيوع ظاهرة عدم الأمن الغذائي .

وحرصاً من الجهاز على توفير المؤشرات الإحصائية المطلوبة لرصد وتقييم وبناء قاعدة البيانات عن حالات الأمن الغذائي في العراق من خلال تشخيص الأقضية والنواحي التي تعاني من مشاكل غذائية والتي صنفت في المسوحات التغذوية على إنها هشة وهشة جداً، وبناءاً على طلب من برنامج الأغذية العالمي تشكلت وحدة الأمن الغذائي عام 2004 بعد إنجاز المسح التغذوي لعام 2003، تتكون الوحدة من عضو في كل محافظة من محافظات العراق والمديريات الفنية ذات العلاقة في مركز الجهاز ترتبط بمديرية إحصاءات التنمية البشرية.

وقد تم تنفيذ عدد من المسوح أولها مسح سنة 2003 والمسح الثاني لسنة 2005 أما المسح الثالث فقد تم تنفيذه سنة 2007، حيث تم خلال هذه المسوح توفير سبعة مؤشرات أساسية (التقزم، نقص الوزن، الهزال، نسبة السكان الفقراء جداً (الذين ينفقون أقل من 15 دولارأمريكي شهرياً)، معدلات الإعتماد على مواد الحصة التموينية ، ودليل ستراتيجيات التدبير الغذائي، والدخل) .بالإضافة الى مؤشر التنوع الغذائي لتحديد الغير آمنين غذائياً ولتحديد مستويات الفقر وقسوة المعاناة في عدم الأمن الغذائي وأين تتركز جغرافياً.

و: إحصاءات النوع الاجتماعي

تؤكد مفاهيم النوع الإجتماعي على ضمان التعاون المشترك بين النساء والرجال للحصول على فرص متساوية من التنمية من أجل رفع متوسط العمر عند الولادة أو تعميم مستويات التعليم وتحسين مستوى المعيشة مع الحفاظ على الموارد للأجيال القادمة، ويتأتى ذلك من خلال تعزيز قدرات البشر من كلا الجنسين دون التفاوت بينهما على مختلف المستويات والمجالات وبالأخص مساهمة المرأة في حقل اتخاذ القرارات وتحسين مستوى الدخل وتحرير المنافذ المهينة لها.

وقد تبنت المؤتمرات العالمية المعنية بشؤون المرأة هذه الأهداف إبتداءاً من المؤتمر العالمي للمرأة في المكسيك سنة 1975 مروراً بالمؤتمر العالمي الرابع في بكين سنة 1995 حتى إعلان الأمم المتحدة الأهداف الإنمائية للألفية لسنة 2000 .

ولرصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية يجري إعداد تقرير سنوي خاص بمؤشرات النوع الإجتماعي من خلال مشروع تطوير إحصاءات النوع الإجتماعي في العراق بالتعاون مع منظمة الأسكوا، والذي من احدى فقراته تشكيل وحدة احصاءات النوع الإجتماعي في مديرية احصاءات التنمية البشرية والتي تضطلع بمهمة جمع البيانات والمؤشرات عن أغلب الأوضاع القائمة التي تتعلق بمكانة المرأة في المجتمع والوقوف على أهم التحديات التي تواجه تعزيز دور المرأة في الميادين المختلفة، وإعداد إطار استراتيجي لبناء القدرات الإحصائية، وأبرز فعاليات وأنشطة وحدة إحصاءات النوع الإجتماعي إنشاء قواعد بيانات وموقع على الإنترنت لإحصاءات النوع الإجتماعي في العراق، وإقامة معرض للصور الفوتوغرافية عن النوع الإجتماعي في المجتمع العراقي بالإضافة الى إصدار تقرير المرأة والرجل في العراق من إحصاءات النوع الإجتماعي من خلال مساهمة المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمراكز البحثية.

ولمواصلة رصد التطورات الإجتماعية والإقتصادية في تمكين المرأة لابد من تظافر جهود كافة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وحسب الإختصاص لوضع الخطط التنفيذية بما يحقق الأهداف الستراتيجية للنهوض بإحصاءات النوع الاجتماعي من خلال:

- إعتماد منظور النوع الإجتماعي (Gender) عند وضع الموازنة الخاصة بالمؤسسة.
- إعتماد منظور النوع الإجتماعي (Gender) في إعداد البيانات الإحصائية والتقارير السنوية.
- إجراء الدراسات والمسوح وإعداد التقارير بإستخدام منظور النوع الإجتماعي (Gender).

ز: نظام الحسابات القومية SNA لسنة 1993

تعريفه: هو نظام دولي يستند على مجموعة مترابطة منطقياً ومتتابعة من حسابات الإقتصاد الكلي والميزانيات والجداول المستندة الى مجموعة من المفاهيم والتصانيف والقواعد المحاسبية المتفق عليها دولياً.

التصنيف القطاعي للنظام؛ صنف النظام الإقتصاد القومي الى ستة قطاعات اقتصادية:

- قطاع المشروعات غير المالية.
- قطاع المشروعات المالية.
- قطاع الحكومة العامة.
- الهيئات العامة التي لاتهدف الربح وتخدم العوائل.
- القطاع العائلي.
- العالم الخارجي.

الهيكل أو الإطار المحاسبي؛ قسم النظام الهيكل المحاسبي الى ثلاث مجموعات رئيسية:

- الحسابات الجارية: وتتناول الإنتاج والدخل وتوزيعاته واستعمالاته.
- حسابات التراكم: تتناول التغيرات في حجم الإصول والخصوم والتغيرات في صافي الثروة (القيمة المالية).
- الميزانيات: وتهتم بالميزانية الإفتتاحية والختامية والاصول والخصوم.

محاولات مديرية الحسابات القومية لتطبيق نظام 1993

قامت المديرية بثلاثة محاولات لتطبيق نظام الحسابات القومية لسنة 1993 وكان الهدف منها:

- تدريب الكادر.
- تحديد النواقص في البيانات المطلوبة تمهيداً لتوفيرها للاغراض التوسع في تطبيق النظام مستقبلاً .
- تطبيق النظام على مراحل.

المحاولة الأولى

جرت المحاولة الأولى لتطبيق النظام على بيانات قطاعي الحكومة العامة والشركات المالية لسنة 2002 من واقع الحسابات الختامية والميزانية العمومية حيث تم إعداد حساب الانتاج وحسابات التوزيع الاولي والثانوي للدخل والحساب الرأسمالي .

المحاولة الثانية

تتضمن هذه المحاولة إعداد حسابي الانتاج وتوليد الدخل لكافة القطاعات الاقتصادية من واقع البيانات المتاحة بعد اعادة تبويبها على القطاعات الاقتصادية.

المحاولة الثالثة

تقوم مديرية الحسابات القومية حالياً بالتوسع في تطبيق نظام الحسابات القومية لكافة القطاعات الاقتصادية باعتماد بيانات سنتي 2004 و2005 بهدف إعداد التقديرات الفعلية لهاتين السنتين، لتوفر الحسابات الختامية للقطاع العام، بالإضافة إلى توفر بيانات لا بأس بها عن القطاع الخاص المنظم وغير المنظم .

المشاكل والمعوقات والصعوبات

من خلال المحاولات الثلاثة السابقة لتطبيق النظام برزت المشاكل والمعوقات التالية ؛

- عدم توفر بيانات عن إقليم كردستان ولاغلب الانشطة الاقتصادية .
- عدم شمول نفقات قوات التحالف في ميزان المدفوعات .
- عدم توفر تفاصيل عن طبيعة المنح الاستثمارية للعراق حسب نوع الموجود .
- عدم توفر البيانات التفصيلية لقطاع الأسر المعيشية ونأمل، بعد أن تم أطلقت نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق- 2007، أن تسهم في تغطية الاحتياجات من المؤشرات المطلوبة لهذا القطاع.
- الصعوبات المتعلقة بالتقييم بالأسعار الأساسية بسبب عدم وجود تفاصيل للضرائب الغير المباشرة (ضرائب على الانتاج وضرائب على المنتجات وضرائب على الاستيرادات) حيث ان قيمة الضرائب غير المباشرة تظهر إجمالياً في الموازنة العامة للدولة .
- عدم توفر بيانات عن المؤسسات الغير الهادفة للربح والتي تخدم الاسر .
- هنالك ضعف في بيانات القطاع الخاص لاغلب الانشطة الاقتصادية .
- عدم توفر بيانات عن كلفة مستلزمات الانتاج الزراعي النباتي والحيواني .
- عدم توفر بيانات عن كلفة عوامل الانتاج في النشاط الزراعي كأجور ومكونات فائض العمليات.
- عدم توفر بيانات الانفاق على الاصول الثابتة في النشاط الزراعي القطاع الخاص.
- عدم وجود بيانات حديثة عن اوجه التصرف للمحاصيل الزراعية .
- عدم الشمول في البيانات الخاصة بنشاط الغابات .
- عدم توفر بيانات عن انتاج ومستلزمات نشاط الاسماك.
- ضعف في بيانات الثروة الحيوانية نتيجة لقدم المسوحات الخاصة بالثروة الحيوانية والتي يفترض ان تكون كل اربع سنوات حيث كان آخر مسح للثروة الحيوانية سنة1986 .
- عدم توفر دراسات حديثة عن معدلات الولادات والوفيات للحيوانات حسب انواعها وكذلك معدلات انتاج الصوف والمنتجات العرضية للحيوانات.
- عدم توفر بيانات حديثة عن نشاط المقالع في القطاع الخاص حيث ان آخر مسح كان سنة 2003.
- ضعف بيانات الإحصاء الصناعي بسبب الظروف التي يمر بها البلد وعدم استجابة بعض منشآت القطاع العام في تجهيز البيانات المطلوبة.
- قدم البيانات المتوفرة عن نشاط الصناعات البيتية .
- عدم دقة البيانات الخاصة بإنتاج الماء.
- عدم تغطية نشاط الكهرباء في القطاع الخاص.
- عدم توفر بيانات عن كلفة الأبنية في الريف.
- لاتوفر الاحصاءات الحالية الخاصة بالبناء والتشييد بيانات عن كافة عناصر كلفة الابنية والإنشاءات مثل أرباح المقاولين.
- تراجع في البيانات الخاصة بإعداد وأنواع السيارات الواردة من مديرية المرور .
- ضعف التغطية لنشاط الاتصالات في القطاع الخاص في ظل ثورة المعلومات .
- عدم توفر بيانات عن نشاط القطاع الخاص التجاري.

- عدم دقة البيانات الخاصة بالإستيرادات بسبب عدم تطبيق التصريحة الكمركية في النقاط الحدودية .
- ضعف البيانات الخاصة بنشاط خدمات تصليح الأجهزة المنزلية .
- عدم توفر بيانات سنوية عن مكاتب وشركات الصيرفة في القطاع الخاص .
- قدم المسوحات المتعلقة بنشاط الخدمات المقدمة لقطاع الأعمال حيث كان آخر مسح سنة 1993.
- عدم توفر بيانات عن شركات الوساطة المالية (الشركات المتخصصة في بيع وشراء الأسهم).
- قدم البيانات الخاصة بنشاط الخدمات الشخصية .
- ضعف في مؤشرات الأرقام القياسية للاستيرادات والصادرات .
- ضعف الرقم القياسي لقيم المخرجات والمدخلات بسبب عدم شموله لقيمة مدخلات التعبئة والتغليف والوقود.
- الإرباك في البيانات الفعلية للموازنة العامة للدولة نتيجة لتطبيق النظام الجديد لمالية الحكومة العامة لسنة 2001 بأثر رجعي على البيانات 2004- 2006 .

ح: بناء وتحديث قاعدة بيانات وطنية على الموقع الالكتروني Data Base Iraqi Info

إن مشروع **IRAQ INFO** عبارة عن إنشاء وإدارة وعرض قواعد البيانات للمؤشرات الإحصائية باستخدام البرنامج الجاهز **Deveinfo .**

أهداف المشروع؛

- انشاء قاعدة بيانات تضم اكبر عدد من المؤشرات الإحصائية .
- تسهيل وإتاحة عملية المقارنة بين المؤشرات المتشابهة في المسوحات المختلفة وعملية المقارنة بين المؤشرات الوطنية والدولية.
- إنشاء قاعدة بيانات على الـ Website لتكون متاحة للجميع في جميع انحاء العالم.

إستخداماته ؛ يستخدم هذا البرنامج في عرض المؤشرات الإحصائية المخزونة في جداول وخرائط ورسوم بيانية .

الخطط المستقبلية؛

- توسيع قاعدة البيانات لتشمل كافة المسوحات التي نفذها الجهاز والوزارات الأخرى.
- تدريب الموظفين في العمل الإحصائي في الجهاز على استخدام وادارة البيانات للبرنامج الجاهز Deveinfo من خلال تنظيم دورات تدريبية مكثفة .
- تدريب الموظفين في الوزارات على استخدام وادارة البيانات من خلال اشراكهم في الدورات التدريبية التي سينظمها الجهاز.

ط: المسوح الأسرية

انطلاقا من مبدأ التعاون المشترك بين حكومة العراق والبنك الدولي وبعد توقف دام أكثر من (14) عاما ، باشر الجهاز المركزي للإحصاء وبالتعاون مع هيئة إحصاء إقليم كردستان بتاريخ 2006/11/1 بتنفيذ المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة (IHSES) والذي شمل جميع المحافظات بما فيها إقليم كردستان استمر لمدة سنة كاملة.

يشكل المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق المرحلة الأولى من مشروع (تعزيز سياسات التخفيف من الفقر) المنفذ من قبل جمهورية العراق والبنك الدولي والذي يتكون من ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى /** تهيئة البيانات (المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق) وإعداد تقرير تقييم الفقر.
- **المرحلة الثانية /** تحليل الفقر والآثار الإجتماعية حسب ميادين السياسات.
- **المرحلة الثالثة /** إعداد ستراتيجية تخفيف الفقر وتوليد العمالة وشبكة الحماية الإجتماعية.

أهداف المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة 2007؛ حُدّدت الأهداف الأساسية الآتية للمسح

- توفير البيانات المطلوبة لتركيب رقم قياسي جديد لأسعار المستهلك، إذ لم يعد الرقم القياسي الحالي بسنة أساس 1993 معبرا عن الواقع في ظل التحولات التي حصلت.
- توفير بيانات تساعد في قياس وتحليل الفقر.
- توفير مؤشرات تفصيلية عن الإنفاق الاستهلاكي وأثر التغييرات المختلفة عليه بما يخدم اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد.
- توفير مؤشرات تفصيلية عن دخول الأفراد والأسر حسب مصادرها.
- توفير بيانات تلبي متطلبات واحتياجات الحسابات القومية.
- توفير بيانات ومؤشرات ذات صلة بالتنمية البشرية.
- توفير منظومة متكاملة من البيانات لتقييم الوضع الإجتماعي والإقتصادي للأسرة بما في ذلك بيانات عن استخدام الزمن من قبل الإفراد.

منهجية العمل في المسح

اعتمدت المنهجية الجديدة التي استخدمت في تنفيذ المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنة 2007 منهجية مسح LSMS(دراسة قياس مستويات المعيشة)الذي ينفذه البنك الدولي في البلدان النامية والتي تميزت بالآتي:

- تم استخدام البرامج الجاهزة (Excel) لغرض التدقيق المكتبي وارسالها بواسطة منظومة الانترنيت من المحافظات إلى مركز الجهاز.
- تم ولأول مرة إدخال البيانات لا مركزيا في المحافظات بعد تجهيزها بالحاسبات وملحقاتها ومنظومة الانترنيت.
- استخدام الماسح الضوئي ولأول مرة في إدخال بيانات استمارة الزمن في المحافظات.
- استخدام البرامجيات الحديثة (CSpro) كمنظومة إدخال وتدقيق البيانات، كذلك استخدام (V Basic) في بناء النافذة الرئيسية للمنظومة، استخدام خدمة Log me in لمراقبة العمل في إدخال البيانات في المحافظات من قبل إدارة البيانات في المركز. استخدام برامجيات STATA و SPSS في اختبار دقة ومنطقية البيانات.

ي: مؤشرات الفقر

نفذ الجهاز ولأول مرة وضمن المرحلة الثانية من مشروع سياسة التخفيف من الفقر، بتوفير مؤشرات قياس الفقر، حيث تم في المرحلة الأولى من المشروع بالإضافة إلى تنفيذ المسح الاجتماعي والاقتصادي، إعداد تقرير قياس الفقر باعتماد بيانات الإنفاق المتوفرة في المسح، بعد تعديلها من القيم الاسمية إلى القيم الحقيقية، باستخدام رقم قياسي أُعد من بيانات المسح، وذلك لإزالة اثر تفاوت الأسعار مابين المحافظات والتجمعات السكانية والتقسيم الجغرافي الذي كان واضحا في نتائج المسح .

في إطار تحديد خط فقر وطني في العراق، تم تشكيل لجنة من ممثلين عن الجهاز المركزي للإحصاء والوزارات ذات العلاقة للعمل مع خبير البنك الدولي لاحتساب خط الفقر بعد الاتفاق على مفهوم أو تعريف وطني للفقر في العراق. وكذلك تم تشكيل(6) فرق بحثية يترأس كل منها عضو من الهيئة الإستشارية العليا للمشروع وعضوية ممثلين من الوزارات ذات العلاقة وأساتذة وأكاديميين من الجامعات العراقية مهمتها إعداد أوراق خلفية لتقرير تحليل الفقر. والذي يتناول تحليل نتائج المسح في الجوانب التالية؛

- الإنفاق والدخل والبطاقة التموينية.
- القوى العاملة.
- التعليم.
- النوع الاجتماعي.
- شبكة الحماية الاجتماعية.
- الصحة.

ويجري التحليل على أساس توزيع أفقر خُمس من السكان في إجمالي الإنفاق الذي يتفق عليها المجتمع الدولي في إطار الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية والخاص بالقضاء على الفقر المدقع والجوع.

بعد الانتهاء من تحديد خط الفقر وقياس الفقر في العراق حسب طريقة كلفة الحاجات الأساسية (CBN) وبعد إعداد تقرير تحليل الفقر في العراق ، قامت الهيئة الاستشارية العليا للمشروع بإعداد الستراتيجية الوطنية لسياسات تخفيف الفقر وتوفير فرص العمل وشبكة الحماية الاجتماعية التي تمثل المرحلة الثالثة من المشروع، بإشراف من البنك الدولي وبالاعتماد على التقرير التحليلي للفقر، بعدها سترفع الخطة الستراتيجية إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها ومن ثم إلى مجلس النواب لإقرارها لتكون ملزمة لهذه الوزارات بتضمين هذه الستراتيجية في ستراتيجيات وخطط وزاراتهم .

لغرض إجراء تقييم سنوي للفقر، سيعتمد الجهاز إستراتيجية جديدة، بتنفيذ مسوح أسرية سنويا بشكل مستمر مابين كل مسحين كبيرين، وذلك من خلال عينة صغيرة بحدود (8000) أسرة وباستخدام نفس منهجية والية تنفيذ المسح الكبير الذي ينفذ كل 3 – 4 سنوات .

ك: دراسة سوق السكن

أنجز ولأول مرة في العراق تنفيذ مسح لدراسة سوق السكن عام 2006 بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية . وبإستخدام الصور الفضائية لتحديد الكثافة السكنية وفق أنماط السكن، لسحب عينة الوحدات السكنية في المحافظات، وقد تم تحديد تسعة أنماط للمباني السكنية وغير السكنية بالإعتماد على نوع الإستخدام والمساحة ونمط البناء، كذلك تم استخدام نظام تحديد المواقع (GPS) للإستدلال على العينات المشمولة في (6) محافظات مختارة (محافظتين شمالية، و2 وسطى، و2 جنوبية). وسيتم تطبيق هذا المشروع ليشمل محافظات العراق كافة خلال عام 2012 ضمن الخطة الخمسية المقترحة (ملحق 12).

ل: التعداد العام للسكان والمساكن

يعتبر التعداد العام للسكان والمساكن المهمة الأساسية للجهاز المركزي للإحصاء التي ينص عليها قانون الإحصاء، والذي يوفر قاعدة البيانات والمؤشرات الإحصائية الشاملة للأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والخدمية والبيئية وغيرها .

تعريف التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2009

هو عد جميع الأفراد (العراقيين والأجانب) الاحياء الموجودين داخل الحدود الجغرافية للعراق في لحظة زمنية محددة، إضافة الى عد العراقيين خارج العراق. مع جمع وتجهيز وتقييم وتحليل جميع البيانات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بهؤلاء الأفراد ومعرفة توزيعاتهم الجغرافية بخصائصهم المختلفة، ويشمل التعداد الفعاليات الآتية:

- بناء وإستكمال الخرائط.
- ترقيم وعد المباني ومكوناتها من وحدات سكنية وغير سكنية.
- حصر جميع المنشآت الانتاجية والخدمية والحيازات الزراعية وإعداد الاطر الاحصائية الشاملة.
- عد سكان المجتمع والمساكن وجمع الخصائص السكنية والديمغرافية والتعليمية والعملية لهم.

وبذلك يسمى التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت والحيازات الزراعية.

أهمية التعداد

تكمن أهمية التعداد العام للسكان والمساكن بما يوفره من قاعدة بيانات قيدية ومؤشرات رقمية حديثة وشاملة وموثوقة بكل ما يتعلق بحجم وتركيب وخصائص السكان والمباني والمساكن (الوحدات السكنية والمساكن الجماعية) والمنشآت والحيازات الزراعية التي تستخدم كإطار احصائي للعديد من التعدادات الأخرى والمسوح بالعينة لإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي والخدمي والثقافي ورفع المستوى المعيشي للسكان، كما تبرز أهمية التعداد ايضاً في إعداد التقديرات السكانية للفترة ما بين التعدادات .

المنهجية الجديدة المتبعة

سوف يتم إعتماد المنهجيات الحديثة الموصى بتنفيذها في دورة تعدادات 2010 إعتماداً على الآتي:

- إستخدام أحدث المبادىء والتوصيات الموصى بإستخدامها في تعدادات السكان والمساكن.
- الاستفادة من الخبرات العملية للبلدان الاخرى، من خلال الاطلاع على تجارب الآخرين ودراسة نماذج من الاستمارات المستخدمة في تعدادات عدد من الدول العربية والاجنبية وما تتضمنه من محتويات، مع الاخذ بالاعتبار التغيير في صياغة بعض الاسئلة بما يتناسب وخصوصية العراق.
- الحفاظ قدر الامكان على السلسلة الزمنية لعدد من البيانات من نتائج تعداداتنا السابقة.
- الاعتماد على الخبرة المتراكمة لدى كوادر الجهاز في تنفيذ ثلاث تعدادات سابقة وعدد كبير من المسوح.
- الحصول على أطر إحصائية شاملة ومفصلة.
- توفير الموارد المالية والبشرية لجميع مراحل العمل بالتعداد، وبالخصوص ما يتطلبه العمل في تهيئة الخرائط والصور الفضائية ونظم المعلومات الجغرافية.
- إمكانية المقارنة الدولية.
- تنفيذ توصيات فريق العمل الاقليمي حول تعدادات السكان والمساكن لدورة 2010 المشكل من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الذي يتبنى الاستفادة من دروس دورة 2000 لتعدادات السكان والمساكن فيما يتعلق بالتعاريف والمفاهيم المستخدمة والتعديلات التي تقترحها بلدان الاسكوا بهذا الخصوص لأخذها في الاعتبار عند تنقيح مبادىء وتوصيات الامم المتحدة لتعدادات السكان والمساكن وتطوير العمل الاحصائي للاسهام في البرنامج الدولي لدورة 2010.
- تنفيذ توصيات فريق عمل توحيد المنهجيات والتعاريف والمصطلحات المستخدمة في التعداد المشكل من قبل الامانة العامة للجامعة العربية، الذي يتبنى المنهجيات المعتمدة في تعدادات الدول العربية والتعاريف المستخدمة والاستمارة التعدادية لحصر السكان ومكوناتها الاساسية.
- تنفيذ توصيات مجموعة واشنطن للإعاقة وفق المفهوم الجديد وبما يضمن المقارنات الدولية والواقعية، وقابلية القياس في تحديد مجموعة الاسئلة الرئيسة التي تستخدم في التعدادات والتي تغطي محاور النظر، السمع، الحركة، الفهم والادراك، التواصل، والعناية الشخصية.
- إجراء عدد من التعدادات القبلية إضافة الى التعداد التجريبي في عدد من المناطق.

الإتجاهات الجديدة في التعداد

في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة نطمح الى تحقيق طفرة نوعية في الاعداد والتنفيذ بالإعتماد على أحدث التوصيات الدولية حول تعدادات السكان والمساكن لدورة 2010 ومبادىء وتوصيات الامم المتحدة في تنفيذ التعدادات من خلال:

1- إستخدام الماسح الضوئي في إدخال استمارات التعداد، بهدف التقاط البيانات بسرعة ودقة منعاً لأي خطأ أو تحيز في إدخال البيانات، ولتحقيق ذلك سوف يتم تصميم الاستمارات التعدادية بطريقة حديثة حيث يقوم الباحث الميداني بكتابة أو تأشير إلاجابات المناسبة في الاماكن المخصصة لها، ومن ثم تمسح الاستمارة ضوئياً كما وردت من الميدان (أي تحويل الاستمارات الورقية الى صور الكترونية)، وتجري معالجتها ببرامج خاصة لتصحيح الأخطاء أو الأرقام التي لم يتم التعرف عليها، ومراجعة البيانات المدخلة، لإستخراج النتائج بفترات قياسية، بدلاً من إدخال بيانات الاستمارات بالأسلوب التقليدي السابق (إستخدام أجهزة الحاسوب)، وهذا يتطلب توفر بنية تحتية كفوءة من أجهزة ذات كفاءة عالية وإحتياجات وصيانة، وتأهيل الكوادر البشرية، وإتقان الجوانب الفنية بكفاءة عالية والتي تتعلق بالتصميم الجيد للإستمارة والإستيفاء الجيد للبيانات.

2- الترميز الآلي للبيانات، أي تحويل المسمى الوصفى إلى رمز ليتم التعامل معه من خلال الحاسب لغرض زيادة الكفاءة وسرعة الأداء وإرتفاع مستوى دقة الترميز، من خلال:
   - تحويل جميع الأدلة الورقية الى أدلة إلكترونية.
   - إستخدام شاشات تقوم بإستدعاء الأدلة الالكترونية بطريقة سهلة.
   - مراجعة الترميز آلياً.
   - إستخدام الصور فى الترميز كبديل للاستمارات.

3- تكوين مستودع البيانات (D.W.H) والتنقيب عن البيانات (Data mining)، والذي يكون بمثابة مخزن بيانات متكامل يشمل جميع البيانات الحالية والتاريخية لكافة المشاريع والأنشطة المختلفة مجمعة من أكثر من مصدر، على أن يكون عنصر الزمن متواجد بها ولا يتم عليها أي عمليات تغيير في البيانات، حيث يمكن من خلال مستودع البيانات الربط بين قواعد بيانات الجهاز المختلفة، وإستخراج البيانات الهامة والعلاقات بين البيانات بإستخدام Data Mining، وعليه سوف يتم الاستعانة ببيانات تعداد 2009 لتكون نواة لبناء مستودع بيانات الجهاز وذلك لما يتصف به التعداد من شمولية، للأسباب الآتية:
   - وجود حجم ضخم من البيانات بالاضافة الى بيانات تاريخية من سنوات سابقة.
   - البيانات موزعة على أكثر من نظام وأكثر من قاعدة بيانات .
   - الرغبة فى الحصول على تقارير تحليلية غير تقليدية من أكثر من مشروع.

4- تصميم وتحديد محتويات الاستمارة من حقول ومواصفات لكي يبنى عليها تصميم البرامج وقواعد البيانات.

5- كتابة البرامج اللازمة للمشروع من خلال طرح البرامج الجاهزة للمناقصات وإعداد كادر مؤهل.

6- تجهيز البنى التحتية وتحديد عدد مراكز العمل وما تتطلبه هذه المراكز من أجهزة ومعدات خاصة بالمشروع، كالحاسبات الخادمة (Servers) مع أنظمة التشغيل الملائمة، أجهزة المسح الضوئي (Scanners) ضمن مواصفات معينة

تحدد حسب طبيعة الاستمارات، حاسبات شخصية (PC) مع أنظمة التشغيل، طابعات بأنواع وأحجام وسرع مختلفة، تجهيز ونصب الشبكات والحاسبات في مراكز العمل وربطها مع منظومات الاتصال .

7- تحديد مواصفات برامج إدخال ومعالجة البيانات بشكل دقيق للاعلان عنها وطرحها في المناقصة.

8- اختيار الكوادر الكفوءة ممن لديهم مؤهلات وخبرات في مجال إستخدام التكنولوجيا الحديثة لإعدادهم كمدربين لتدريب فرق العمل التقنية.

9- دراسة وضع منظومات الاتصال الحالية في المحافظات وبضمنها منظومات الانترنيت لتقييم عملية ربط مراكز العمل في المحافظات مع المركز الرئيسي في بغداد واختيار أفضل وسيلة لنقل البيانات.

10- التعامل مع التقنيات الحديثة كمنظومة المعلومات الجغرافية (وإسقاط نتائج التعداد لاحقاً على المنظومة)،من خلال التعرف على كيفية إستخدم نظم المعلومات الجغرافية GIS في الأعمال التحضيرية للتعداد وأعمال الترقيم وعرض نتائج التعداد وإعداد الأطلس الإحصائي.

11- بناء الخرائط الجغرافية واستكمالها تعويضاً لما فقد أو تحديثاً لما هو موجود ومن ثم مكننتها، وتهيئة الصور الفضائية والخرائط على مستوى كافة المشتغلين في الاعمال الميدانية للتعداد بدءاً من لجان التعداد وإنتهاءاً بالعداد وتحديد مسؤولية كل فريق عمل ميداني على الخرائط.

12- التحديث الميداني للإطار والتحقق من دقة الخرائط والمواقع الجغرافية وذلك بعكس كافة الخصائص الجديدة والمتغيرات على خرائط الأساس.

13- تحديد خطة أو نظام للترميز أو التصنيف الجغرافي متزامناً مع عمل الخرائط، ووصف مناطق العد التي على ضوئها سيتم نشر بيانات التعداد.

14- تكوين قاعدة بيانات مكانية، تشمل البيانات الطوبوغرافية، الحدود الإدارية، حدود مناطق العد والحدود الإحصائية الأخرى وما يتصل بها من أمور كالرموز الجغرافية ومعلومات العد.

15- إنشاء نظام لإنتاج خرائط إحصائية لأغراض التخطيط للتعداد ورصده وعرض نتائجه.

علاقة التعداد بأنشطة الخطة

يمثل التعداد العام للسكان والمساكن (بما ينتجه من بيانات) متطلباً اساسياً للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي وتشكل البيانات الصادرة عنه الحجر الأساس في عمليات التخطيط للحاجات المستقبلية وللأغراض الإدارية ولتقييم الأحوال المعيشية وللأغراض البحثية وللاستعمالات التجارية وغيرها.

ولضمان قيام عملية البناء على أسس سليمة ومتينة فانه لابد من وضع خطط وبرامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بإستخدام قاعدة المعلومات الحديثة والشاملة التي يوفرها التعداد.

البرامج المستمرة ما بين التعدادات

إن سرعة حدوث التغيرات في عدد السكان وخصائصهم، والطلب على بيانات تفصيلية اضافية وحالية عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسكنية، التي لا يكون من المناسب جمعها في التعداد، تؤدي الى ضرورة وضع برامج مستمرة مابين التعدادات لمسوح بالعينة للأسر المعيشية.

الأطر الإحصائية

يوفر التعداد الأطر الإحصائية للتصميم العلمي للعينات لجميع الأنشطة الإقتصادية، حيث يوفر التعداد بيانات عن العاملين في النشاط الزراعي والمهنة الزراعية، والإعداد للتعداد الزراعي كتحديد مناطق العد وإعداد الإطار وتحديد الحيازات الزراعية وأصحاب الحيازات، كما تستخدم البيانات التي تجمع عن الخصائص الاقتصادية للأفراد في إعداد قوائم بأصحاب المنشآت التجارية والصناعية بضمنها الصناعات البيتية والريفية التي لا يمكن الحصول عليها من مصدر آخر.

قواعد البيانات

- استخدام قاعدة بيانات التعداد الخاصة بأعداد السكان والأسر بالمقارنة مع قواعد البيانات الأخرى، كنظام البطاقة التموينية للتأكد من دقة كل من نتائج التعداد والبطاقة التموينية.
- تستخدم قاعدة بيانات التعداد المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للسكان عند إنشاء نظام لتسجيل الوقائع الحيوية بتحديد المواقع المناسبة لمكاتب التسجيل.
- استخدام قاعدة بيانات التعداد الخاصة بهوية الأحوال المدنية للأفراد في تكوين الرقم المدني للفرد.
- استخدام قاعدة بيانات التعداد الخاصة ببعض البيانات الأساسية في تقييم نتائج المسوح وقياس التغيرات الحاصلة في الخصائص التي تم دراستها في كل من التعدادات والمسوح.

دور التعداد في استكمال تفاصيل الخطة الخمسية

يقدم التعداد إسهاماً هاماً في عملية التخطيط العامة للبلد وإدارة شؤونه الوطنية من خلال صفة الشمولية في التعداد وتوفير البيانات على مستوى اصغر الوحدات الإدارية، حيث تستخدم نتائج التعداد في صنع السياسات وإدارة وتقييم الخطط والبرامج وإعداد البحوث من خلال تحليل وتقييم تكوين السكان وتوزيعهم ونموهم في الماضي والمستقبل، في مختلف الميادين كالتعليم والإلمام بالقراءة والكتابة، العمالة والقوى العاملة، تنظيم الأسرة، برامج الإسكان، صحة الأم والطفل، التنمية الريفية، النقل وتخطيط الطرق العامة، التحضر، وغيرها من الميادين، إضافة الى إعتماد أعداد السكان وتوزيعاتهم في تقديرات طلب المستهلكين على السلع والخدمات، كالطلب على المساكن، الأثاث، السلع الخاصة بالأسرة والفرد والخدمات الطبية ومتطلبات المواصلات والاتصالات وما إلى ذلك.

م: مسح التشغيل والبطالة

نفذ الجهاز عدد من مسوح التشغيل والبطالة خلال السنوات 2003 – 2008 وتتجلى أهمية مسح التشغيل والبطالة في توفير نظام إحصاءات شاملة عن المشتغلين والعاطلين ويوفر أساسا لمراقبة الاتجاهات والتغيرات في سوق العمل ويهدف الى؛

- توفير إحصاءات عن السكان النشطين اقتصاديا لخدمة أغراض تحليلية متنوعة كدراسة العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في حجم وتركيب قوة العمل , وتقديرات السكان النشطين اقتصاديا ومكوناتهم كأساس للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي
- احتساب معدلات البطالة والنشاط الاقتصادي المنقح ومعدلات العمالة الناقصة للسكان بعمر (15) سنة فأكثر او السكان بعمر (15 - 24) سنة.
- التعرف الى أهم الأسباب التي تؤدي بالمشتغلين الى الرغبة بالبحث عن عمل جديد أو بالعمل الإضافي أو الرغبة بتغيير عملهم.
- معرفة أهم الأساليب والوسائل التي يتبعها العاطلون لأجل الحصول على فرصة عمل .
- رصد ظاهرة عمالة الأطفال.
- رصد ظاهرة الموسمية في سوق العمل وتأثيراتها على مؤشرات التشغيل والبطالة من خلال مراقبة حركة هذه المؤشرات لفصول السنة الاربعة.

وفي ضوء هذه الابعاد المهمة لمسوح التشغيل والبطالة يجري تحديد أهداف المسح من حيث تقدير حجم القوة البشرية وقوة العمل في المجتمع ,وتوزيع البطالة والمشتغلين حسب الخصائص المختلفة(العمر والنوع، الحالة التعليمية، الحالة الزواجية، الحالة العلمية، النشاط الاقتصادي، المهنة، النشاط، القطاع) وقياس حجم التشغيل والبطالة بالمجتمع والتعرف على خصائص واتجاهات العاطلين عن العمل.

2.1.3.2 الدائرة الإدارية والمالية

ويرأسها موظف بدرجة مدير عام من ذوي الخبرة والاختصاص وتتولى مهمة تأمين الخدمات الإدارية لدوائر الجهاز ومنتسبيه وإدارة شؤونه المالية والحسابية.

أولاً : هيكلية الدائرة الإدارية والمالية

مخطط 4 : هيكلية الدائرة الإدارية والمالية

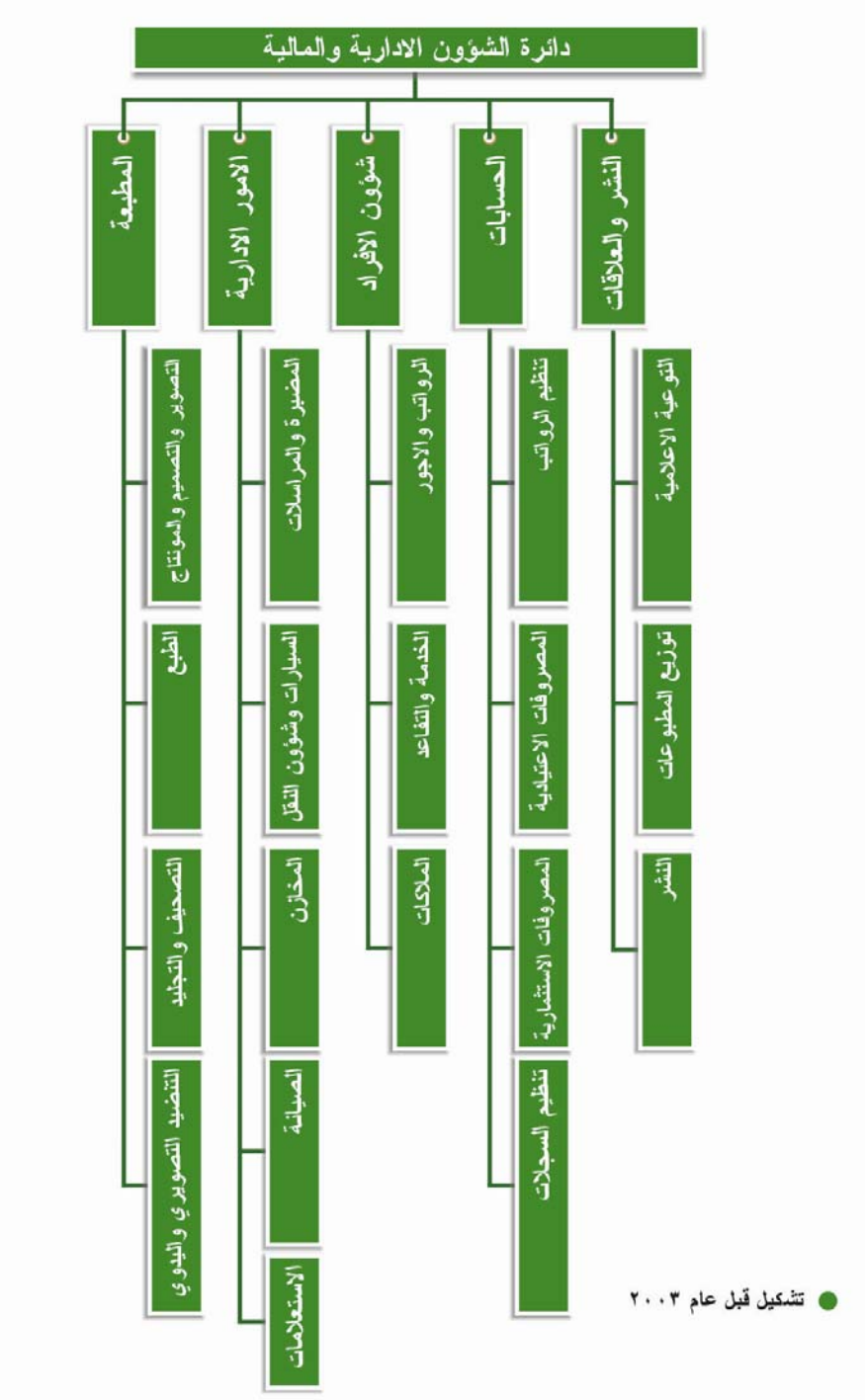

ثانيـاً : مهام المديريات الإدارية

مديرية شؤون الأفراد

تعمل المديرية على متابعة إجراءات شؤون العاملين وتأمين أفضل الموارد البشرية وتنفيذ القوانين والأنظمة والقرارات والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص وتتولى مهمة إعداد الملاك وتحديد الحاجة للتعيين حسب الخبرة والاختصاص وتنسيق إصدار الأوامر الخاصة بالعلاوات والترقيات وتبديل العناوين والإجازات بأنواعها ، وكذلك إجراء معاملات النقل والتنسيب والتقاعد ومتابعة وإصدار أوامر الدورات التدريبية والايفادات وغيرها كما تقوم بتنظيم الاضابير الشخصية لكافة الموظفين إضافة الى تطبيق إستخدام نظام الأفراد الكترونياً وتعتمد قوانين الخدمة المدنية والتعليمات والتوجيهات النافذة .

مديرية الحسابات

تتولى مهمة إعداد الميزانية التخمينية للجهاز ومراقبة المصروفات والتمويل المالي لنشاطات العمل الاحصائي الجاري وكذلك المسوحات الاحصائية التي يتم تنفيذها بهدف توفير المستلزمات والسلع والخدمات الضرورية وتقوم بمسك سجلات الرواتب والأجور والمخصصات وإستحصال ديون الجهاز وصرف المبالغ للجهات الدائنة ومسك المجموعة الدفترية الخاصة بالميزانية الاعتيادية والاستثمارية كما تقوم بإعداد الموازين الشهرية وتقديمها الى وزارة المالية بالاضافة الى قيامها بتوزيع الاعتمادات ومتابعة عمليات الصرف في مديريات الإحصاء في المحافظات وتنقسم الى أربع شعب أساسية وهي؛

- شعبة تنظيم الرواتب .
- شعبة المصروفات الاعتيادية.
- شعبة المصروفات الاستثمارية .
- شعبة تنظيم الحسابات .

مديرية الامور الادارية

تتولى تقديم وتغطية الاحتياجات ومستلزمات العمل الى كافة المديريات التابعة للجهاز بضمنها مديريات الاحصاء في المحافظات وذلك بهدف تسهيل العمل الإحصائي وإستمراريته دون معوقات وتتكون من الشعب التالية ؛

- شعبة السيارات وشؤون النقل .
- شعبة المخازن .
- شعبة الاستعلامات .
- شعبة المضبرة والمراسلات .
- شعبة الصيانة .

مديرية النشر والعلاقات

تتولى مهمة تزويد المنظمات والهيئات المحلية والاقليمية والباحثين والدارسين بالبيانات الاحصائية المطلوبة وفق ضوابط نشر المعلومات والبيانات، كما تتولى مهمة إعداد وتهيئة مستلزمات قاعات الاجتماعات والندوات والمؤتمرات داخل وخارج بناية الجهاز إضافة الى إعداد المجموعة الاحصائية السنوية وكراس العراق في أرقام . وتتكون من الشعب التالية ؛

- شعبة النشر .
- شعبة توزيع المطبوعات .
- شعبة التوعية والإعلام .

مديرية المطبعة

تقوم بمهمة إنجاز المطبوعات بكافة مراحل الطبع التي ترد إليها من دوائر وميدريات الجهاز وتتكون من الشعب التالية؛

- شعبة التصوير والتصميم والمونتاج.
- شعبة الطبع .
- شعبة التصحيف والتجليد .
- شعبة التنضيد التصويري واليدوي.

ملاحظة: توزعت أعمال هذه المديرية حالياً بين مديرية العلاقات والنشر ومديرية الإدارة وذلك بسبب عدم توفر مطبعة حالية نتيجة فقدانها في أحداث 2003، وإن إجراءات شراء مطبعة حديثة مستمرة حالياً.

ثالثـاً : تحليل خصائص القوى العاملة

يبذل الجهاز جهوداً كبيرة لخلق بيئة عمل داعمة وتشجيع الأداء المتميز لتوفير القوى العاملة الضرورية لمواجهة متطلبات العمل الإحصائي في المركز والمحافظات وبالتنسيق مع وزارة المالية حيث تم الحصول على (100) درجة وظيفية لتعيين القوى العاملة لتغطية الاحتياجات حسب التخصص.

بلغ عدد منتسبي الجهاز لغاية 2008/12/31 (869) موظف على الملاك الدائم و (79)على الملاك المؤقت موزعين على (خمسة عشر محافظة) إضافه إلى مركز الجهاز. حيث بلغ عدد المنتسبين في المركز (352) موظف و (517) في المحافظات أي بنسبة (40.5٪) مركز و (59.5 ٪) محافظات
أما في هيئة الإحصاء في إقليم كردستان فقد بلغ عدد الموظفين (258) موظف،موزعين على مديريات الإحصاء في المحافظات أربيل، سليمانية ودهوك بالإضافة الى مركز الهيئة في أربيل.

ويعتمد نظام المكافآت والتعويضات لتحفيز الموظفين على زيادة الإنتاج كماً ونوعاً. كما يعمل الجهاز على وضع سياسة للتخطيط والتنبؤ في احتياجات الموارد البشرية الضرورية مستقبلا لتحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية واعتماد مبدأ الإحلال الوظيفي حسب الاختصاص لتطوير القيادات المستقبلية.

أما في مجال التدريب وتعزيز القدرات للموظفين فهناك دورات تدريبية في الداخل والخارج يشارك بها معظم الموظفين لتطوير كفاءتهم في مجال العمل الإحصائي واستخدام الحاسبات والبرامجيات الجاهزة.

وفي مجال استخدام الوصف الوظيفي فان الجهاز يسعى للحصول على التوصيف الوظيفي للعاملين في أنشطة الجهاز كافة حيث يجب اعتماد تعليمات المركز الوطني للاستشارات والتطوير الإداري / التابع الى وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الذي يحدد التوصيف الوظيفي للعاملين في أجهزة الدولة.

تم إعداد جداول تفصيلية بخصائص القوى العاملة في الجهاز حسب التوزيع في المركز و المحافظات وإقليم كردستان وحسب الجنس والشهادة ومدة الخدمة والاختصاص، حيث يلاحظ من الجدول (27) أن عدد الإناث في المركز أكثر من عدد الذكور بينما يحصل العكس في المحافظات مما يدل على أن العمل الميداني يقع على عاتق الذكور بينما في الأغلب تؤدي الإناث الأعمال المكتبية بما في ذلك الترميز والتدقيق والإدخال والبرمجة وتحليل المؤشرات وإعداد التقارير وغيرها.

جدول 27 : تصنيف الموظفين حسب الجنس في مركز الجهاز والمحافظات وإقليم كردستان

تصنيف الموظفين		الجنس				المجموع	
		ذكر		أنثى			
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
مركز الجهاز		109	20.5	243	72.3	352	40.5
15 محافظة		424	79.5	93	27.7	517	59.5
المجموع		533	74.2	336	82.2	869	77.1
إقليم كردستان	مركز الإقليم	20	11	15	21	35	14
	3 محافظات	165	89	58	79	223	86
	المجموع	185	25.8	73	17.8	258	22.9
المجموع الكلي		718	100	409	100	1127	100

يلاحظ أن غالبية منتسبي الإحصاء في المحافظات من الذكور وممن يحملون شهادات أقل من الجامعية وقد يكون لذلك أسباب واقعية وأخرى تاريخية إضافة إلى طبيعة العمل الميداني الذي يحتاج في الأغلب إلى كوادر متوسطة مدربة تدريب جيد، إذ لم يكن هناك عدد مناسب من حملة الشهادات العليا في المحافظات، حيث أن أغلبهم ممن أكمل الإعدادية واكتفى بذلك. غير أن تغير الظروف وتغير نظرة المجتمع الى الحصول على شهادات واعتبارها دليل مهم لمستوى الشخص الفكري وربما الاجتماعي، وكذلك إن توفير التسهيلات من خلال إنشاء جامعات وكليات في العديد من المحافظات زاد من أعداد حملة الشهادات الجامعية وقد إنعكس ذلك في نوعية الموظفين الجدد الذين يلتحقون في دوائر الدولة ومن ضمنها مديريات الإحصاء في المحافظات، حيث يلاحظ أن نسبة حاملي الشهادة الجامعية في المحافظات تزيد على (39٪) كما في جدول (28) وأن هذه النسبة معرضة للزيادة عند استكمال تعيينات الموظفين الجدد.

يوضح الجدول (28) الحالة العلمية والشهادة للعاملين في الجهاز مركز ومحافظات وكذلك في إقليم كردستان، حيث يبين أن نسبة الحاصلين على شهادة (دبلوم معهد) فما فوق أكثر من(53.4٪)، وإن (73.4 ٪) منهم من حملة شهادة البكالوريوس في حين بلغت نسبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية فما دون (46.6٪)، (53.5٪) منهم من حملة الشهادة الإعدادية بكافة فروعها.

جدول 28 : تصنيف الموظفين حسب الحالة العلمية في المركز والمحافظات وإقليم كردستان

الحالة العلمية	تصنيف الموظفين									
	المركز		المحافظات		المجموع		إقليم كردستان		المجموع العام	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
دكتوراة	3	0.8	0	0	3	0.3	2	1	5	0.4
ماجستير	14	3.9	3	0.6	17	2.0	2	1	19	1.7
دبلوم عالي	3	0.8	1	0.2	4	0.5	4	2	8	0.7
بكالوريوس	155	44.4	188	36.4	343	39.5	99	38	442	39.2
دبلوم - معهد	44	12.5	54	10.4	98	11.3	30	12	128	11.4
إعدادية	83	23.5	133	25.7	216	24.9	48	19	264	23.4
متوسطة	12	3.4	21	4.1	33	3.7	19	7	52	4.6
ابتدائية	21	5.9	60	11.6	81	9.3	19	7	100	8.9
دون الابتدائية	17	4.8	57	11.0	74	8.5	35	14	109	9.7
المجموع	352	100	517	100	869	100	258	100	1127	100

يلاحظ من جدول رقم (29) والمصنف على أساس سنوات الخدمة للموظفين أن هناك نوعاً من عدم التناسق في توزيع العاملين حسب سنوات الخدمة، حيث بلغت نسبة الموظفين الذين تقل خدمتهم الفعلية عن خمس سنوات (33.1٪) في حين تتناقص هذه النسبة عند فئة الموظفين الذين تتراوح خدمتهم (20- 24) سنة حيث بلغت (3.1٪) لتبدأ بالارتفاع مجددا لتصل الى (21.4 ٪) عند فئة الموظفين اللذين تتراوح خدمتهم الوظيفية 30 سنة فأكثر. وحيث أن تصنيف الموارد البشرية يعتبر الموظف الذي لديه خدمة تزيد على (16 سنة فأكثر) من الموظفين القدامى وذوي الخبرة في مجال عملهم والذي يشكل نسبة (42.1٪)، فأننا نلاحظ أن هذه النسبة تعتبر عالية لدى موظفي الجهاز، وقد يكون للخبرات الطويلة التي يمتلكها ثلث موظفي الجهاز أثر في تماسكه واستمرار نجاحه رغم الكثير من الظروف الصعبة التي مر بها العراق. وحيث أن توزيع الخبرات في المؤسسات والدوائر يعتمد على طبيعة عملها وحاجتها الفعلية الى الاختصاصات والخبرات وتماشيا مع خطة عمل الجهاز وتوجهاته في توفير وإعداد كوادر شابة بالإمكان تطويرها والاستفادة منها لفترات طويلة. ومن ملاحظة الاختصاصات الدقيقة لموظفي الجهاز يلاحظ أن لهم مهارات وخلفيات أكاديمية متنوعة وهذه أحدى الميزات التي تساعد في زيادة أفق العاملين نظراً لنوع المهام والمسوح التي ينفذها الجهاز.

جدول 29: تصنيف الموظفين حسب فئات سنوات الخدمة

فئات سنوات الخدمة	مركز ومحافظات		إقليم كردستان		المجموع العام	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أقل من 5 سنوات	312	35.9	61	35.9	373	33.1
5 - 9	130	14.9	83	14.9	213	18.9
10- 14	28	3.2	39	3.2	67	5.9
15- 19	105	12.1	18	12.1	123	10.9
20- 24	29	3.4	6	3.4	35	3.1
25- 29	58	6.7	17	6.7	75	6.7
30 فأكثر	207	23.8	34	23.8	241	21.4
المجموع العام	869	77.1	258	22.9	1127	100

2.1.3.3 دائرة تكنولوجيا المعلومات

لا يغيب عن الكثيرين الدور الذي أحدثته وتحدثه التقنيات الحديثة في مجال المعلوماتية و تطورها في زيادة قدرات الجهاز في تنفيذ مهامه وتحسين مستوى إنتاجه من البيانات والمعلومات وأن تطوير هذا الجانب هو بمثابة تطوير لهذه القدرات، فهي بالإضافة إلى أثرها في تطوير أسلوب وتنفيذ العمل الإداري والفني والتقني للجهاز فهي تخلق كوادر إبداعية منافسة إلى ما هو موجود في المؤسسات الأخرى.

لقد تعاظم دور وأهمية تكنولوجيا المعلومات في مجال الإحصاءات الوطنية من خلال أسباب عديدة أهمها:

1. دور المعلومات والإحصاءات والمعرفة في صنع الميزة التنافسية حيث يرتبط مفهوم صنع الميزة التنافسية في حاضرنا بالعقل الإنساني وقدراته ومدى إمكانية تسخير الإنسان بعقله وقدراته لما حوله لإعمار بيئته.
2. أهمية وصول هذه المعلومات والإحصاءات بالدقة والسهولة المطلوبة و في الوقت المطلوب إلى المستخدمين (مستخدمي الإحصاءات) بما يحقق طموحاتهم، وهذا يتحدد وفق عدة نقاط ممكن تلخيصها كالأتي:
   - تزايد نفوذ المعرفة والمعلومات في المجتمعات الحديثة.
   - تزايد نفوذ وسلطات العاملين والمديرين في الإدارات الحديثة.
   - نمو و تطور شبكات الاتصال والمعالجات الدقيقة.
   - ظهور نظم معلومات جديدة مبنية على استخدام أجهزة الحاسبات الالكترونية وشبكات الاتصالات المتقدمة.
   - الطلب الكبير على المعلومات الذي حولها إلى مورد إستراتيجي هام.

تعريف تكنولوجيا المعلومات

هي البرامجيات والأجهزة والاتصالات السلكية واللاسلكية وإدارة قواعد البيانات وتكنولوجيا المعلومات الأخرى المستعملة في نظم المعلومات المحددة بالحواسب.

مؤشرات تقنيات تكنولوجيا المعلومات في الجهاز

- بلغت نسبة عدد الحواسيب إلى عدد الكوادر في الجهاز 77 حاسبة لكل مئة شخص، حيث بلغت هذه النسبة في دائرة تكنولوجيا المعلومات 175 حاسبة لكل مئة شخص. أما الدائرة الفنية فقد بلغت نسبتها 147 حاسبة لكل مئة شخص، وقد بلغت هذه النسبة في مديريات الجهاز في المحافظات 40 حاسبة لكل مئة شخص وهي نسبة معقولة لطبيعة عمل الكادر الميداني في المحافظات كما بلغت هذه النسبة لدائرة الشؤون الإدارية 56 حاسبة لكل مئة شخص .
- نسبة عدد الحواسيب الموصولة بشبكة الانترنيت في المركز والمحافظات 11٪.
- نسبة عدد الحواسيب الموصولة بشبكة الانترنيت في مركز الجهاز فقط 12٪.
- تبلغ نسبة عدد الحواسيب المربوطة بشبكة داخلية Network صفر لكل مئة حاسبة.
- نسبة عدد الطابعات المربوطة بشبكة داخلية Network صفر لكل مئة حاسبة.
- عدد الطابعات إلى عدد الحواسيب في الجهاز51 طابعة منضدية لكل مئة حاسبة.
- بلغت نسبة عدد الماسحات الضوئية إلى عدد الحواسب في الجهاز11 ماسح ضوئي لكل مئة حاسبة.
- نسبة عدد الحاسبات المحمولة إلى مجموع الحاسبات 11 ٪ .

أولاً : هيكلية دائرة تكنولوجيا المعلومات

يضم الهيكل التنظيمي الحالي لدائرة تكنولوجيا المعلومات في الجهاز ست مديريات بشعب متعددة.

مخطط 5: الهيكل التنظيمي الحالي لدائرة تكنولوجيا المعلومات

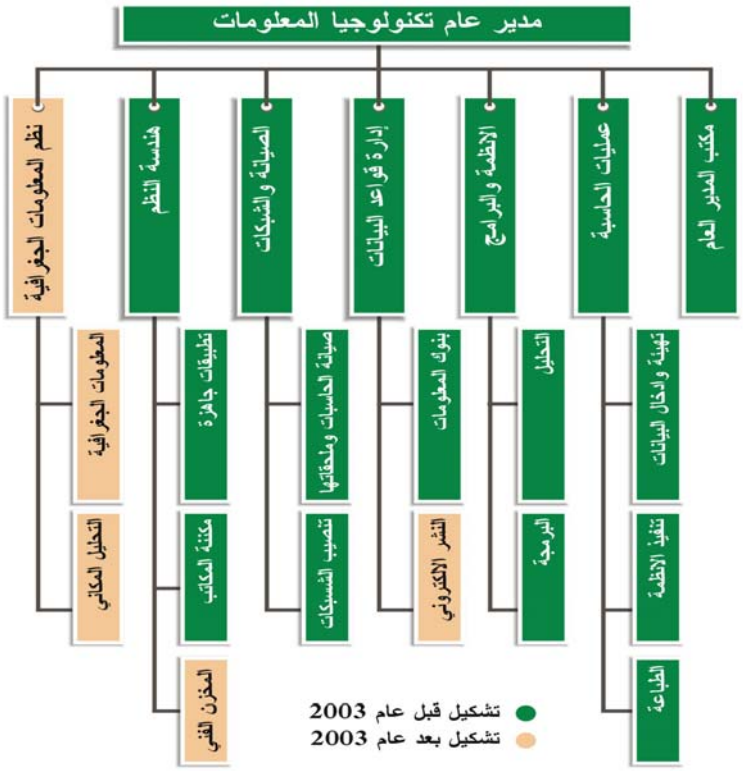

ثانيـاً : مهام دائرة تكنولوجيا المعلومات

تتلخص المهمة الأساسية لدائرة تكنولوجيا المعلومات في توفير وتقديم تقنية معلومات متطورة لتحقيق أهداف ومهام الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالشكل الامثل من خلال خلق بيئة تقنية ودعم فني مستمر بكفاءة وجودة عالية لتشكيلات الجهاز وعليه فإن مهام دائرة تكنولوجيا المعلومات تتمثل بالفقرات الاتية:

- مكننة أعمال الجهاز الإحصائية .
- مكننة أعمال الجهاز الإدارية.
- تعزيز سبل الاتصال .
- أرشفة البيانات وتوفير إمكانية إسترجاعها و تفعيل خاصية الاستعلام : المدخلات (البيانات الاولية)، المخرجات (جداول الاخراج) .
- بناء هيكلية قواعد البيانات .
- إتخاذ الخطوات الفعالة لضمان سرية البيانات وحمايتها.
- صيانة وتحديث تقنيات تكنولوجيا المعلومات (البرامجيات والأجهزة) .
- تعزيز القدرات الفنية في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- النشر الالكتروني .
- التفاوض وإدارة الاتفاقيات بين الجهاز والمؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص و الشركات الخاصة في دعم تنفيذ مهام الجهاز فيما يخص تكنولوجيا المعلومات.
- المشاركة في إرساء سياسات تخطيطية مشتركة لقطاع تكنولوجيا المعلومات في الوطن بالتعاون مع الوزارات الاخرى والمؤسسات.
- لقد أخذت دائرة تكنولوجيا المعلومات في الجهاز دورها في تنفيذ المهام أعلاه وفق الإمكانيات المتاحة بالإضافة إلى تبني بناء وتطوير نظم المعلومات الجغرافية في الجهاز من خلال التشكيل الإداري الجديد الذي أستحدث في دائرة تكنولوجيا المعلومات عام 2004 الذي ضم مركز نظم المعلومات الجغرافية. تنفذ مديريات وتشكيلات دائرة تكنولوجيا المعلومات مهام محددة (مخطط 6).

مخطط 6: مهام مديريات تكنولوجيا المعلومات الحالية

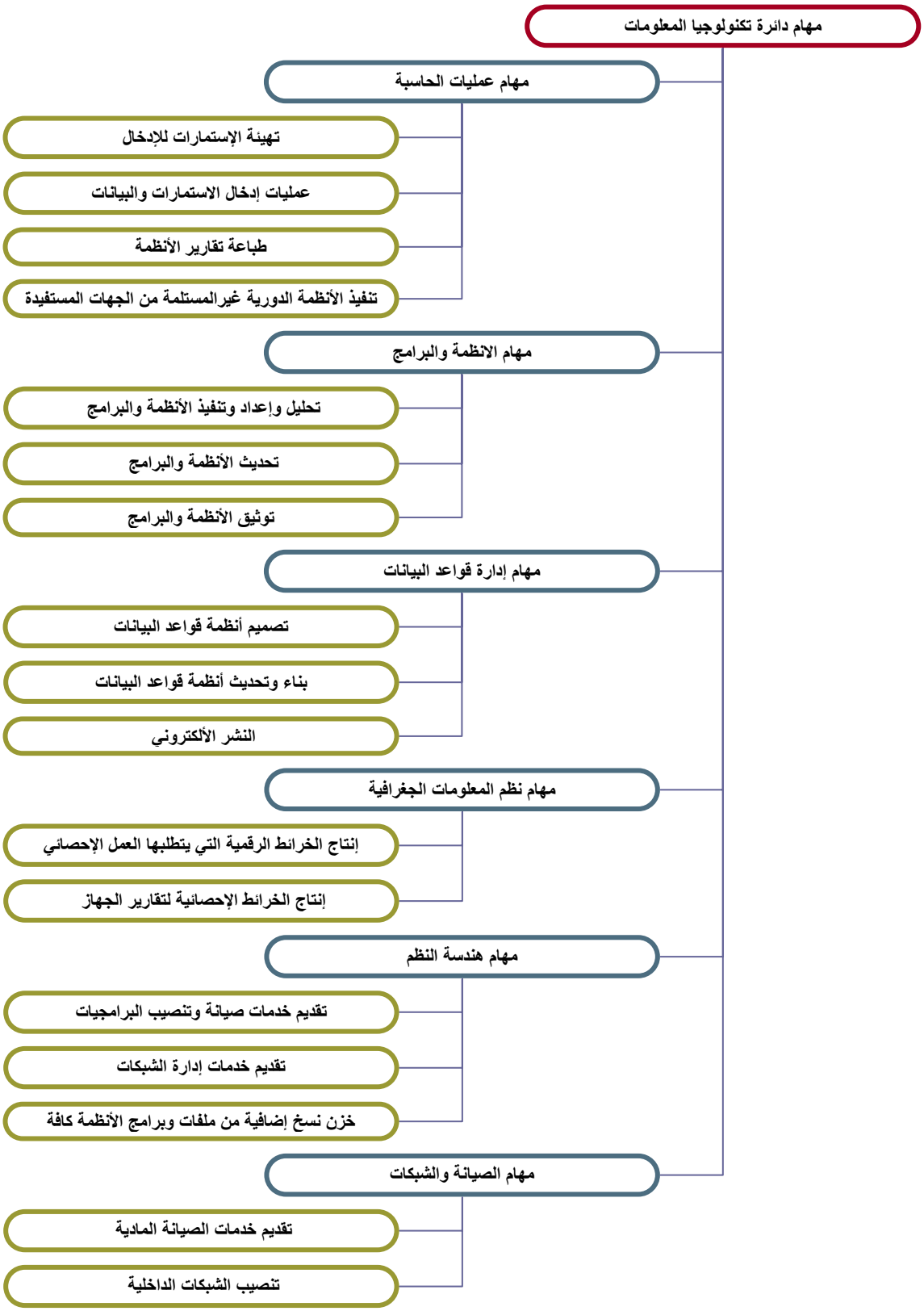

تقييم مستوى تنفيذ مهام مديرية عمليات الحاسبة

- افتقار المديرية إلى البرامجيات الحديثة في إدخال البيانات والأجهزة المتطورة مثل الماسحات الضوئية Scanner
- تؤدي هذه المديرية دورها في تنفيذ الأنظمة المعتمدة الدورية الخاصة بالدوائر الفنية وطباعة التقارير الخاصة بالتنفيذ (تقارير أخطاء وتقارير نتائج).
- تأخذ هذه المديرية على عاتقها تنفيذ طلبات المستفيدين من بيانات التعداد العام للسكان بالرغم من عدم توفر الكوادر المتخصصة في التطبيقات الإحصائية الجاهزة وإدارة البيانات والملفات، وهي تنفذ فقط الطلبات المتكررة في هذا المجال التي سبق وتم إعداد برامج لتنفيذها والتي تم برمجتها باستخدام FOX Pro. تحت بيئة ألـ dos. أما الطلبات غير المنفذة مسبقا فيتم إعداد برامجها في مديرية الأنظمة والبرامج وتنفذ في هذه المديرية.

تقييم مستوى تنفيذ مهام مديرية الأنظمة والبرامج

- الافتقار إلى كوادر متخصصة ذات خبرة: هناك نقاط ضعف في استخدام لغات البرمجة المتقدمة والأنظمة الجاهزة في إدارة البيانات وإصدار النتائج والتحليل , قلة الكوادر القيادية التطويرية (للكوادر الشبابية الحالية) المتخصصة في هذا المجال تدعم سبل التطوير لهذه المديرية بالإضافة إلى قلة عدد محللي النظم نسبة إلى عدد المبرمجين في هذه المديرية، وتعاني هذه المديرية من تسرب الكوادر المتدربة والكفوءة لأسباب متعددة منها السفر خارج القطر أو الانتقال إلى القطاع الخاص.
- إعتماد الأنظمة القديمة: مازالت هذه المديرية تعتمد الأنظمة القديمة التي تنفذ في بيئة نظام التشغيل MS-DOS واعتمادها لغات البرمجة القديمة مثل FoxPro, Cobol . يعمل في الوقت الحالي على زج الكادر الموجود بدورات متقدمة خاصة ببرمجة قواعد البيانات والنظم مثل دورات أوراكل Oracle وتحويل Visual FoxProو Visual Basic و Java و CS-Proو Dev-Info والبرامجيات الجاهزة التي تفيد في تحليل وإدارة البيانات مثل نظام SPSS وExcel و SAS و Minitab ومن المؤمل العمل بها وفق الخطط الجديدة في التطوير.
- تم دراسة 15 نظام من الأنظمة الدورية العاملة في الجهاز بإشراف خبير مختص من خارج الجهاز ليتم إعادة تصميمها وتنفيذها بنظم جديدة وفق المعايير الجديدة التي أقرها الجهاز باستخدام نظام قواعد البيانات Oracle.
- ضعف في توثيق الأنظمة والبرامج وتعليماتها :حيث فقد معظم التوثيق القديم للنظم المعمول بها أثناء أحداث 2003،إما الأنظمة الجديدة فتفتقر إلى التوثيق القياسي الورقي والالكتروني، ومن أسباب عدم التوثيق هو زخم العمل المتسبب له قلة الكادر والمطالبة بتنفيذ النظم بوقت قياسي وعليه انعكس ذلك على الأعمال التوثيقية التي اعتبرت أهميتها بالدرجة الثانية،كذلك احتياج الكادر إلى دورة متخصصة حديثة في مجال توثيق الأنظمة على اختلاف أنواعها للمباشرة في تنفيذ خطة جديدة وطريقة قياسية في التوثيق.
- لا زال هناك كثير من الأعمال الإحصائية والإدارية غير ممكننة، مما تطلب الأمر تدريب كادر مديريات الدائرة الفنية على الأنظمة الجاهزة محاولة في تضييق هذه الفجوة إلا أنه يؤخذ على هذه المبادرات أن البيانات الإحصائية لا يتم حفظها وتجميعها بالشكل الصحيح كحفظها في قاعدة بيانات

تتيح للمستخدم والمستفيدين الرجوع إليها لتحقيق احتياجاتهم المختلفة كما إنها قد تفتقر لعنصر مهم وهو تدقيق البيانات المدخلة وفق برامج قواعد التدقيق.

تقييم مستوى تنفيذ مهام مديرية إدارة قواعد البيانات

توقف العمل : لقد توقف العمل لفترة في بناء قواعد البيانات إلا أنه قد بوشر في العمل في إعادة تأهيل بنوك المعلومات وفق خطة مدروسة حيث يعمل الكادر حاليا في بناء بنك المعلومات الوظيفي بعد أن تم إعادة تصميمه بلغة (Oracle) .

النشر الالكتروني : تم تصميم موقع الجهاز بالاعتماد على شركات القطاع الخاص، إلا أن الجهاز قد أخذ على عاتقه مهمة تحديثه وتطويره وفق إحتياجاته إلا أن هذا الموقع ما زال يفتقر إلى بعض التفاصيل التي تجعله يحتل مرتبة أعلى في النافذة الإعلامية للجهاز ويحقق طلبات المستفيدين، فهو يفتقر إلى التنسيق مع مديرية النشر والعلاقات، فبطء إرسال خلاصات التقارير المنجزة إنتاج مديريات الدائرة الفنية بشكل دوري لهذا القسم يتسبب بعدم نشر وتحديث الموقع كما يتطلب الأمر.

تقييم مستوى تنفيذ مهام مديرية نظم المعلومات الجغرافية

استمرت فترة تأهيل الكادر أربع سنوات مدعوما بالخبرات المحلية والخارجية، كان خلالها المركز يجهز بالبرمجيات الحديثة وينفذ بعض المهام التي تلخصت بـ:

- تخطيط وإدارة وتنفيذ مشاريع تجريبية تفيد في مجال التخطيط وإدارة وتنفيذ المسوح وجمع البيانات من خلال تقنيات التحسس النائي. وتقديم عرض للجهات المختصة لتقييمها وتطويرها المشروع بما يخدم عمل تلك الجهات و عليه تحديد مدى الاستفادة مع مقارنة التكاليف للشروع بتنفيذ المشروع على نطاق أوسع بعد تخصيص الدعم المادي له.
- تنفيذ مشاريع متكاملة وفق الإمكانيات المتاحة .
- إنتاج الخرائط النقطية التي يتطلبها العمل الإحصائي في الجهاز وفق الإمكانيات المتاحة.
- إنتاج الخرائط الإحصائية لتقارير الجهاز والمسوح المنفذة من خلاله، لتحقق الرؤية الاشمل لمتخذ القرار.
- إعطاء دورات استخدام جهاز تحديد المواقع GPS للكوادر الميدانية العاملة في المسوح الإحصائية في الجهاز، ليصب ذلك في بناء قاعدة بيانات مكانية متكاملة.
- استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تصميم عينات المسوح.

يؤخذ على الأعمال والمهام المنفذة حاليا ما يأتي:

- عدم وجود خطط مدروسة لبناء قاعدة البيانات الجغرافية التي سيعتمدها الجهاز وبقية الوزارات في التحليل المكاني.
- إفتقار نظم فهرسة (خزن واسترجاع) لكل من المتطلبات الآتية:
  - فهرسة الصور الفضائية .
  - فهرسة صور الخرائط .
  - فهرست الخرائط النقطية المنجزة .

- توثيق الأعمال التي يقوم بها المركز، المشاريع المنجزة .

- عدم توفر العدد الكافي من الاختصاصات المطلوبة وفق المهام المطلوبة.
- عدم توفر جهة معتمدة تقوم بمهام السيطرة النوعية والأشراف والمتابعة على الأعمال المنفذة وتقييمها.
- ضعف في خلق الفرص التطويرية للمركز، فنلاحظ قلة الدورات المنفذة من قبل الكادر المدرب والمؤهل أو التي تهدف إلى تأهيل كوادر متخصصة في تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وسبل الاستفادة منها في وزارة التخطيط وبقية تشكيلات ومؤسسات الدولة و دورات خاصة في بناء و تطوير الكوادر الجديدة التي تلتحق بهذا المركز.

تقييم مستوى تنفيذ مهام مديرية هندسة النظم

- بسبب قلة إطلاع كادر المديرية على البرامجيات المستخدمة من قبل مديريات الجهاز ولا مركزية عملية تنصيب تلك البرامجيات يوجد تلكؤ في تحديد مواصفات الأجهزة المتوافقة مع تلك البرامجيات وفي تحديد وحل المشاكل حال ظهورها.
- صعوبة السيطرة المركزية على عملية جمع وحفظ البيانات لجميع دوائر ومديريات الجهاز بسبب عدم وجود شبكة داخلية (علما أن المديرية تحتفظ بجميع بيانات الجهاز التي كانت على خوادم الشبكة القديمة والتي تعمل تحت نظام نوفل Novel -3.1، قبل عام 2003).
- المديرية تعاني من قلة التدريب المتخصص للكادر الموجود خصوصا في مجال إدارة الشبكات الداخلية بالإضافة إلى أن العدد الموجود غير كافي لتقديم خدمات صيانة البرمجيات وتنصيبها لكافة تشكيلات الجهاز.
- تعاني المديرية من نقص بالبرمجيات المرخصة التي يحتاجها الجهاز في تنفيذ أعماله.
- إدارة وتنظيم خدمة الانترنيت والسيطرة على المشاكل عند ظهورها من خلال توفير خادم خاص لهذه الخدمة وتحديد حجم الحزمة لكل مستفيد ومراقبة جودة الخدمة.

تقييم مستوى تنفيذ مهام مديرية الصيانة والشبكات

- هناك الكثير من الأجهزة في الجهاز التي تفتقر إلى الصيانة حيث تعاني هذه المديرية نقص في التدريب على صيانة وتصليح بعض أنواع الأجهزة التي يتعامل معها الجهاز مثلا أنواع معينة من الطابعات والأقراص الصلبة للحاسبات ... الخ. بالإضافة إلى الأجهزة المتطورة الجديدة التي يوفرها الجهاز بهدف تنفيذ أعماله مثل أجهزة نظم المعلومات الجغرافية وأجهزة إدخال البيانات الحديثة التي يعتمدها الجهاز حاليا في مسوحه، هذا بالإضافة إلى صيانة وتنصيب الشبكات في الجهاز وتشكيلاته. ومن الواضح إنها تعاني من زخم العمل(نقص في الكوادر المتخصصة) وعدم توفر مكان خاص بالعمل (ورشة للصيانة والتصليح).
- تعمل هذه المديرية على توثيق مواصفات الأجهزة والحاسبات وملحقاتها المستخدمة في تشكيلات الجهاز وتصنيفها حسب الموقع (المديرية) بشكل متميز. بالإضافة إلى فحص ومطابقة المواصفات الفنية لجميع أجهزة الحاسبات ومنظومات الاتصالات والانترنيت للمواصفات الموضوعة مسبقا .
- ضعف في تنفيذ أعمال الصيانة الوقائية .

2.1.3.4 مركز التدريب والبحوث الإحصائية

أهمية التدريب

لقد احتل التدريب في الجهاز موقعاً محورياً وأصبح يشكل العمود الفقري لكل المجهودات التي يبذلها نحو التطوير والتحديث، ولذلك أصبح على سلم الأولويات وانعكس ذلك من خلال حجم المشاركين في النشاطات والبرامج التي ينفذها ولأجل مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجيا لكي يتمكن من القيام بواجباته ومسؤولياته بكفاءة وفعالية، وان تستطيع كوادره البشرية من استخدام وتوظيف العناصر المادية والتقنية لتحقيق اكبر قدر من الإنتاجية والكفاءة والفعالية، يسعى الجهاز بشكل دائم لجعل عناصره البشرية مؤهلة وتتمتع بأعلى درجات من الكفاءة.

لكي يكون التدريب هادفاً ويحقق النتائج الإيجابية يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- أن تكون أهداف التدريب ممكنة التحقيق.
- منسجمة مع أهداف النظام الإحصائي.
- تخدم المرحلة الحالية والمستقبلية للعمل الإحصائي.
- محددة وواضحة بشكل يخدم اهتمامات الأفراد واحتياجاتهم الفعلية.
- أن يساهم في تغيير الوضع الحالي الى الأحسن بالنسبة للفرد وللجهاز.

أما أهداف التدريب فيمكن إيجازها بالأتي:

- إكساب المعارف والمهارات والمعلومات اللازمة لإنجاز العمل الإحصائي بالشكل الأمثل.
- رفع مستوى الأداء للموظفين وتزويدهم بطرق أداء جديدة .
- تغيير وتحسين السلوكيات التي يتطلبها العمل والمجتمع.
- القضاء على بعض المشاكل التي تجابه العمل والموظفين والجهاز.
- زيادة درجة التنسيق بين الموظفين العاملين في الشعب والأقسام والمديريات.
- زيادة القناعة لدى الموظفين على مختلف مستوياتهم.
- تقليل الإشراف على المرؤوسين.

تقييم الوضع الحالي

لازال تأثير العقوبات الإقتصادية قبل عام 2003 سارياً على مركز التدريب والبحوث الإحصائية، فقد كان يحتل موقعاً متقدماً من حيث الكوادر البشرية والمادية المتاحة لأداء مهامه في حين تقلصت هذه الكوادر والمستلزمات المادية (المكان المناسب، الكادر المؤهل لتنفيذ الدورات المتخصصة بعلم الإحصاء) لتصبح في أقل مستوى، ولا يتجاوز عدد منتسبيه على ثلاثة أشخاص ولحد الآن، مما انعكس سلباً على أداء مهامه التي أصبحت في نطاق ضيق في غياب الموقع التدريبي المناسب. رغم ان هذه الحالة عامة لكل مواقع تسكين الجهاز إلا إن تأثيرها اكبر على عمل المركز .

ولأجل مواكبة التطورات المعرفية والتكنولوجية يجري مراجعة لبرامج التدريب من حيث الأساليب والطرق والممارسات التي تم اعتمادها في التدريب لغرض اعتماد طرق وأساليب جديدة تتجاوز الثغرات والعيوب .

ولكي تنصب الجهود التدريبية في تحقيق الغرض من التدريب يجري حصر وتحديد وتحليل الإحتياجات التدريبية لتحديد الفجوة بين الأداء الحالي والمستهدف لإغنائها بالمعارف والمهارات وتغيير الإتجاهات من خلال تقدير حجم ونوع المعارف والمهارات اللازم توفرها لدى الموظف لأداء عمل معين، وذلك من خلال

تحديد عدد المتدربين، ما هي المواضيع التي يجب التدريب عليها؟ وما موقع كل متدرب في الهيكل التنظيمي؟.

يرتبط مركز التدريب والبحوث الإحصائية برئيس الجهاز مباشرة، ويهتم بتأهيل الملاكات الإحصائية وتطويرها لكل من منتسبي الجهاز المركزي للإحصاء ووزارات ومؤسسات الدولة المختلفة ويتألف من قسمين :

أ. قسم التدريب والبحوث الإحصائية

يضطلع قسم التدريب والبحوث الإحصائية في رفع مهارات العاملين في القطاع العام وخلق المهارات في مجال العمل الإحصائي بمختلف الأنشطة و يشمل ذلك منتسبي الجهاز المركزي للإحصاء العاملين في القطاع الإحصائي في وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة لرفع قدراتهم الفنية والإدارية وتنفيذ العمل الإحصائي بالكفاءة المطلوبة والعمل على متابعة البحوث الإحصائية التي ينفذها الباحثون ومتابعة إنجازها وعقد الندوات والمؤتمرات. تتضمن خطة التدريب التي يعدها مركز التدريب والبحوث الإحصائية دورات عديدة في مجالات الإحصاء واستخدام الحاسبات، إضافة للتدريب المهني والصيفي لطلبة المعاهد والكليات في الجامعات العراقية.

ب .قسم التنسيق والتعاون الفني

يتولى مهمة تنسيق العمل الإحصائي والتعاون الفني مع الأجهزة الإحصائية الأخرى في الوطن العربي والمنظمات الدولية ومع الجامعات العراقية والعربية والأجنبية لرفع الكفاءة الفنية والاطلاع على مستجدات العلوم الإحصائية.

2.1.3.5 القسم القانوني

يتولى القيام بإنجاز قضايا الجهاز المركزي للإحصاء القانونية وتنظيم العقود الخاصة به وتمثيله أمام المحاكم والجهات القضائية على إختلاف أنواعها ومراحلها في المركز والمحافظات، ويكون مسؤولاً عن إعداد الكفالات والتعهدات والوكالات والإستشارات القانونية داخل الجهاز والإشراف على تنفيذ أحكام قانون الإحصاء ونظامه الداخلي وتعليماته النافذة.

2.1.3.6 قسم التنسيق والمتابعة

يتولى مهمة تنسيق فعاليات خطة العمل السنوية للجهاز ومتابعتها وإعداد التقارير الدورية عن مستويات الإنجاز المتحقق، كما يقوم بمهمة تنسيق العلاقات مع المنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية والشركات ومؤسسات القطاع العام والمختلط.

2.1.3.7 قسم التدقيق

يتولى مهمة التدقيق السابقة للصرف الخاص بالمعاملات الحسابية كافة التي تقوم بتهيئتها وإعدادها مديرية الحسابات بغية التأكد من سلامتها وموافقتها للقوانين والضوابط والأنظمة والتعليمات المالية النافذة.

2.1.4 نتائج التقييم

بهدف تقييم الجهاز هيكليا فنيا وإداريا، وبالرغم من أن هناك الكثير من نقاط القوة التي يتمتع بها تشكيل الجهاز عموما ، إلا أنه توجد بعض نقاط الضعف، سواء أكانت في هيكله التنظيمي أو عمله الفني أو الإداري، وإن تحديد وتشخيص نقاط الضعف سيتيح لنا إيجاد الحلول الناجعة في تخطيها وتحقيق أفضل النتائج على المستوى الفني والإداري وبالتالي على المستوى الإحصائي عامة.

2.1.4.1 العمل الفني

يتميز العمل الإحصائي الفني بكفاءة عالية، غير أن هناك بعض الملاحظات التي يجب مراعاتها في تقييم العمل الفني منها ؛

- التغطية الشاملة للمؤشرات الدولية (وبإعتماد قائمة المؤشرات المطلوبة من البنك الدولي).
- التصانيف المعتمدة للمقارنات الدولية.
- أساليب المعاينة.
- التوقيتات الزمنية.
- مكننة العمل الفني.
- أساليب النشر والترويج.

أجري استبيان للمديريات الفنية في الجهاز المركزي للإحصاء، وتم تقييم العمل الفني الإحصائي (جدول 30).

جدول 30: نتائج استبيان تقييم العمل الفني الإحصائي

ت	النشاط الإحصائي	عدد التقارير السنوية والمسوح الدورية	عدد التقارير التي تعتمد أسلوب المعاينة و التقدير		عدد التقارير التي تعتمد أسلوب عمل ميداني في المحافظات		عدد التقارير التي تعتمد أسلوب عمل مكتبي في المحافظات		أسلوب العمل المكتبي في المديريات الفنية في المركز		أسلوب معالجة الأطر المعتمدة في المسح		عدد نظم الحاسبة المقترح تطويرها
			الكلي	ضعف	الكلي	ضعف	الكلي	ضعف	يدوي	حاسبة	يدوي	حاسبة	
1	الإحصاءات الزراعية	25	12	-	14	4	13	2	7	18	17	1	6
2	الإحصاءات الصناعية	6	1	-	4	-	4	-	-	6	-	4	2
3	الإحصاءات الإنشائية	9	3	-	7	2	6	3	-	9	-	3	3
4	الإحصاءات التجارية	5	-	-	2	-	-	-	-	5	-	2	3
5	إحصاءات النقل والاتصالات	11	1	-	3	-	3	-	4	7	-	3	3
6	الإحصاءات الاجتماعية والتربوية	12	1	-	12	-	-	-	-	12	-	12	-
7	الإحصاءات السكانية والقوى العاملة	5	4	-	4	-	4	-	1	4	-	4	-
8	إحصاءات الحسابات القومية	17	-	-	-	-	-	-	10	7	-	-	2
9	إحصاءات أحوال المعيشة	3	3	-	3	-	-	-	-	3	-	3	-
10	إحصاءات البيئة	2	-	-	1	-	-	-	1	1	1	-	-
11	إحصاءات الأرقام القياسية	11	1	-	5	-	3	-	-	11	-	-	1
12	إحصاءات التنمية البشرية	3	1	-	-	-	-	-	-	3	-	-	-
	مجموع الأنشطة	109	27	0	55	6	33	5	23	86	18	32	20

يلاحظ من جدول (30) إن عدد التقارير السنوية والمسوح الدورية التي تنفذها المديريات بلغ (109) تقرير، وأن (66٪) من تلك التقارير بحاجة إلى تطوير، ومن أهم مؤشرات التقييم:

- بلغ عدد التقارير والمسوح التي تتطلب عمل ميداني (55) تقرير شكلت نسب (51٪) من مجموع التقارير الكلية، وإن (34٪) منها بحاجة إلى تطوير أنظمتها في الحاسبة. ونسبة (12٪) منها بحاجة إلى تطوير أساليب عملها الميداني.
- هناك ضعف في مكننة العمل المكتبي للكوادر الميدانية فما زال العمل يعتمد على الأسلوب اليدوي في القياس والاحتساب وتبويب الأطر حيث نجد أن (16٪) من الأساليب المعتمدة بحاجة إلى تطوير.
- أن (36٪) من اطر المسوح الميدانية بحاجة إلى معالجتها الكترونيا.
- إن (11٪) من المسوح الميدانية تعاني ضعف في الأساليب والإجراءات الميدانية.
- إن (21٪) من التقارير تستخدم الأسلوب اليدوي في العمل المكتبي في المديريات الفنية.

نقاط الضعف والقوة من خلال تقييم الوضع الحالي للنظام الإحصائي الوطني

على الرغم من وجود نقاط قوة عديدة في النظام الإحصائي الوطني إلا أن العمل الإحصائي لايزال يخفق في إنتاج المعلومات الإحصائية اللازمة في الوقت المناسب وبالجودة العالية التي تتيح رصد وتقييم السياسات الإقتصادية والإجتماعية، ويمكن إيجاز بعض نقاط الضعف في النظام الإحصائي من خلال التقييم الذي تم لكافة مرافق النظام الإحصائي وكما يأتي:

1. **قانون الإحصاء**: بعض التشريعات في القانون تعاني من الضعف في العقوبات يجب تعديلها بما يتناسب والظرف الحالي.
2. **الهيكل التنظيمي**: عدم ملاءمة الهيكل التنظيمي لمتطلبات العمل الإحصائي.
3. **الكوادر البشرية**: تتصف بـ

- قلة الكوادر البشرية المؤهلة وذوي الإختصاص الدقيق في مجال العمل الإحصائي.
- تسرب الكفاءات والخبرات بسبب عدم وجود الحوافز وأدوات الجذب للعمل في النظام الإحصائي الوطني.
- عدم توزيع فرص التدريب وتطوير القدرات الإحصائية بين الموظفين .
- وجود فجوة في الكفاءة بين المركز والمحافظات .

4. **الإعلام** ؛

- ضعف الإعلام ووسائل الإتاحة للمستخدم .
- قلة الوعي الإحصائي في المجتمع .

5. **البيانات**؛

- تضارب البيانات الإحصائية لتعدد الجهات المنتجة والناشرة .
- اختلاف المفاهيم المستخدمة في النظام الإحصائي الوطني .
- ضعف التغطية وعدم الشمول.
- عدم توفر بيانات عن إحصاءات النوع الإجتماعي.
- عدم وجود سياسة واضحة لعملية النشر وترويج البيانات.
- عدم تلبية المنتجات الإحصائية لحاجات المستفيدين.

6. **مصادر البيانات**؛

- ضعف في الأساليب الميدانية المتبعة في قياس الإحصاءات الزراعية.
- عدم انسيابية المعلومات الإحصائية بين المركز وإقليم كردستان.

7. **العمليات الإحصائية**؛

- عدم شمولية مؤشرات الإنتاج الحيواني وتوقف دورية بعض المسوح التي تغطي هذا الجانب (جدول 1).
- إن بعض المؤشرات المهمة لا تنتج على مستوى وحدات إدارية تفصيلية بل بقيت عمومية على مستوى العراق.
- عدم توفر إحصاءات الموارد المائية، وإحصاءات الأرصدة السمكية.
- عدم اعتماد الدورية المطلوبة في إنتاج المؤشر الإحصائي (جدول 3) .
- عدم تغطية جميع المؤشرات لنشاط القطاع الصناعي (جدول 4) .
- عدم توفير إحصاءات عن أبنية القطاع الخاص في الريف.

- عدم شمول كافة المشاريع الإنشائية في القطاع العام والحكومي بسبب عدم التزام بعض أقسام العقود في الوزارات والمقاولين بالتعليمات الخاصة بشروط تنفيذ المقاولات.
- عدم شمول المؤشرات التي تغطي قطاع التجارة والخدمات حسب تصنيف الـ ISIC3 وذلك بسبب عدم توفر السجلات الرسمية التي تعد كأطر للمسوح او كمصدر للبيانات لتغطية هذه المؤشرات .
- عدم استخدام تصنيف النظام المنسق لوصف سلع التجارة الخارجية .
- عدم تنفيذ مسح التجارة الداخلية لسنوات عديدة بسبب عدم توفر الأطر الإحصائية .
- عدم شمولية كافة المؤشرات التي تغطي بعض القطاعات والتي تلاقي طلب كبير ومستمر من قبل الجهات المستفيدة.
- عدم توفر إحصاءات حركة المسافرين على الطرق البرية والجوية .
- لا تتوفر مؤشرات سنوية عن إحصاءات الولادات، وإحصاءات الوفيات حسب الفئات العمرية وسبب الوفاة وغيرها من المؤشرات ذات العلاقة.
- عدم توفر الإحصاءات الخاصة باللقاحات بصورة عامة ولقاحات الأطفال بصورة خاصة.
- ضعف كفاءة التدقيق المكتبي في مديريات الإحصاء في المحافظات، مما يتطلب تنفيذ دورات تدريبية مكثفة وإعداد التعليمات الخاصة بالعمل الميداني والمكتبي بدقة.
- ضعف في تحليل مؤشرات التقارير الإحصائية وإحصاءات النوع الإجتماعي (Gender).
- عدم كفاءة بعض الأنظمة البرمجية الخاصة بالإحصائيات، وذلك بسبب قدم اللغات البرمجية المستخدمة.

8. **مشاكل إدارية**؛

- ضعف مكننة السجلات في المديريات الإدارية.
- عدم توفر المستلزمات المطلوبة لراحة ورفاهية الموظفين من حيث المبنى والتجهيزات الأخرى.
- ضعف في آلية التسجيل والمتابعة للندوات والمؤتمرات والاجتماعات ويتطلب ذلك تفعيل نشاط قسم المتابعة.
- عدم وجود مسؤول مباشر على مديريات الإحصاء في المحافظات مما يضعف من المتابعة الميدانية ويقلل من كفاءة الإنجاز.

أما نقاط القوة في النظام الإحصائي فيمكن إيجازها وكما يأتي:

1. **الهيكل التنظيمي**؛

- استحداث وحدة التحليل الإحصائي ومديريات إحصاءات البيئة، إحصاءات التنمية البشرية، وإحصاءات الأرقام القياسية.
- العمل على تشكيل المركز الوطني لنظم المعلومات الجغرافية.

2. **الكوادر البشرية**؛
   - وجود كوادر متخصصة وذات خبرات عالية في بعض المجالات الإحصائية.
   - تم تعيين عدد مناسب من حملة الشهادة الجامعية الأولية والعليا في المركز والمحافظات.
3. **الإعلام** ؛
   - تحسن مستوى نشر البيانات الإحصائية على الصعيدين الورقي و الإلكتروني.
   - توسع آفاق الإعلام الإحصائي.
   - المشاركة في برنامج النظام العام لنشر البيانات. GDDS
4. **البيانات**؛
   - مواكبة بعض المنهجيات الحديثة للمؤشرات الإحصائية وفق المعايير الدولية.
5. **مصادر البيانات**؛
   - مصداقية البيانات وتمثيلها للواقع ومن مصادرها الفعلية في الميدان.
6. **العمليات الإحصائية**؛
   - توفر إدارة جودة البيانات.
   - استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والتحسس النائي في ادارة المسوح والعينات.
   - تطوير أساليب العمل الميداني وإستخدام أجهزة الـ PDA
   - إعتماد التحليل الإحصائي للمنتجات الإحصائية بإستخدام نظام الـ SPSS
7. **الجوانب الإدارية**؛
   - وجود إدارة تتابع العمل الإحصائي وتستثمر الموارد البشرية المتاحة.
   - تطوير البنية التحتية للجهاز في المركز والمحافظات.
   - تشكيل فرق العمل المؤهلة وفعاليتها مما تساهم في دفع وتقدم العمل الإحصائي الى الأمام.
   - دعم الدولة الواضح في مجال التمويل وزيادة الإهتمام الرسمي والطلب على البيانات.
   - الدعم المادي والفني والمعنوي من قبل المنظمات الدولية .
   - إعداد دراسات الجدوى للمسوح والمشاريع .

2.1.4.2 العمل الإداري

رغم إن العمل الإداري يعتبر مسانداً للعمل الإحصائي إلا أن له الدور الكبير في نجاح وتطوير العمل المؤسسي خصوصا إذا كانت هناك إدارة رشيدة تبحث عن أفضل السبل للتطوير والتحسين باستخدام الأساليب والتقنيات الحديثة التي تزيد من سرعة وكفاءة العمل، غير إن هنالك صعوبة كبيرة يواجهها العمل الإداري في الجهاز. وقد ينطبق ذلك على الكثير من المؤسسات والدوائر في الدولة ورغم ان الكثير من هذه الصعوبات ذات مؤثر خارجي إلا إنها تنعكس بصورة سلبية على العمل الإداري وعلى عموم الواجبات المكلف بها الجهاز المركزي للإحصاء ومنها؛

- الظرف الأمني وتأثيره المباشر على انسيابية العمل مما يؤدي الى عدم التزام بعض الموظفين بمواعيد الدوام الرسمي .
- مبنى الجهاز غير مستوفي لكافة شروط العمل الوظيفي وغير كاف لاستيعاب كافة الموظفين وتجهيزاتهم.
- عدم وجود مخازن نموذجية تستوعب المستلزمات الحديثة والمستهلكة.
- تضارب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن جهات خارجية والتي تعيق انسيابية العمل الإداري وخاصة في مجال التصرف بالمواد المستهلكة والتعرف بالمستهلك مما يسبب تراكم المواد رغم صغر حجم المكان.
- إن معظم القوى العاملة في الدوائر الإدارية ممن لا يحملون شهادات جامعية أو متخصصة.
- عدم مكننة العمل الإداري والسجلات الإدارية والأرشفة الالكترونية.
- عدم إستقرار الطاقة الكهربائية مما يؤدي إلى تلف معظم الأجهزة والحاسبات وغيرها مما يضيف عبء كبير على ميزانية الجهاز في مجال الصيانة وتوفير المواد الأولية وإدامة الأجهزة وتوفير موظفين مؤهلين للصيانة.

تقييم مديرية شؤون الأفراد

بالرغم من استخدام مديرية شؤون الأفراد لنظام الأفراد ومنذ زمن ليس بالقليل، إلا أنه لم يجر عليه أي تحديث أو إضافة وبما يتناسب ومتطلبات العمل . لذا فإن هناك ضرورة ملحة لتحديثه وإضافة بعض الفقرات. كما توجد الحاجة إلى استحداث نظام يتولى شؤون الموظفين المعيينين بصفة العقود المؤقتة لما لهم من دور وتأثير في العمل الإحصائي.

يؤخذ على مديرية شؤون الأفراد الضعف في تنسيق توزيع الموظفين على المديريات كافة في المركز والمحافظات، وكذلك في تنوع الاختصاصات وبعد البعض منها عن الإختصاص المطلوب، مما يؤدي الى صعوبة أو تأخر إستيعاب العمل أو إنجازه بكفاءة أقل من ما هو متوقع. ولهذا فإنه من الواجب الاستعانة بالتوصيف الوظيفي لكل موقع وظيفي والإصرار على الإلتزام به، وتنمية قدرات الموظفين انطلاقا من مواقعهم الوظيفية. كما انه من الضروري إجراء تقييم مستمر للأداء للوقوف على نقاط القوة والضعف لدى الموظف، من أجل الاستفادة القصوى من نقاط القوة وتلافي نقاط الضعف. بل ربما تغيير مكان عمل الموظف حسبما يستنتج من عملية التقييم.

تقييم مديرية الحسابات

تخضع مديرية الحسابات الى النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي وإلى متابعة ورقابة ديوان الرقابة المالية مما يقلل هامش الوقوع في الأخطاء، إضافة إلى مكننة العمل المحاسبي وفق أنظمة وزارة المالية ومن أجل تقييم هذه المديرية فأن العوامل الخارجية المذكورة في موضوع الإدارة من ناحية عدم كفاءة المبنى وبعد المديرية عن مركز الجهاز إضافة إلى انقطاع التيار الكهربائي غير أن هناك عامل مهم برز لدى المديرية وهو عدم كفاية الكادر العامل لديها لتغطية أعمالها خصوصا وأن هناك الكثير من المسوحات وأعمال الخطة الخاصة بالإنشاءات والأبنية في المحافظات وكثرة التعقيدات والتعليمات المتضاربة التي تصدرها وزارة المالية .

وبالرغم من وجود خطة سنوية للميزانية الجارية والتي تعد قبل فترة مناسبة وبالتشاور مع كافة المديريات في المركز والمحافظات إلا أنه توجد صعوبة في التعامل مع هذه الخطة في بعض الأحيان بسبب الكثير من المستجدات والمتغيرات التي تؤثر على الميزانية والتي تدل على عدم الدراسة المعمقة لهذه الخطط من قبل مدراء المديريات وضعف أو قلة إدراك مديرية الحسابات لاستيعاب التغيرات المحتملة، مثال ذلك مواجهة الطلب المتزايد على طبع الاستمارات والتقارير أو توفير ميزانية كافية للوقود ووسائل النقل وعليه من الضروري تدريب الكوادر الحالية لإتباع السبل الكفيلة بمواجهة الحالات الطارئة واستقراء المستقبل بصورة صحيحة إضافة إلى تعزيز المديرية بإعداد مناسبة من المحاسبين والعمل على تقليل العمل الورقي والإتجاه إلى المكننة قدر المستطاع، إذ ما تزال أساليب العمل يدوياً أو تتضمن برامج حاسبة بسيطة هي المعتمدة في تسيير شؤون الحسابات والتدقيق.

تقييم مديرية النشر والعلاقات

تتميز مديرية النشر والعلاقات بوجود المعرض الإحصائي الذي من خلاله يمكن لأي طالب بيانات أو باحث أن يطلع على ما متوفر لدى الجهاز للاستفادة منها وتلبية احتياجاته. كما تقوم المديرية وبالتعاون مع أجهزة الأعلام بنشر تقارير مستمرة عن العمل الإحصائي ونشاطات الجهاز المتمثلة بالتقارير الشهرية الخاصة بالتضخم والأرقام القياسية أو بالتقارير والمسوحات الإحصائية والتي بات الطلب عليها متواصلاً وعلى كافة الأصعدة.

ومن مهام المديرية تعزيز الروابط بين المنتسبين من خلال مشاركة الجميع في المناسبات والإحداث العامة والخاصة إضافة إلى دورها المتميز في تهيئة وتوفير كافة مستلزمات الندوات والمؤتمرات التي يقيمها الجهاز.

تقوم حاليا بطبع ونشر وتوزيع التقارير والنشرات التي ينتجها الجهاز المركزي للإحصاء على المستفيدين وطالبي البيانات من الجهات الرسمية وغير الرسمية . وأهمها المجموعة الإحصائية السنوية.

إن عملية النشر الحالية ترتكز أساسا على النشر الورقي وبعض التقارير والمسوح المخزونة في أقراص مدمجة .

يلاحظ مما تقدم أن الجهاز يفتقر إلى بعض المهارات الجديدة التي أصبحت ضرورية لمواكبة التطور الحاصل في أجهزة الإحصاء المتقدمة وخاصة فيما يتعلق باستخدام التقنيات الحديثة في الحفظ والنشر والتحليل.

تقييم مديريات الإحصاء في المحافظات

- تمتاز هذه المديريات بمهمة تنفيذ العمل الميداني .
- أغلبية الموظفين من أبناء المنطقة التي يمارسون عملهم فيها مما يقلل بعض الأعباء الاجتماعية والمادية ويسهل عملية جمع البيانات ويزيد من معدل الإستجابة.
- لديها أبنية مناسبة خاصة بها ماعدا محافظتي (البصرة وميسان) .
- تنوع الكوادر من ناحية العمر، والشهادة، والكفاءة ومستوى الأداء.
- يعمل مركز الجهاز على تدريب الموظفين (مركز ومحافظات) وتأهيلهم وفق التقنيات الحديثة .
- لديها شعب للإحصاء في بعض الاقضية، غير أنها تعاني من الكثير من نقاط الضعف يمكن اختصارها بالاتي :

1. عدم التوزيع المتجانس للموارد البشرية من حيث الشهادة والخدمة والكفاءة في المديريات، مع عدم التجانس في توزيع الاختصاصات ففي حين لا يزيد أصحاب الشهادات الجامعية عن ثلاثة في بعض المديريات فأنه يتجاوز العشرين في أخرى.
2. تم توفير الحاسبات وملحقاتها وخطوط الانترنيت وأجهزة الهواتف النقالة من أجل تسهيل العمل وتغيير نمطه غير أن الكثير من الموظفين غير قادرين على إستيعاب وإستخدام هذه التقنيات.
3. عدم الاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة (كالحاسبات وخطوط الانترنيت والهواتف النقالة والأجهزة المحمولة PDA) لتنفيذ العمل الاحصائي بسبب عدم الإهتمام والجدية.

2.1.4.3 تكنولوجيا المعلومات

خلاصة لتقييم الوضع الحالي لتكنولوجيا المعلومات في الجهاز، ممكن تلخيص نقاط الضعف والقوة بالشكل الأتي:

نقاط الضعف الحالية

- قلة الكوادر البشرية المؤهلة وذوي التخصص الدقيق المطلوب في مجال العمل.
- عدم وضوح وشمولية مهام المديريات للمهام الرئيسية الخاصة بدائرة تكنولوجيا المعلومات في الجهاز.
- غياب التخطيط الاستراتيجي في مجال تطوير عمل دائرة تكنولوجيا المعلومات في الفترة الماضية والوضع الحالي يتطلب تفعيل مهام مديرية هندسة النظم.
- وضع دراسة متكاملة للخطط التطويرية المقترحة لدائرة تكنولوجيا المعلومات في مجال الأجهزة والبرامجيات بالإضافة إلى دعم وتوفير فرص التدريب المطلوبة للكوادر، وإتباع منهجية مدروسة في تأهيل الكادر وتدريبه تسند إلى:
  - الوصف الوظيفي والمهام المحددة في المديريات.
  - تدريب الكادر وفق المهام المناطة به و وفق مستويات تدريبه المسبق .
  - إلزام الكوادر المتدربة بمهام تدريب الكوادر غير المتخصصة بغية تأهيلها، وتحسين الأداء للمهام المناطة بهم .

- غياب التنسيق الفعال بين دائرة تكنولوجيا المعلومات والدائرة الفنية في تطوير تنفيذ الأعمال الإحصائية المكتبية في المركز والمحافظات وأيضا في تنفيذ المسوحات الغير دورية.
- ومن الجدير بالذكر إن انعدام ربط مديريات الجهاز ومديريات تكنولوجيا المعلومات بشبكة عمل Network هو سبب رئيسي في تلكؤ وتراجع الكثير من أعمال هذه المديريات والتي قد تساعد في تفعيل أدوار هذه المديريات وربطها مع البعض والتنسيق بينها.

نقاط القوة

- توفر أجهزة الحاسوب والطابعات وغيرها من الأجهزة المكملة لمعظم العاملين في الجهاز المركزي للإحصاء.
- تقديم خدمات الشبكات (الأنترنت فقط) وصيانة أجهزة الحاسوب وملحقاتها (Soft ware & hardware).
- رفد الدائرة بكوادر شبابية تواكب التطوير والتغيير في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- توفير فرص للكوادر القيادية في دائرة تكنولوجيا المعلومات للمشاركة بدورات تطويرية و إطلاعهم على تجارب الدول وتطورها في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- توفير فرص تدريبية للكادر داخل وخارج العراق.
- توفير الدعم التقني للكوادر العاملة في دائرة تكنولوجيا المعلومات وفق احتياجاتهم.

2.2 تقييم العمل الإحصائي في الوزارات وأجهزة الدولة غير المرتبطة بوزارة

2.2.1 تقييم العمل الإحصائي

أن التطورات الكبيرة التي تشهدها الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتعقيداتها جعلت عملية التحليل واتخاذ القرارات ورسم السياسات عملية معقدة تحتاج إلى توفير قواعد بيانات مبنية على أنظمة إحصائية تأخذ بنظر الاعتبار احتياجات المستخدمين بكافة مستوياتهم وتعتمد على الأسس والمعايير الدولية في عملية جمع وتبويب وتصنيف البيانات باستخدام أفضل الأساليب التكنولوجيا في مجال الاتصالات وتبادل المعلومات ونشر البيانات وفق برامج وتوقيتات محدده مسبقا، مما زاد في أهمية المهام الملقاة على أقسام الإحصاء وزيادة دور هذه الأقسام في مجمل أداء الأنشطة الاقتصادية والمالية والإدارية لكل وزارة أو وحدة تنظيمية .

وبشكل عام يختلف دور ومهام أقسام الإحصاء في الوزارات والوحدات التنظيمية الأخرى باختلاف أهمية ودور البيانات الإحصائية في اتخاذ القرارات ورسم السياسات وحجم وطبيعة الأنشطة التي تمارسها تلك الوحدات وموقع أقسام الإحصاء وارتباطاتها في الهيكل التنظيمي في كل وزارة أو وحدة تنظيمية غير مرتبطة بوزارة وهذا ما كشفه الاستبيان الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء سنة 2008 لتقييم واقع العمل الإحصائي في أجهزة ووزارات الدولة والدوائر التابعة لها الذي شمل 31 وزارة ودائرة غير مرتبطة بوزارة والتي لها الثقل الكبير في مجمل الأنشطة الإحصائية الحكومية (ملحق 9). وقد كانت نسبة الاستجابة (100٪) .

- لقد كشف الاستبيان أن (65٪) من الوحدات التنظيمية المشمولة بالاستبيان لها أقسام إحصاء مستقلة وان(35٪) منها ليس لها أقسام إحصاء وهي تضم وزارات مهمة مثل النفط,النقل، الصناعة، المالية...الخ. وهذا مخالف لما نصت عليه توصيات كافة المؤتمرات الإحصائية (الملحق رقم 8).
- إن (55٪) من الوحدات التنظيمية التي تمتلك أقسام إحصاء مستقلة لها أنظمة إحصائية متطورة تتولى عملية جمع وتبويب وتصنيف وتحليل البيانات الإحصائية وفق المفاهيم والتصانيف المعتمدة دولياً، وهي تصدر تقارير دورية بموجب برنامج زمني محدد مسبقاً في حين أن (45٪) من الوحدات التي لها أقسام إحصاء مستقلة تنحصر مهمتها في تجهيز البيانات بناء على طلب المستخدمين ولا تمتلك نظام إحصائي مبني على أسس علمية وان التقارير التي تعدها وتصدرها هي عبارة عن نتاج أقسام أخرى معدة وفق أغراضها مثل المالية والإدارية .... الخ.
- إن الوحدات التنظيمية التي ليس لها أقسام إحصاء مستقلة فإن المهام الإحصائية المنفذة تكون موزعة بين الأقسام الفنية والإدارية وتنحصر مهمة تجهيز البيانات بالأقسام التي تنتجها مثل قسم الحسابات أو الذاتية.... الخ. وهي غير مبوبة ومصنفة وفق المفاهيم والتصانيف الإحصائية المعتمدة دولياً ويتم تجهيزها للمستخدمين بناء على طلبهم أي ليس لها دورية محددة.
- إن (58٪)من العاملين في مجال الإحصاء في أجهزة الدولة هم من خريجي أقسام الإحصاء، (18٪) منهم من حملة الدبلوم و(70٪)من حملة شهادة البكالوريوس و(12٪)من حملة الشهادات العليا في الإحصاء (ملحق رقم 9).
- إن (42٪) من العاملين في مجال الإحصاء في أجهزة الدولة يحملون شهادات اختصاص غير إحصائية ومن مختلف الاختصاصات والمستويات العلمية .أن هذه النسبة تعتبر مرتفعة حيث أنها تقارب نصف عدد العاملين في المجال الإحصائي في أجهزة الدولة مما له آثار سلبية على مستوى ودقة العمل الإحصائي الناجم عن عدم امتلاك هذه الكوادر للأسس العلمية في العمل الإحصائي، بالإضافة إلى تجميد تلك الكوادر نتيجة لوضعهم في مجالات مخالفة لمجال تخصصهم مما يجعل الخسارة مزدوجة خصوصا وان (83٪) منهم يحملون شهادات جامعية أولية وعليا .
- إن (65٪) من الوزارات والوحدات غير المرتبطة بوزارة والتي لها أقسام إحصاء مستقلة لها أقسام إحصاء في الوحدات التابعة لها في المحافظات في حين ان (35٪)منها ليس لها أقسام إحصاء في المحافظات مثل الداخلية، الرياضة والشباب، الهجرة والمهجرين...الخ (الملحق رقم 8).
- ا ن عدم وجود أقسام إحصاء في الدوائر التابعة لتلك الوزارات يعني ان عملية تجهيز البيانات للمركز تتم من قبل أقسام متعددة الأمر الذي يؤثر سلبا على سرعة ودقة وانسيابية البيانات .
- إن (81٪) من الوزارات والوحدات غير المرتبطة بوزارة تمتلك قواعد بيانات، إلا أن مدى تلبية تلك القواعد لاحتياجات المستخدمين يتوقف على ما تحتويه من بيانات ,وهل إنها بنيت على أساس تلك الاحتياجات.
- إن (91٪) من الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة لديهم خطة عمل إحصائية سنوية وهذا مؤشر جيد في حالة كون هذه الخطط تنطبق عليها الشروط العلمية والفنية للخطة الإحصائية من حيث مراحل الانجاز والتوقيتات الزمنية لانجاز كل مرحلة والجهة المسؤولة عن انجازها .
- إن (78٪) من الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة ليس لديهم خطة خمسية، وهذا يعني ان اغلب وزارات الدولة ليس لديها تصورات مستقبلية عن طبيعة التطورات المطلوبة لإعمالهم الإحصائية لمواكبة التطورات المتوقعة في حجم الطلب على بياناتهم الإحصائية من قبل مختلف المستخدمين.

- يشير الاستبيان إلى أن قسما من التقارير الإحصائية المعدة من قبل الوزارات والدوائر هي ليست تقارير إحصائية بالمفهوم العلمي لتلك التقارير (أي أنها تجمع وتبوب وتصنف وتحلل وتنشر وفق الأسس والمعايير الدولية) وإنما هي عبارة عن تقارير مهنية تعدها الأقسام المختلفة لمراقبة بعض الأنشطة في الوزارات او إنها عبارة عن استمارات مرسلة من قبل المستخدمين يتم ملئها بالبيانات وهي لا ترقى الى مستوى تقرير إحصائي.

2.2.2 تقييم التعاون والتنسيق بين أقسام الإحصاء في الوزارات وأجهزة الدولة

يعبر التعاون والتنسيق بين أقسام الإحصاء في مراكز الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة وكذلك بين مركز الوزارة والوحدات التابعة لها عن مدى تطور النظام الإحصائي في البلد والذي ينعكس على دقة وشمولية وسرعة تبادل البيانات والمعلومات الإحصائية بين تلك الوحدات بما يوفر قواعد بيانات متطورة تساعد متخذي ا لقرار وراسمي السياسات والباحثين في تقيم واقع أداء مختلف الأنشطة على المستوى الوطني أو على مستوى كل وحدة تنظيمية، والذي يعتبر الأساس في وضع الخطط المستقبلية واتخاذ القرارات اللازمة في مجال تطوير عمل كافة الأنشطة التي تمارسها تلك الوحدات . كما أن الاستفادة من الإمكانات التكنولوجيا في مجال الاتصالات مثل توفر الشبكات الالكترونية واستخدام الانترنت. الخ يساعد على سرعة تدفق البيانات وتبادلها بين الوحدات وفي الأوقات المطلوبة حيث أن عامل الزمن له أهمية كبيرة في العمل الإحصائي وان عدم توفر البيانات في الأوقات المطلوبة يفقد من أهميتها بالنسبة للمستخدمين.

لغرض تقيم مستوى التعاون والتنسيق بين أقسام الإحصاء في الوزارات وأجهزة الدولة لابد من الإجابة على النقاط التالية:

- هل تتوفر قواعد بيانات في الوزارات وأجهزة الدولة ؟
- هل توجد شبكات ربط الكترونية بين مراكز الوزارات والوحدات التابعة لها ؟
- هل هناك تنسيق بين أقسام الإحصاء في تلك الوحدات ؟
- هل تمتلك تلك الوحدات مواقع على الانترنت ؟

تشير نتائج الاستبيان الذي سبق ذكره إلى الآتي:

- أن (81٪) من الوزارات والوحدات غير التابعة لوزارة تمتلك قواعد بيانات تعكس واقع أداء الأنشطة التي تمارسها تلك الوحدات وهذا مؤشر جيد ومهم في كل نظام إحصائي متطور يعكس مدى التعاون والتنسيق بين أقسام الإحصاء التي تساهم في بناء تلك القواعد.
- أن كافة الوزارات والوحدات التابعة لها والدوائر غير المرتبطة بوزارة لا تمتلك شبكات ربط الكترونية بين مراكز الوزارة والوحدات التابعة لها مما يعني انها لازالت تعتمد الاساليب الورقية القديمة في حصولها على البيانات وهذا ما يفسر تأخر ورود البيانات من الوحدات التابعة إلى مراكز الوزارات وهي مشكلة تعاني منها اغلب الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة وهي تمثل احد المعوقات الرئيسية التي يعاني منها الجهاز عند طلب بيانات من الوزارات حيث أن عملية الحصول على تلك البيانات يستغرق وقت كبير يهدر في الخطابات بين الجهاز والوزارات ثم الوزارات والوحدات التابعة لهاوهذا ما يضعف من مستوى التعاون والتنسيق بين اقسام الاحصاء في مختلف اجهزة الدولة.

- يشير الاستبيان إلى أن (51٪) من الوزارات والوحدات غير المرتبطة بوزارة يوجد فيما بينها تنسيق وتبادل معلومات وهي نسبة ضعيفة تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لرفعها لان مسألة التنسيق مهمة في مجال دعم قواعد البيانات في تلك الوحدات وبما يساعد على توفير بيانات بشكل اشمل وأوسع عن المحيط الخارجي الذي تتعامل معه الوحدات والذي بالتأكيد يحكم عملها. أن توفر قواعد بيانات شاملة وحديثة يتيح للمستخدمين مجال واسع للإطلاع على ما يجري داخل تلك الوحدات وطبيعة العلاقة فيما بينها وبما يؤدي إلى اتخاذ قرارات على مستوى عالٍ من الدقة والشمولية وكذلك في مجال التحليل والتخطيط ورسم السياسات على مستوى الوحدة أو على المستوى القومي .
- يشير الاستبيان إلى أن (96٪) من الوزارات والوحدات غير المرتبطة بوزارة التي استجابت للاستبيان لها مواقع على الانترنت وهذا مؤشر جيد ويبقى مدى مساهمة تلك المواقع في توفير المعلومات والبيانات عن الوحدات التي إنشاءتها مرهون بما تحتويه من بيانات حديثة معدة وفق المفاهيم والتصانيف والقواعد المتفق عليها دولياً وبالشكل الذي يلبي احتياجات المستخدمين، وفي نفس الوقت تساهم هذه المواقع في زيادة التعاون والتنسيق بين مختلف أقسام الإحصاء في أجهزة الدولة وبما ينعكس على سرعة تبادل البيانات بين تلك الأقسام .

2.3 التعاون العربي والإقليمي والدولي

يعمل الجهاز المركزي للإحصاء على اغتنام الفرص المتاحة أمامه في مجال التعاون الفني والدولي للإستفادة من الخبرات الهائلة الموجودة لدى المنظمات والأجهزة الإحصائية الأخرى، وبالرغم من الإنفتاح المتأخر للإحصاء على العالم الخارجي بمفهومه الواسع إلا إننا لدينا الكثير من الخبرات والمعلومات والأنشطة التي لاتجعلنا بعيدين عن العالم الخارجي وقد سهل هذا الأمر من استيعاب وتقبل النظام الإحصائي العراقي لما يرده من معلومات حديثة وتطور علمي وفني. كان التعاون الفني قبل عام 2003 محدوداً، فقد ساهمت المنظمات أعلاه بدعم العمل الفني من خلال إنشاء وحدة الأم والطفل بالتنسيق والتعاون مع منظمة اليونيسيف – الأمم المتحدة، وتنفيذ عدد من المسوح والإحصائيات بالتعاون مع المنظمات الدولية (البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية ، منظمات الأمم المتحدة، برنامج الأغذية العالمي وغيرها من المنظمات الدولية)، أما بعد عام 2003 فقد تم دعم العمل الإحصائي من قبل المنظمات الدولية بشكل كبير جداً مما ساهم في تطوير القدرات الإحصائية وتطوير إنتاج البيانات وتنفيذ عدد كبير من المسوحات (الملحق رقم 6) .

إن استمرارية العمل والتواصل مع كافة الجهات العلمية تعم بفائدة عامة وشاملة، ومما يحد بالجهاز المركزي للإحصاء ان يكون حلقة الوصل بين هذه المنظمات وبقية أطراف النظام الإحصائي الوطني (الوزارات وأجهزة الدولة) وأن يكون هناك تواصل مستمر مع المنظمات الداعمة للإحصاء ومسؤولي أقسام الإحصاء بالوزارات.

3.1 مقدمة

إن الستراتيجية الوطنية للإحصاء يجب أن تكون شاملة لمكونات النظام الإحصائي في الدولة والتي تتمثل بالجهاز المركزي للإحصاء ووزارات وأجهزة الدولة غير المرتبطة بوزارة والقطاع الخاص وغيره من القطاعات الأخرى من المنتجين والمستخدمين للبيانات الإحصائية وبذلك يجب أن تشتمل هذه الستراتيجية على كافة الإستراتيجيات وتوحيدها وإدماجها ضمن الستراتيجية الوطنية للإحصاء بالإضافة إلى ربطها بإستراتيجية التنمية الوطنية للإستفادة من السياسات التنموية وقياس أثرها لتصبح جزء من الستراتيجية الوطنية للإحصاء وتحويل مامخطط إلى مشاريع تنفيذية وربطها ببرامج عمل موزعة على مدى سنوات الخطة الخمسية وبتوقيتات زمنية محددة مع رصد التمويل المناسب لتحقيق التنفيذ.

وقد تم تشكيل فريق عمل من المختصين في الجهاز للعمل على تصميم واعداد الستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء، وبمشاركة لجنة التنسيق الإحصائي لتطوير الإحصاءات الرسمية في الوزارات واجهزة الدولة غير المرتبطة بوزارة.

مراحل تحضير الستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء

تعتمد معظم الدول التي تعمل على تصميم الستراتيجية الوطنية للإحصاء على دليل تصميم وإعداد الستراتيجية الوطنية والمعد من قبل منظمة باريس 21 (الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين)، وقد تمت المشاركة في المؤتمرات الثلاثة التي إقامتها المنظمة وبالتنسيق مع الإدارة العامة لجامعة الدول العربية في كل من (المنتدى الأول في عمان/ الأردن ، والمنتدى الثاني في مسقط/ سلطنة عمان ، والمنتدى الثالث في صنعاء/ اليمن) والذي حددها بخمسة مراحل تم إتباعها في تصميم الستراتيجية في العراق وكما يلي:

- المرحلة الأولى: مرحلة الانطلاق والتي تشمل الحصول على الموافقة الرسمية لإعداد الستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء وبضوء ذلك تم تشكيل فريق الستراتيجية الوطنية للإحصاء برئاسة رئيس الجهاز وعضوية عدد من المختصين بالجهاز ، وتم استقدام خبير مختص بتصميم وإعداد الستراتيجية بمساعدة منظمة تطوير TATWEER ، وتم تحديد خارطة الطريق وتوزيع المهام على الفريق لغرض الإعداد الأمثل.
- المرحلة الثانية: مرحلة تقييم الوضع الحالي للنظام الإحصائي الوطني وكما مدرج في الفصل الثاني .
- المرحلة الثالثة: مرحلة وضع الرؤية والمهمة الأساسية وتحديد الخيارات والأهداف الستراتيجية والأولويات لتحقيق الرؤية .
- المرحلة الرابعة: مرحلة تحضير الخطة التنفيذية وذلك بوضع خطة خمسية خلال الفترة (2010- 2014) كفوءة ومناسبة تتناسب مع ستراتيجية التنمية الوطنية ووفق احتياجات الحسابات القومية لسد الفجوات وتحقيق الشمول وتغطية كافة جوانب العمل الإحصائي الوطني بما يلبي حاجة المستخدمين والمنتجين من كافة الجهات المعنية بكل الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية مع مراعاة المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة.
- المرحلة الخامسة : مرحلة التنفيذ والمراقبة والتقييم والتي تتطلب تشكيل إدارة إستراتيجية كفوءة تعمل على متابعة التنفيذ وتضع آليات للمراقبة وتقييم التقدم في مستويات التنفيذ ومراجعة الستراتيجية وإجراء التعديلات في ضوء الخبرة والمستجدات والمتطلبات والتغيير في البيئة المحيطة ، وتحقيق الأهداف

مخطط 7: مخطط توضيحي حول منهجية الستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء

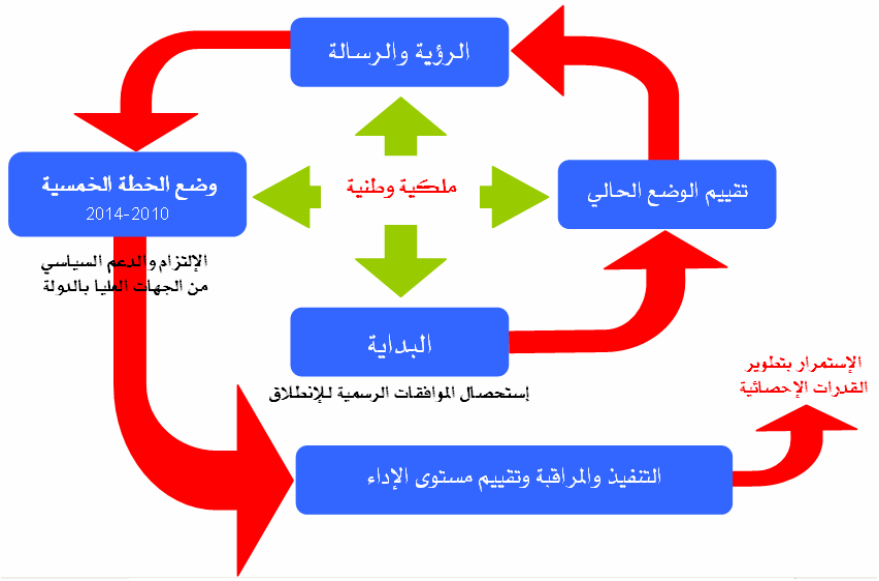

3.2 السمات الرئيسة للستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء

تتسم الستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي بوضع وتحديد الرؤية المطلوب الوصول اليها ، وماهي الرسالة او المهمة الأساسية للنظام الإحصائي بعدإجراء التقييم الأولي لواقع العمل الإحصائي ومن ثم تحديد الأهداف وفق الأولويات الملحة لتلبية الحاجة الى البيانات وسد الفجوات والثغرات في الإنتاج الإحصائي والشكل الآتي يوضح السمات الرئيسية للإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء.

مخطط 8: السمات الرئيسة للستراتيجية

3.3 ملامح بناء الستراتيجية

3.3.1 الرؤية

تحدد ما نتطلع الى تحقيقه كهدف رفيع وتعمل على خلق صورة واضحة وملزمة لوضع المستقبل المرغوب فيه والذي يمثل قفزة نوعية حول ماذا نرغب ومن نريد ان نكون والى اين نريد الوصول على مدى 5- 10 سنوات.
والرؤية التي نضعها ضمن الخطة الستراتيجية في العراق هي أن نصل الى:

> نظام إحصائي وطني كفوء ومؤثر وفعال يلبي كافة الإحتياجات وفق المعايير والتطبيقات الوطنية والإقليمية والدولية

3.3.2 المهمة الأساسية (الرسالة)

اما المهمة الأساسية(اي الرسالة التي تحدد من نحن وماذا سنفعل وكيف؟؟) للإستراتيجية الوطنية للإحصاء في العراق فهي:

> تطبيق المبادئ الأساسية للأمم المتحدة وموائمتها مع الواقع الفعلي في العراق ليكون بمستوى الأنظمة الإحصائية في الدول المتقدمة في مجال العمل الإحصائي وذلك من خلال التأكيد على أن الإحصاءات المنتجة هي احصاءات موثوقة ، قادرة على متابعة المستجدات والأساليب الحديثة في العمل الإحصائي وفقاً للمعايير الدولية

فالمهمة الأساسية تجيب على التسائل الذي يحدد من نحن؟ وماذا سنفعل؟، وتتطلب هذه المهمة توفر الصفات التالية :

- تغطي كامل النظام الإحصائي الوطني.
- تشتمل على إسلوب تشاركي وتحث على مساهمة جميع ذوي العلاقة.
- الأخذ بالإعتبار ما هو موجود وتكيفه بما يتناسب مع الوضع الحقيقي .
- متابعة المتغيرات في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية على المستوى المحلي.
- متابعة التطورات السريعة في العالم في مجالات تدفق المعلومات والمقارنات الإحصائية على المستوى الإقليمي والدولي.
- تبنى على مراحل لتسهيل الأوضاع المعقدة بشكل عام.

3.3.3 الأهداف الرئيسة

3.3.3.1 تلبية الحاجة إلى البيانات

لغرض تلبية كافة الإحتياجات وتحديد الأولويات يجب دمج إستراتيجية الجهاز مع إستراتيجية التنمية الوطنية (الخطة الخمسية) للبلاد بمعنى اخر تلبية متطلبات البلد فى المسوحات الإحصائية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي.

وبهذا فإن من أولى أولويات الستراتيجية الوطنية للإحصاء هى اجراء التعداد العام للسكان الذى يلبي احتياجات إستراتيجية التنمية الوطنية من ناحية وضع النقاط على الحروف فى مرافق عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية من ناحية أخرى.

ان خطة البلد في التخفيف من الفقر تعتمد على بيانات الاحصاء فى تحديد وقياس مدى التقدم أو الاخفاق فى هذا الميدان وان الجهة الرسمية الوحيدة التي يمكن ان تعطى البيانات المطلوبة هى الجهاز المركزي للاحصاء .

كما ان إدماج الخطة الستراتيجية الشاملة للعراق مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية له تاثير ايجابي فى الإسراع بتنفيذ هذه الخطة . وان دور الجهاز المركزي للاحصاء هو رفد منفذي الستراتيجية بالمؤشرات والبيانات التى توضح الطريق لهم وترشدهم الى مدى النجاح فى التطبيق، ولونظرنا الى اهداف الألفية فى التنمية البشرية وحللنا متطلباتها على حدة لوجدنا توافق واضح بين هذه الاهداف وخطط التنمية القومية لاى بلد من البلدان ومن ضمنها العراق.

3.3.3.2 بناء القدرات الإحصائية والتنظيمية

يتم من خلال تكثيف الدورات التدريبية التخصصية والعامة لرفع كفاءة العاملين بالنظام الإحصائي لغرض:

- تطوير القدرات التحليلية للموظفين.
- تطوير كفاءة العاملين بالمسوح الميدانية .
- التدريب في مجال العينات.
- التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات باستخدام البرامجيات الجاهزة والحديثة في معالجة البيانات وجدولتها واعداد المؤشرات الإحصائية.

3.3.3.3 تعزيز القوى العاملة كما ونوعا واستقطاب حملة شهادة البكالوريوس والشهادات العليا في الإحصاء.

لابد من الإهتمام بتعزيز الكادر الوظيفي في النظام الإحصائي بحملة شهادة البكالوريوس بالإحصاء وزيادة الوعي لدى الطلبة حيث :

- انه من الجيد ان يتم وضع جزء بسيط من مادة الإحصاء في المناهج الدراسية الحالية في المرحلة الإبتدائية والإعدادية غير انه يجب ايلاء اهتمام اكثر وتطوير المناهج الدراسية وزيادة المواضيع الأساسية من مادة الإحصاء في مراحل الدراسة المختلفة وخاصة في المرحلة المتوسطة والإعدادية لخلق خلفية بعلم الإحصاء لدى الطلبة.
- تطوير مناهج تدريس الحاسوب التي تدرس حالياً في المرحلة الإعدادية واضافة استخدام البرامجيات الجاهزة مثل الـ Excel و SPSS في المدارس الإعدادية والكليات .

- اشراك طلبة اقسام الإحصاء في الجامعات العراقية في التطبيقات العملية والعمل الميداني مع موظفي الإحصاء وخاصةً في مرحلة تنفيذ التعداد العام للسكان او في المسوح الإحصائية.
- تشجيع حملة شهادة البكالوريوس في الإحصاء على التعيين في الجهازالمركزي للإحصاء (مركز ومحافظات) وأقسام الإحصاء في الوزارات وأجهزة الدولة غير المرتبطة بوزارة من خلال وضع برنامج للحوافز والمخصصات للعاملين في مجال الإحصاء ليتم جذب واستقطاب الخريجين.

ويعمل الجهاز على وضع خطة خمسية لتعزيز الكادر الوظيفي بحملة الشهادات العليا (ماجستير ودكتوراه) حيث يعمل على ان يكون الكادر المتقدم بنسبة(5٪ أو اكثر) من منتسبي الجهاز من حملة الشهادات العليا إذ إن العدد الحالي لايتجاوز 19 موظف اي ما يعادل نسبة (2.6 ٪) من اجمالي عدد الموظفين وهي نسبة قليلة جداً، ونأمل ان يتضاعف العدد، ولغرض استقطاب اصحاب الشهادات العليا يجب توفير المحفزات المتمثلة بالرواتب والأجور والمخصصات ، اضافة الى منح فرصة لمنتسبي الجهاز لإتمام الدراسات العليا وذلك بمنح فرصة لخمسة موظفين سنوياً ولمدة خمس سنوات وللتخصصات التي تتناسب والعمل الإحصائي .

3.3.3.4 تطوير المنهجية وتطبيق معايير جودة البيانات

يعمل الجهاز المركزي للإحصاء دوماً على متابعة المستجدات واعتماد افضل الممارسات والمنهجيات الصادرة دولياً لتحقيق تطبيق المواصفات السليمة للنظم الإحصائية والعمليات الإحصائية وكذلك المنتجات الإحصائية السنوية والدورية والتي تتناسب مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وتطبيق الأبعاد الأساسية لمعايير جودة البيانات التي تضمن سلامة المنهجية المتبعة في تنفيذ الإحصائيات التي تتوافق مع المفاهيم والتعاريف والتصانيف الدولية ، مع ضمان صحة البيانات التي تتصف بالدقة والموضوعية في جمع الإحصاءات والتأكيد على سلامة البيانات المصدرية وسريتها واستخدامها للأغراض الإحصائية فقط ، واساليب ومعالجتها واصدار النتائج الموثوقة ونشرها وفق دورية نشر محددة واتاحتها للمستخدمين .

3.3.3.5 تطوير تكنولوجيا المعلومات

★ **خطط التطوير لمديرية عمليات الحاسبة**

- ✓ تطوير عملية إدخال البيانات من خلال ربط الحاسبات المخصصة لذلك بشبكة متطورة.
- ✓ تفعيل منظومات الإدخال الجديدة مثل استخدام اجهزة الماسح الضوئي في الادخال (راجع فقرة3.3.3.6).
- ✓ ربط الطابعات الكبيرة المستخدمة في طباعة التقارير بشبكة تناقل البيانات.

★ **خطة تطوير مديرية الأنظمة والبرامج**

- ✓ الانتقال الى كتابة البرامج بلغات البرمجة الحديثة كبرمجة قواعد البيانات ORACL.
- ✓ تحويل كافة الأنظمة القديمة العاملة الى اللغات الحديثة للبرمجة بفترة اقصاها نهاية عام 2009
- ✓ وضع خطة عمل لمكننة جميع الأعمال الإحصائية التي تقوم بها دوائر الجهاز الفنية من خلال بناء الأنظمة الخاصة بالمسوح الدورية والتعدادات التي تضم برامجيات إدخال البيانات و قواعد التدقيق الخاصة بها ومعالجتها وتقارير المخرجات التي تضم (نتائج استعلام وجداول إخراج قياسية، رسوم بيانية، تحليل إحصائي) .

- ✓ مكننة الأعمال الإدارية في مديريات الدائرة الإدارية والمالية.
- ✓ ضمان تطبيق المعايير الخاصة وتطوير النظم بما في ذلك الملفات والتقارير المتعلقة بإجراءات العمل وتنظيم البيانات في ملفات يسهل الرجوع إليها لبناء قواعد البيانات.
- ✓ إجراءات تحويلات البيانات (للبيانات القديمة والحديثة) كخطوة أساسية في تنسيق المعلومات والبيانات لبناء قواعد البيانات. وضع وتنفيذ الإجراءات الاحترازية للاحتفاظ بنسخ إضافية للبرامج وأنظمة التشغيل والبيانات وترحيل نسخة نهائية من البيانات المدققة ومعلومات التقارير إلى مديرية قواعد البيانات لإجراء اللازم.
- ✓ توثيق التحليل والبرامج للأنظمة وفق المعايير القياسية.
- ✓ إستخدام التطبيقات الجاهزة في إدارة البيانات و إستخراج التقارير القياسية وغير القياسية حسب طلبات المستخدمين {تقارير الإخراج (جداول ، تحليل إحصائي، رسوم بيانية)} لملفات وقواعد بيانات الأنظمة الإدارية والإحصائية.
- ✓ تحديث خطط التدريب و التطوير في متابعة ما يستجد من برامجيات إحصائية جاهزة وما يستجد من برامجيات إدارية جاهزة تفيد عمل المديرية والجهاز.

★ **خطة تطوير مديرية إدارة قواعد البيانات**

- ✓ تصميم هيكلية إدارة قواعد البيانات.من خلال؛
  - التنسيق مع المديريات المعنية في الجهاز وتشكيلات الوزارة والوزارات المؤسسات الحكومية الاخرى لتحديد ماهية المعلومات والبيانات التي ستتضمنها القاعدة و تحديد الاولويات.
  - التنسيق مع مديرية الأنظمة والبرامج في الجهاز وتشكيلات الحاسبة في بقية الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تعتبر مصدر لبيانات القاعدة لتوحيد أسماء المتغيرات المتعلقة بقواعد البيانات مع التوصيف الخاص لهذه المتغيرات.
  - التنسيق مع ادارة الشبكات وشعبة المعلومات الجغرافية في مديرية نظم المعلومات الجغرافية لمعرفة متطلبات التطبيقات وقواعد البيانات المستخدمة وتوفيرها.
- ✓ بناء قواعد البيانات : بحيث يراعى عند تصميم هيكلية قواعد البيانات توفير إستقلالية البيانات، إي إذا حدث أي تغيير في البرامج لا يؤدي إلى تغيير في قواعد البيانات.
- ✓ معالجة البيانات وجمعها لغرض تهيئتها لقواعد البيانات:
  - إعداد وجمع وتحديث البيانات من مصادرها المختلفة .
  - تكامل كافة البيانات مع بعضها من خلال ربط المسوح والدراسات التي يجريها الجهاز والجهات ذات العلاقة بعضها مع بعض في قاعدة بيانات موحدة .
  - تقليل تكرار البيانات المخزونة، وذلك من خلال توحيد الملفات المتعددة وإنتاج ملف تجميعي واحد.
- ✓ توفير الأمن والسرية للبيانات، بحيث تقدم الحماية الجيدة للبيانات، ولا يستطيع أي مستخدم للبيانات إلا بالاطلاع على البيانات المخول له بها وذلك من خلال :
  - تشفير البيانات Encryption .
  - تحديد الصلاحيات Authorization.

- إستخدام القوانين والقيود Using Rules and Triggers.
- إستخدام أوامر الأمن والسرية في لغة الاسترجاع SQL.
- استخدام الجداول الافتراضية في الأمن والسرية View.

✓ العمل على إدامة قواعد البيانات وذلك من خلال:

- الصيانة التصحيحية.
- الصيانة التكييفية أو التعديلية.
- الصيانة الأدائية.
- الصيانة الوقائية.

✓ بناء قواعد بيانات بواسطة الأنظمة الجاهزة مثل Dev-Info وغيرها

★ **تطوير شعبة النشر الإلكتروني (الانترنيت)**

✓ إستلام آخر التحديثات لبيانات ومعلومات موقع الجهاز في التوقيتات الزمنية المحددة ليتم تنسيقها وتهيئتها للنشر على الموقع وفق الجداول الزمنية.

✓ توصيل استفسارات المستخدمين ليتم تصنيفها من قبل مديرية النشر والعلاقات حسب تخصصات كل مديرية للإجابة عنها و تهيئة الإجابة الالكترونية وتوصيلها إلى شعبة النشر الالكتروني ليتم توصيلها للمستفيدين.

✓ تحديث الموقع وتصميمه ، بتنفيذ ما يأتي:

- وضع خطط تطوير تصميم الموقع بما يلائم خطط الجهاز في النشر وتقنيات نظم المعلومات المستخدمة و من خلال الاطلاع على آخر التقنيات في هذا المجال وإعداد الدراسات .
- الإسناد الفني من خلال إعطاء الدورات المتخصصة في تصميم المواقع واستخدام شبكة الانترنيت والاطلاع على خدماتها وبيان مدى الاستفادة في مجال العمل.

★ **خطة تطوير مديرية نظم المعلومات الجغرافية**

إن خطة تطوير مديرية نظم المعلومات الجغرافية هي بناء مركز وطني لنظم المعلومات الجغرافية (ملحق 10) ويمكن تعديل المهام الحالية المطلوبة وهيكل المديرية بالشكل الآتي لحين استحصال التشريع الخاص ببناء مركز وطني لنظم المعلومات الجغرافية في الجهاز.

تحديد المهام المطلوبة:

✓ تأسيس إطار عمل لقواعد البيانات الجغرافية.

✓ تقييس المعلومات الجغرافية.

✓ تحديد صلاحيات ومحددات التصريح بالبيانات.

✓ بناء هيكل المعلومات.

✓ الشروع بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في تحديث اساليب جمع البيانات وتحليلها لمختلف المسوحات والإحصائيات التي ينفذها الجهاز.

★ **خطط تطوير مديرية هندسة النظم وإدارة الشبكات**

- ✓ تغيير اسم المديرية الى مديرية إدارة الشبكات ؛ حيث تضم شعبتين ؛ إدارة الشبكات ، وأمن الشبكات.
- ✓ دراسة احتياجات المستخدم وتطوير أسس وقواعد العمل في سبيل تحسين طرق تصميم وتطوير البرمجيات على جميع المستويات، مع الأخذ بنظر الاعتبار العديد من الجوانب منها:
  - القدرة على تطوير البرنامج بسهولة لاحقا.
  - السرعة.
  - إمكانية إضافة ملحقات للتصميم بشكل ديناميكي.
- ✓ تنظيم وإدارة شبكة للاتصالات والخدمات الخاصة بالجهاز المركزي للإحصاء وتشكيلات وزارة التخطيط والشبكة الخارجية للاتصالات والخدمات.
- ✓ مراجعة المخاطر والثغرات في الشبكات والأنظمة والتطبيقات وكل ما يتعلق بها.
- ✓ تصنيف واعتماد مواصفات الأجهزة الملائمة لعمل الأنظمة والتطبيقات المستخدمة في الجهاز المركزي للإحصاء:
- ✓ الإشراف على خطة الطوارئ والكوارث.
- ✓ صيانة أنظمة التشغيل والتطبيقات التي تستخدم قاعدة البيانات، وأخذ نسخ احتياطية لبيانات الجهاز وكافة التطبيقات الجاهزة المستخدمة لتكون متاحة لمنتسبي الجهاز كافة عن طريق الشبكة الداخلية كما نضمن وجود نسخ إحتياطية تحفظ في المديرية.
- ✓ تحمل مسؤولية أمن المعلومات وذلك من خلال:
  - تنفيذ السياسات والضوابط والإجراءات المتعلقة بأمن المعلومات الحكومية بالتنسيق مع مديرية أنظمة قواعد البيانات في هذا المجال.
  - توعية المستخدمين بمخاطر أمن المعلومات وكيفية التعامل معها.
  - ملاحظة ومتابعة الأنشطة المشبوهة في الشبكات والأنظمة والتطبيقات وكل ما يتعلق بها ورفع التقارير عنها.
- ✓ تخطيط وتنظيم وإدارة إستخدام الموظفين لشبكة الإنترنت.

★ **خطط تطوير مديرية الصيانة والشبكات**

- ✓ تنفيذ أعمال الصيانة الوقائية .
- ✓ تصليح أجهزة الحاسبات وملحقاتها وتنصيبها وتنصيب البرمجيات.
- ✓ تحديد نوعية الأجهزة والإشراف على الأنظمة والتطبيقات الجاري تنصيبها في الجهاز للتأكد من توافقها مع السياسات والضوابط الأمنية المعتمدة.
- ✓ وضع الخطط التنفيذية و التصاميم في بناء الشبكات السلكية واللاسلكية بالتنسيق مع مديرية هندسة النظم في هذا المجال اخذين بنظر الإعتبار طلبات المستفيدين والتي تحدد التطبيقات المطلوبة والبرمجيات وأنظمة التشغيل اللازمة للشبكة ومواصفات الخادم ومحطات العمل بالإضافة إلى محددات الكلفة .
- ✓ تنصيب الشبكات الداخلية حسب المخطط وتشغيلها وصيانتها.

- ✓ التحقق من حماية الشبكات والأنظمة والتطبيقات و وسائط المعلومات وكل ما يتعلق بها و مراجعة المخاطر والثغرات في الشبكات والأنظمة والتطبيقات وكل ما يتعلق بها.
- ✓ توثيق مواصفات الأجهزة والحاسبات وملحقاتها المستخدمة في تشكيلات الجهاز وتصنيفها حسب الموقع.
- ✓ فحص ومطابقة المواصفات الفنية لجميع أجهزة الحاسبات ومنظومات الاتصالات والانترنيت للمواصفات الموضوعة مسبقا .

3.3.3.6 منظومات تكنولوجيا المعلومات

أ. تطوير أساليب الإدخال

أولا: استخدام النظام الذكي لإدخال البيانات

تهدف النظم الحديثة لإدخال البيانات إلى زيادة معدل الإداء وتوفير الوقت وتقليل الأخطاء البشرية الناتجة خلال هذه العملية والوصول إلى الحد الادنى من التكلفة ويحقق النظام الذكي لإدخال البيانات ICR , for Data entry system هذه الأهداف بالإضافة إلى الاستغناء عن المساحات المكانية لتخزين إستمارات التعداد أو المسوح فبالامكان طبع الاستمارة بهيئتها الصورية في أي وقت كان.

يعتمد النظام الذكي لإدخال البيانات ICR, for Data Entry System على عملية التمييز البصري للحروف المدونة بخط اليد (OCR)، فعملية المسح الضوئي التي تتم بإستخدام ماسحات ضوئية عالية السرعة وبرامجيات التمييز والمعالجة والتصحيح هي الوسيلة المتبعة في مؤسسات الاحصاء المتقدمة في العالم في مجال تنفيذ التعدادات والمسوح الضخمة.

متطلبات هذا النظام

- الاجهزة: ماسحات ضوئية، حاسبات خادمة، حاسبات شخصية ، كل بمواصفات خاصة.
- البرمجيات: برمجيات خاصة بعملية المسح الضوئي ، برمجيات خاصة بعملية التمييز، برمجيات خاصة بعمليات التصحيح، برمجيات التصويب الالي، برمجيات إستخراج الجداول.
- كوادر مدربة.

يعمل الجهاز حاليا على إدخال هذه التقنية ضمن عمليات التعداد العام للسكان لعام 2009.

ثانيا: استخدام منظومات الإدخال الميدانية المتخصصة

- منظومات أجهزة تحديد المواقع GPS.
- منظومات أجهزة الإدخال المحمولة PDA .

ب. تطوير أساليب خزن البيانات واسترجاعها

- خزن البيانات الأولية
- خزن مؤشرات التحليل وجداول الإخراج

وذلك يكون عن طريق خزن البيانات عبر الشبكة الداخلية على خوادم خاصة مرتبطة بالشبكة .

3.3.3.7 تطوير مديريات الإحصاء في المحافظات ولا مركزية العمل الإحصائي

ينبغي أن تكون مديريات الإحصاء في المحافظات صورة مصغرة عن الجهاز المركزي للإحصاء في المركز من حيث:

- كفاءة وخبرة الكوادر العاملة.
- توفر فرص التدريب .
- وضوح الهيكل التنظيمي وآلية توزيع العمل
- الإستخدام الأمثل للتعليمات والاستمارات وقواعد تنفيذ العمل الميداني.

ولغرض تطوير العمل وتهيئة الأجواء المناسبة وتسهيل الاتصالات وتوفير الخدمات اللازمة لمديريات الإحصاء في المحافظات لإنجاح العمل وتطويره والحصول عليه بالدقة والتوقيت المناسب، فقد تم اقتراح تشكيل دائرة يرأسها مدير عام لتغطية شؤون المحافظات وبما ان الخطة الستراتيجية للسنوات الخمس القادمة تتركز على تهيئة البنية التحتية للمديريات والشعب بالتزامن مع تطوير الكوادر واستخدام التقنيات الحديثة في أساليب العمل الميداني فانه من الضروري التركيز على توفير الجهد الهندسي اللازم لإعداد الخرائط وتهيئة العمل الخاص بأبنية المديريات الإحصاء في مراكز المحافظات بالمواصفات والخدمات التي تليق بالعمل الإحصائي.

سيتم تقسيم العمل في الدائرة الى :

1- مديرية متابعة الشؤون الفنية؛ ويتركز عملها على متابعة العمل الميداني وتهيئة ومتابعة النشاطات الإحصائية المتمثلة بالمسوح والتعدادات من حيث إعداد الخطة والتوقيتات الزمنية لتنفيذها بالتنسيق مع الدائرة الفنية .
2- مديرية الأطر الإحصائية ؛ تختص بإعداد وتصميم الرقم الإحصائي للأنشطة الاقتصادية و إنتاج الأطر الإحصائية لكافة الأنشطة الاقتصادية واعتماد الأطر الإحصائية من نتائج الحصر والترقيم للتعداد العام للسكان . وسحب وإعداد وتصميم العينات للمسوح الإحصائية بالتنسيق مع الدائرة الفنية
3- مديرية متابعة الشؤون الإدارية؛ تهتم بمتابعة كافة الأمور المتعلقة بالعمل الإداري من ناحية توفير الخدمات للمديريات والشعب وصيانة الأجهزة والسيارات ومتابعة شؤون الموظفين من ناحية التدريب والتطوير ، إضافة الى تنظيم الأمور المالية والحسابية وسيكون إنشاء وحدة هندسية تتابع شراء الأراضي في الأقضية.
4- المديرية الهندسية والصيانة؛ يتركز عملها على متابعة الأعمال الهندسية المتعلقة بإعداد الخرائط وإنشاء الأبنية حسب المواصفات المعتمدة وتوفير المستلزمات الضرورية لها من أولويات أعمال الدائرة الإدارية . إضافة الى متابعة صيانة الأبنية و الإنشاءات والمحافظة عليها بالشكل اللائق . وتأمين الاتصال مع المحافظات عبر شبكات الاتصال وخطوط الانترنت إضافة الى توفير الأجهزة والمستلزمات المكتبية والحقلية وضمان تدريب وتطوير العاملين فيها.

لغرض تطبيق اللامركزية في العمل الإحصائي يجب العمل على:

1. توفير المستلزمات المطلوبة لعمل الموظفين بإستقرار من حيث كفاءة المبنى ، الأثاث ، التكييف المناسب وغيرها من المستلزمات الأساسية.
2. توفير الحاسبات والبرامجيات الخاصة بإعداد الإحصائيات وفق عمل المديريات الفنية بالمركز وحسب كل إحصائية.
3. توفير وسائط النقل المناسبة للأعمال الميدانية والحقلية.
4. إعداد الأنظمة والبرامج الإحصائية في المديريات الفنية لتتناسب مع عملية إدخال البيانات في مديريات الإحصاء في المحافظات.

وحيث إن العمل الإحصائي والبيانات الإحصائية تعتبر جهد شامل لكافة أنحاء الدولة العراقية فإن البيانات النهائية الصادرة وعملية إطلاقها يجب أن تكون مركزية ، وتتوفر لدى الكثير من المحافظات خصوصية معينة في إنتاج معين أو فعالية معينة مثل التدفق المستمر لزوار العتبات المقدسة أو غيرها من المحافظات وعلى الجهاز رصدها وتحويلها الى مؤشرات رقمية تخدم متخذي القرار.

3.3.3.8 تطوير الأبنية والإنشاءات في مديريات الإحصاء في المحافظات وفروعها

من خلال الهيكل التنظيمي للجهاز المركزي للإحصاء تتوزع في كافة مراكز محافظات العراق مديريات للإحصاء مهمتها جمع البيانات الإحصائية وتنفيذ العمل الميداني عن كافة الأنشطة الإقتصادية والديموغرافية والإجتماعية في المحافظة وتتكون من شعب إحصائية تقابل المديريات الفنية في مركز الجهاز . أما في الأقضية التابعة للمحافظات فتوجد شعب إحصاء في بعض الأقضية وليس جميعا مهمتها ايضاً جزء من مهمة مديرية الإحصاء في المحافظة غير انه لاتوجد شعب احصائية في كافة الأقضية وانما في عدد محدود منها .وتشغل معظم هذه الشعب في الأقضية مباني غير ملائمة للعمل الإحصائي، لذلك وضعت خطة لإستملاك قطع أراضي لغرض انشاء الأبنية المناسبة لشعب الإحصاء في الأقضية وقد تم تصميم نموذج موحد لهذه الأبنية (مع مراعاة بعض التحويرات اللازمة لكي تتناسب مع مساحة الأرض وموقعها) في مركز القضاء .حيث سيتم انشاء خمس بنايات في كل سنة من سنوات الخطة الخمسية وبذلك سيتم بناء خمسة وعشرين مبنى وهذه خطة طموحة نأمل ان تنفذ مع تحسن الظروف الأمنية.

كما يجري حاليا ترميم وإعادة تأهيل أبنية مديريات الإحصاء في مراكز المحافظات وبناء دار ضيافة وقاعة للإجتماعات ، ومن المخطط له إنشاء مجمع متكامل لمديريات الإحصاء في محافظتي نينوى والبصرة ، وكذلك بناء مركز للتدريب في محافظة النجف لتنمية قدرات منتسبي مديريات الإحصاء في نفس المحافظة والمحافظات المجاورة والقريبة منها.

3.3.3.9 تطوير أساليب العمل الميداني

ان العنصر الاساسي في العمل الميداني هو الشخص الذي يقوم بجميع البيانات من وحدة العد في الميدان سواء كانت وحدة العد منزل او اسرة او مصنع او مزرعة او فرد . ولهذا فإن خبرة وكفاءة وحسن تدريب الباحث الميداني الذي يجمع البيانات تؤثر بشدة على دقة البيانات وتجنبنا الاخفاق في النتائج .

بالنظر للتطور التقنى الذى غزا كافة الميادين وبضمنها العمل الاحصائى فإن استعمال التقنيات الحديثة فى جمع البيانات تخفف الكثير عن كاهل جامع البيانات خصوصا اذا كان ذلك الشخص مدربا بما يكفى على استعمال هذه التقنيات . وعليه فإن جامع البيانات من الميدان له الدور الاساسي في انجاح العمل الذي يقوم به جهاز الاحصاء وحيث انه يجمع المادة الخام التي سوف تدخل عدة مراحل ليتم في النهاية اصدار التقرير الاحصائي. ونتيجة للتطور التقني الحديث واستعمال الاجهزه التقنية والاستدلال بالخرائط الجغرافية فقد حصل تطور في العمل الميداني وهذا يتطلب تطوير كادر العمل وتعويده على العمل التقني الميداني مما يتطلب توفر مهارات اضافية لدى العداد بالإضافة الى الخبرة المتراكمة والعلاقات العامة التي تسهل العمل في اغلب الاحيان ولتحقيق ذلك لابد من عمل الأتي:

- تطوير مهارات جامعي البيانات باستعمال الاجهزة التقنية التي تدخل البيانات مباشرة في ميدان العمل باستعمال GPS للاستدلال على الأماكن وتحديد المواقع كما ان تطوير العمل الميداني يتطلب توفير وسائط نقل ميدانية تسهل عملية نقلهم من والى الميدان.
- التنسيق والتعاون مع الحكومات المحلية في المحافظات .
- توفير الأطر الشاملة والواضحة للعمل.
- رفع مستوى كفاءة الباحثين والعاملين في الميدان وتطوير آليات الرقابة الميدانية.
- تكثيف الدورات التدريبية للعدادين مباشرة وليس تدريب المدربين حيث ان زيادة حلقات التدريب تضعف من كفاءة ايصال المادة التدريبية وتؤدي الى تضارب التوجيهات حسب الإجتهادات أي ضرورة الألتزام بالتعليمات الخاصة بكل احصائية.
- توفير أجهزة الإدخال المحمولة (Hand Held) ليتم إدخال البيانات مباشرة من الميدان وتجنب كافة الأخطاء وتصحيحها أثناء عملية جمع البيانات ميدانياً مما يختصر العديد من عمليات التدقيق وتصحيح الأخطاء بمدة زمنية وجيزة.

3.3.3.10 تطوير الإحصاءات في الوزارات وأجهزة الدولة غير المرتبطة بوزارة

أولا : تطوير مبدأ الشراكة مع أقسام الإحصاء في الوزارات وأجهزة الدولة

- ضرورة خلق قاعدة من التنسيق والتعاون والتفاعل في مجال العمل الإحصائي بين الجهاز وأجهزة الدولة المختلفة من حيث توفير البيانات الإحصائية المطلوبة وبالمستوى العالي من الدقة والشمول والسرعة وايجاد لغة مشتركة من النواحي العلمية والفنية والتنظيمية والمتمثلة في توحيد المفاهيم والأسس الإحصائية واستخدام الأساليب العلمية المتطورة في العمل الإحصائي.
- تحديد معالم المركزية واللامركزية على مستوى المراحل التي تمر بها العملية الإحصائية وبالتالي تحديد المسؤولية لكافة الجهات المعنية.
- انشاء بنوك قطاعية للمعلومات والبيانات المتعلقة بأنشطة الوزارات وأجهزة الدولة وإيجاد قنوات ربط فيما بينها وبين بنك المعلومات الإقتصادي والإجتماعي الموجود في الجهاز المركزي للإحصاء لتغذيته بإستمرار بالبيانات والمؤشرات الإحصائية المناسبة.

- تطوير وتنمية العمل الإحصائي وتبادل الخبرات مع المنظمات العربية والدولية والإستفادة القصوى من الفرص التدريبية التي تقيمها هذه المنظمالت وكذلك التعاون مع الجامعات في اعداد الدراسات والبحوث التي من شأنها تطوير العمل الإحصائي بكل جوانبه.
- تكثيف الجهد الإحصائي لتغطية وشمول نشاطات القطاعات الأخرى (القطاع المختلط والقطاع الخاص والتعاوني) واعداد الخطط والبرامج الكفيلة لتحقيقها.
- تطوير لجنة العمل الإحصائي وعقد الإجتماعات المنتظمة والإتفاق على خطط مشتركة للعمل الإحصائي.
- دعم لجنة تطوير العمل الإحصائي على ان تكون قرارت وتوصيات اللجنة ملزمة التنفيذ لأقسام الإحصاء في الوزارات.
- صياغة المؤشرات التي يجب ان تنفذها الوزارات واجهزة الدولة بكفاءة ليتم تفادي الإزدواجية بإعداد المؤشرات.

ثانيا : تعزيز مبدأ العمل اللا مركزي في أجهزة الدولة

إن مبدأ العمل اللامركزي لايعني إبتعاد الجهاز المركزي للإحصاء عن دوائر الإحصاء الحكومية في اتخاذ القرار والتنسيق والتعاون وخاصة في مجال اعداد وتصميم الإحصائيات بدءاً من تصميم الإستمارة الخاصة بالمسح وبأنظمة الإدخال والدورات التدريبية وغيرها من مراحل التهيئة والإعداد وان هذا يعزز الإستفادة القصوى للطرفين وبما يحقق النتائج المطلوبة من تنفيذ الإحصائية ، ومن الضروري على الجهاز ان يشعر موظفي دوائر واقسام الإحصاء في الدولة أن وجوده مستمر معهم وان ولائهم يجب ان يكون للجهاز كما هو للجهة التي يعملون بها.

ضرورة حث ودعم وحدات وأقسام الإحصاء في الوزارات واجهزة الدولة على تفعيل العمل الإحصائي وتوفيرالمعلومات اللازمة وتحليلها وتوثيقها واعداد المؤشرات الكاملة عن انشطة الوزارات والأجهزة الحكومية بما يغطي الحاجة الى البيانات والمتطلبات الإحصائية ، وان هذا المبدأ لو توفر واصبح سياقاً متبعاً في كافة الجهات الحكومية سيؤدي الى الكثير من الإيجابيات منها :

- نشر الوعي الإحصائي في الوزارات واجهزة الدولة وكافة المجالات الحكومية.
- الإسراع بإنشاء أقسام للإحصاء في الوزارات المشكلة حديثاً والتي لا تتوفر فيها أقسام إحصاء.
- لغرض إنشاء أقسام إحصاء فعالة لابد من التحديد الدقيق لطبيعة البيانات الإحصائية المطلوبة من قبل المستخدمين سواءاكانوا من داخل الوزارة أو من خارجها وتحديد التوقيتات الزمنية المطلوبة لإنتاج البيانات ودوريتها لغرض تصميم الإستمارات وبرامج الحاسبة المطلوبة لإستخراج المؤشرات الإحصائية والتي تشكل أحد ركائز بناء الأنظمة الإحصائية.

- تطوير عمل أقسام الإحصاء بإستخدام آليات العمل الإحصائي المتطورة من حاسبات وبرامج جاهزة وأساليب جمع المعلومات وتحليلها.
- التوعية بأساليب النشر والتوثيق.
- تخفيف العبء عن كاهل الجهاز المركزي للإحصاء في مجال جمع وتوفير البيانات وتفرغه للعمل في مجال التحليل الإحصائي والتوجه الى فعاليات ودراسات اكثر تخصصاً في العمل الإحصائي.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإتصالات والمخاطبات بين الجهاز وأقسام الإحصاء في الوزارات القطاعية لضمان سرعة انسيابية البيانات وإنجاز الأعمال ذات الصلة بالإحصاء مباشرةً وبين أقسام الإحصاء في التشكيلات التابعة لها ليتم تبادل المعلومات والإتصالات والمخاطبات والإبتعاد عن الأساليب القديمة.
- العمل على تحديث وتطوير الأنظمة والبرامج في مديريات الإحصاء في الجهاز لتكون مناسبة لغرض نقلها الى أقسام الإحصاء في الوزارات ذات العلاقة..
- تدريب العاملين في أقسام الإحصاء في الوزارات على الأنظمة والبرامج المستخدمة في المديريات الفنية في الجهاز ذات العلاقة حسب الأنشطة ليتم نقل العمل الإحصائي بكفاءة والحصول على النتائج المرجوة.

ثالثا : تحسين ورفع مكانة الإحصاءات الحكومية في الوزارات واجهزة الدولة

لقد اظهرت الدراسات والاستبيانات وحتى نوعية المعلومات الاحصائية الصادرة من الجهات الحكومية ان وحدات ودوائر الاحصاء في معظم الوزارات تلعب دور ثانوي صغير في اية منظومة متواجدة فيها ، ويجب ان يلعب الجهاز دوراً مهماً وفعالاً في هذا المجال لأن المعلومات الإحصائية الإدارية مصدر من المصادر العلمية المهمة وكلما كانت نتائجها معتمدة وموثوقة اصبح العمل الإحصائي وبياناته اكثر مصداقية.وعليه يجب:

- التأكيد على انشاء المجلس الأعلى للإحصاء الوطني على أن يضم السادة وكلاء الوزارات وذلك لدعم العمل الإحصائي ونشر الوعي بين متخذي القرارات في تلك الوزارات واجهزة الدولة كافة.
- ان يكون ارتباط اقسام الإحصاء في الوزارات القطاعية في مكتب الوزير أو وكيل الوزير مباشرة وأن تكون الشعب الإحصائية في التشكيلات التابعة للوزارات مرتبطة بمديرتلك التشكيلات وبقسم الإحصاء في الوزارة ، لتعزيز وتحسين مكانة أقسام الإحصاء وايلاء اهتمام أكبر بالعملية الإحصائية والحصول على البيانات بشمول ودقة متكاملة.

- تشريع قانون الإحصاء واعادة النظر بفقرة الإحصاءات الرسمية بما يتناسب والتطورات الحاصلة في العراق والعالم على ان يتضمن القانون مسؤولية الوزارات القطاعية على توفير البيانات الإحصائية السنوية.
- دعم ممثلي الوزارات في لجنة تطوير الإحصاءات من خلال متابعة المسؤولين لأعمال هذه اللجنة في ضوء التقارير ومحاضر الإجتماعات التي يرفعها الممثلون الى مرؤسيهم وإطلاع متخذي القرارات في الوزارات عليها ومناقشتها وبيان الرأي.
- تعيين ذوي الإختصاص واعتماد الكوادر الإحصائية الشابة في اقسام الإحصاء وتدريبهم على اساليب العمل الإحصائي والميداني وتكليفهم بالأعمال الإحصائية فقط ، وتثبيتهم وعدم نقلهم الى اقسام اخرى او تكليفهم بأعمال غير إحصائية خارجة عن تخصصهم لغرض إكتساب الخبرة والمهارة بالعمل الإحصائي.
- التواصل والربط بين وزارات الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان لضمان الشمول في التغطية الإحصائية لما في ذلك من أثر كبير على دقة البيانات الإحصائية المنتجة على المستوى الوطني والإقليمي.

رابعا: التنسيق والتكامل الإحصائي

يعنى التنسيق والتكامل الاحصائى الاستفادة القصوى من كافة البيانات والمعلومات الإحصائية الصادرة من مختلف الجهات مع ملاحظة تجنب عدم تكرارها قدر الامكان لتوفير الجهود والوقت وعدم التضارب فى النتائج الذى قد يكون سببه اختلاف المعايير والأسس والمصادر المستخدمة فى جمع وتحليل البيانات ولهذا فإن هذه الفقرة هي عبارة عن خلاصة للجهود المبذولة فى الفقرات السابقة والتي لو طبقت بصورة صحيحة سيكون التنسيق والتكامل فى العمل الاحصائى تحصيل حاصل للجهود المبذولة .

التأكيد على تشكيل لجان التنسيق الفرعية بين الوزارات القطاعية والمديريات الفنية في الجهاز لضمان انسيابية البيانات ودقتها وتطوير عمل تلك الأقسام من خلال تبادل الآراء والخبرات والإطلاع على آخر مستجدات العمل الإحصائي.

يجب ان يكون التنسيق والتعاون ابتداء من اعلى جهة مسوؤلة فى الوزارات وان يكون منظما بمذكرة تفاهم او اتفاقية تعقد مع جهاز الاحصاء توضح واجبات والتزامات ومسوؤليات كل طرف وان يكون هناك الية منتظمة للاجتماع والتنسيق لغرض تكامل العمل الإحصائي.

3.3.3.11 تطوير نشاط تسجيل الأنشطة الإقتصادية في القطاع الخاص (الرقم الإحصائي)

على الرغم من الشوط الكبير الذي قطعه الجهاز في تنفيذ مهامه الإحصائية ذات الصلة بتوفير البيانات والمعلومات عن القطاعات والأنشطة المختلفة إلا إن الوصول الى قواعد معلومات متكاملة عن تلك القطاعات والأنشطة مايزال هدفاً يسعى اليه كل المعنيين بمهام التخطيط والتنمية وكل الباحثين ليوفر قاعدة معلومات متكاملة وقابلة

ان العمل الإحصائي لكل نشاط اقتصادي يتطلب توفير اطار شامل عن كل الوحدات التي يشملها المجتمع الذي يمثلة ويقصد بالإطار (اية صيغة تسجل فيها البيانات التعريفية الأساسية لكل الوحدات الإحصائية في المجتمع قيد البحث) أي أن الإطار الإحصائي يضم تسجيلاً لكل اسماء وعناوين المنشأت ضمن النشاط بحيث يمكن من خلاله الوقوف على العدد الكلي للمنشأت حسب موقعها الجغرافي .وبتكامل الأطر الإحصائية يمكن اصدار البطاقة الاقتصادية الموحدة لكل وحدة اقتصادية مشمولة بنظام الأطر تحمل رقماًوحيداً يعكس على نحو مباشر موقع الوحدة (محافظة ، قضاء ، ناحية (حضر، ريف))من جهة ، وطبيعة النشاط الإقتصادي الذي تمارسه الوحدة بموجب الدليل القياسي الدولي للأنشطة الإقتصادية (ISIC) . ولغرض تفعيل نشاط تسجيل الأطر الأحصائية للأنشطة الإقتصادية يجب اتخاذ الإجراءات الأتية:

1. إستحداث مديرية الأطر الأحصائية ضمن دائرة الشؤون الفنية يرأسها مدير وتضمين الكادر (9) موظفين من حملة شهادة البكالوريوس تكون مهمتها تسجيل كافة الوحدات الإحصائية والإقتصادية حسب النشاط الإقتصادي وفق تصنيف الـ (ISIC) التعديل الرابع .
2. اصدار التشريع القانوني المناسب الذي يحدد :
   - الإلتزامات المطلوبة من قبل المكلفين بالإدلاء بالبيانات.
   - الضمانات التي يكفلها القانون في حماية بيانات المكلفين وعدم تعريضها لإجراءات لا تمت لأغراض احصائية بصلة.
   - العقوبات والإجراءات التي تفرض على المكلفين يالإدلاء بالبيانات الذين لايقدمون بيانات حقيقية في الوقت المحدد .
   - دور الأجهزة والمنظمات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تسهيل مهمة تنفيذ المشروع.
   - منح الصلاحيات اللازمة لتسهيل تنفيذ المشروع بما في ذلك تحديد الرسوم التي تترتب على المكلفين لقاء تسجيلهم ومنحهم البطاقة الإقتصادية الموحدة.
   - منح البطاقة الإقتصادية الموحدة لكل وحدة اقتصادية (زراعية ، صناعية، تجارية، خدمية ... وغيرها)حسب التخصص والموقع الجغرافي .

3. قيام الجهاز المركزي للإحصاء بالإعلان عن التوقيتات الزمنية لتنفيذ المشروع بالتنسيق مع الجهات المساندة ، وتبني خطة اعلامية واسعة لغرض كسب الجمهور من خلال مجموعة مبادئ تحظى باحترام الجمهور وتشمل مبدأ الإستقلالية والشفافية في اهداف المشروع والمصداقية في التعامل مع المستجيبين باعتبارهم وسائل بناء قواعد البيانات .
4. اعداد السجلات الإحصائية اللازمة وتهيئة برامجيات الحاسبة.
5. اجراء ممارسة تجريبية لتقويم الأستمارات والسجلات الإحصائية واعادة صياغتها بالشكل النهائي.
6. تنفيذ العمل الميداني لتسجيل الوحدات الإقتصادية الموجودة حالياً وكما يلي:

- اعداد خطة تفصيلية على مستوى المحافظة وذلك بتشكيل وحدات عمل مدربة ومؤهلة فنياً واداريا في مديرية الإحصاء في المحافظة توضع خلالها التوقيتات الزمنية لمراجعة اصحاب الوحدات الإقتصادية أياً كان نشاطها وتوفير المرونة الكافية لاوقات المراجعات وعدم اقتصارها على ساعات الدوام الرسمي.
- تكون مديريات الإحصاء في المحافظات مقراً لوحدات العمل بالتنسيق والتعاون بين ممثلي الجهاز وممثلي الوحدات الإدارية
- يخضع انجاز الأعمال لمتابعة محلية من مديرية الإحصاء في المحافظة ولمتابعة مركزية من مقر الجهاز المركزي للإحصاء .
- يعتمد اسلوب السجل الإحصائي لتكوين اطار الوحدات الإقتصادية في كل محافظة ويتم ادخالها محلياً في الحاسوب.
- يزود اصحاب الوحدات الإقتصادية بالبطاقة الإقتصادية الموحدة لقاء ثمن يدفع مع رسم التسجيل بنسختين احداهما تؤطر وتوضع في مكان مناسب في مكتب او موقع الوحدة الإقتصادية والأخرى تحفظ لدى صاحب الوحدة الإقتصادية لأغراض التحديث او المراجعة، ويراعى في تحديد رسوم التسجيل مجموعة اعتبارات يقع في مقدمتها تخفيف العبء عن مستويات الأنشطة البسيطة أو الحرفية ، بحيث تكون رمزية لضمان تحقيق نسب استجابة عالية من قبل المكلفين بالإدلاء بالبيانات.
- تدار عمليات تجميع قاعدة المعلومات على مستوى المحافظة وعلى مستوى عموم البلاد مركزياً وتوضع التعليمات المناسبة لآليات استنطاق البيانات.
- وضع آلية مناسبة لتحديث قاعدة المعلومات سواء ما يتعلق بتغيير جزء او كل مدخلات الوحدة الإقتصادية، او باضافة وحدة اقتصادية جديدة.

النتائج المتوقعة :

1. توفير قواعد معلومات متكاملة ومحدثة لعدد الوحدات الإقتصادية العاملة (او المتوقفة) مصنفة حسب الموقع الجغرافي من جهة وحسب نوع النشاط الإقتصادي من جهة اخرى بحيث يمكن الإستفادة منها بشكل مباشر في:

- رسم السياسات والخطط لتنمية الأنشطة الإقتصادية وتوجيهها ورصد التحولات الهيكلية او النوعية في مسيرة الأنشطة الإقتصادية.
- رسم سياسات التوطين الجغرافي للأنشطة الإقتصادية واعادة توزيعها ، ورسم السياسات والتوجهات لضمان الوصول الى تخطيط اقليمي متوازن يعمل على تطوير المستوطنات البشرية من خلال تشخيص مكامن الإختناق والفجوات في توزيع ثمار التنمية الوطنية ومستلزماتها وانشطتها الداعمة.
- تسهيل وضع خطط ومتطلبات التنمية الإجتماعية والبنى الإرتكازية للنهوض بمستوى الأداء في الأنشطة الإقتصادية المختلفة.
- سهولة تنفيذ المسوح الإحصائية حسب النشاط الإقتصادي وذلك بسبب توفر الأطر الإحصائية الشاملة التي يفتقر اليها الجهاز حيث يعتمد حالياً على ما يوفره التعداد العام للسكان من اطر أحصائية كل عشر سنوات ويصعب تحديثها مالم يتم تنفيذ تعداد آخر .

2. ان توفير قاعدة موحدة لأعداد الوحدات الإقتصادية في الأنشطة المختلفة يوفر فرصة ذهبية لكل الباحثين والجهات البحثية في إعداد البحوث والدراسات في المجالات المختلفة بدلا من البحث عبر مؤسسات واجهزة الدولة اذ تتشتت المعلومات الخاصة بالأنشطة المختلفة بين الجهات الرسمية والإتحادات والمنظمات والمكاتب وافتقارها الى الشمول والتحديث بينما يتيح برنامج الأطر الإقتصادية والرقم الإحصائي امكانية الإستنطاق والحصول على بيانات جاهزة ومحدثة عن أي نشاط وفي أي موقع جغرافي في المحافظات او عموم البلاد.
3. تسهيل بناء تقديرات الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الأقليمي أو على مستوى المحافظات من خلال ممارسة الوحدات الإقتصادية دورها الصحيح في عملية البناء والتنمية بعد ان تتأكد هويتها في البطاقة الإقتصادية الموحدة مما يعرضها للمساءلة القانونية والتنظيمية والشعور بالإنتماء الى القطاع الذي تمارس ضمنه نشاطها، في الوقت الذي يشكل دخول الوحدة ضمن قاعدة المعلومات حافزاً لها لأمكانية الإستفادة مما تقدمه الدولة من تسهيلات محتملة عبرمؤسساتها المتخصصة او النوعية.

3.3.3.12 تعزيز الوعي الإحصائي مع مراعاة الشفافية ومعايير الجودة

يجب التأكيد على تطبيق المعايير التي جاء بها النظام العام لنشر البيانات من حيث الجودة والشمول والشفافية والتوقيت المناسب واساليب النشر. وذلك من خلال تطوير برامج ومواد لتوعية واضعي السياسات ومنتجي البيانات ومستخدميها ، زيادة الوعي بين مزودي البيانات والمستجيبين وأن البيانات الإحصائية بدأت تبرز اهميتها من خلال مواصلة نشر اعمال الجهاز المركزى للاحصاء خصوصا وان له تماس مباشر بحياة المواطن الاقتصادية والاجتماعية.

ان النشر الشهرى لمعدلات التضخم ولمؤشرات الفقر ودور نتائج المسوحات الإحصائية فى اتخاذ القرار السياسي مهد الطريق لاحساس المواطن العادى بدور الاحصاء في التاثير فى حياته اليومية ناهيك عن تأثير الاحصاء على متخذي القرار .

ان الفرصة متاحة حاليا إمام الاحصاء في تعزيز دوره ونشر الوعى الإحصائي وتأكيد مصداقيته وذلك بنشر التقارير والبيانات وضخها الى الأعلام المرئي والمسموع وبثها في الموقع الالكتروني وجعل كافة المعلومات متاحة إمام الجمهور مالم يكن هناك مساس بسرية البعض منها وخصوصية الأفراد.

((بإمكان الجهاز المركزي للإحصاء إصدار مجلة فصلية تنشر فيها البيانات والتقارير الصادرة إضافة الى تحديث المعلومات ونشر البحوث والدراسات التي قام الباحثون سواء من داخل الجهاز او خارجه)).

3.3.3.13 تطوير سياسة نشر البيانات والترويج والإعلام والمشاركة في برنامج معايير نشر البيانات العامة (GDDS)

أولاً. تطور سياسة نشر البيانات والترويج والإعلان

لقد انتهج الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات سياسة جديدة بعد احداث عام 2003 في مجال النشر والترويج للبيانات التي ينتجها فبعد ما كانت السرية وراء حجب قسماً كبيراً من البيانات الإحصائية

لقد سعى الجهاز المركزي للإحصاء إلى تبني سياسة أكثر انفتاحاً في مجال نشر البيانات والترويج لها واعتماد الشفافية كاساس لذلك بالاضافة الى العمل على تطوير منهجيات العمل الاحصائي ورفع جودة البيانات والالتزام بالتوقيتات الزمنية في اصدار التقارير الاحصائية الواردة في خطة عمله السنوية التي تعد مسبقاً وتكون متاحة لكافة المستخدمين . كما ان الجهاز يسعى الى الاستفادة من الامكانيات التكنولوجيا المتاحة في مجال النشر والترويج فعندما كان النشر مقتصراً على الأساليب الورقية أصبح آلان يستخدم أساليب النشر الحديثة كالأقراص المغنطة وغيرها ، واستخدام تسهيلات الشبكة الدولية للاتصال الانترنت في نشر البيانات وبناء موقع للجهاز على هذه الشبكة (WWW. Cosit.org.IQ) تم تحميله بأحدث البيانات والمؤشرات الإحصائية الصادرة عن الجهاز لتكون متاحة للمستخدمين والعمل على تحديث هذا الموقع ورفده بأحدث التقارير والمؤشرات الإحصائية بشكل مستمر.

اما في مجال الترويج والإعلان فقد سعى الجهاز إلى الاستفادة من كل وسائل الترويج المتاحة من إذاعة وتلفزيون ومحطات فضائية للترويج عن إنتاجه الإحصائي ونشر مقتطفات عن أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية واجراء الاستطلاعات السريعة عن اهم القضايا التي تهم المواطن العراقي وعمل المؤتمرات الاحصائية السنوية التي تعرض جهود ونتاجات الجهاز في المجال الاحصائي بالاضافة الى زيادة التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية في مجال انتاج ونشر البيانات في المحافل الدولية .

ثانياً. المشاركة في النظام العام لنشر البيانات GDDS

يبذل الجهاز جهوده في مجال النشر والترويج للبيانات الإحصائية بمحاولته الانضمام إلى برنامج النظام العام لنشر البيانات GDDS والذي هو نظام إنشاءه ويشرف عليه صندوق النقد الدولي يتيح لكافة الدول الانضمام إليه طوعاً ، وهو يهدف إلى الارتقاء بمستوى العمل الإحصائي في تلك الدول من خلال الالتزام بالأسس والمعايير التي حددها النظام في مجال أنتاج ونشر البيانات والترويج لها وبما يلبي باحتياجات المستخدمين وقد ركز هذا النظام على ثلاثة محاور رئيسية هي؛

- جودة البيانات
- خطط تطوير النظم الإحصائية
- نشر البيانات

وعليه فإن النظام العام لنشر البيانات يوفر بيانات عن المجاميع التالية؛

البيانات الاقتصادية والمالية وتتكون من :

- القطاع الحقيقي؛ ويشمل الحسابات القومية والعمالة والبطالة والاجور ومؤشرات اسعار المستهلك.
- قطاع المالية العامة؛ويشمل ايرادات ومصروفات الموازنة والدين الحكومي.

- القطاع المالي؛ ويشمل مجملات النقود والقاعدة النقدية وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم.
- القطاع الخارجي؛ ويشمل الصادرات والاستيرادات ورصيد الحساب الجاري والدين الخارجي الحكومي ... الخ.

البيانات الاجتماعية – الديمغرافية ؛ وتشمل بيانات عن السكان والصحة والتعليم والفقر.

لقد سعى العراق بعد أحداث 2003 الى الانضمام إلى هذا النظام وقد تم بالفعل وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي إعداد قائمة المعلومات الأولية التي تتضمن بيانات عن مختلف جوانب العمل الإحصائي مثل ، (الجهة المركزية المسؤولة عن إعداد ونشر الإحصاءات والمنهجيات المعتمدة في العمل الإحصائية ومستوى الجودة في البيانات وخطط التطور والتحسين .... الخ) لقد تضمنت قائمة البيانات الأولية الجانب الاقتصادي والمالي وكذلك الجانب الاجتماعي والديمغرافي وأرسلت القائمة إلى قسم الإحصاء في الأمم المتحدة لغرض مراجعتها وابداء ملاحظاتهم عليها تمهيد لإعلان انضمام العراق إلى النظام المذكور وقد جرى تحديث على القائمة سنة 2006.

ثالثاً. الإجراءات الضرورية لدعم وتطوير سياسة نشر البيانات والترويج

لغرض دعم وتطوير سياسة نشر البيانات والترويج لها لابد من اتباع الإجراءات التالية؛

- الالتزام بالمعايير الأساسية للنظام العام لنشر البيانات من حيث :
  - **أ-** نظام التغطية والدورية والحداثة
  - **ب-** الجودة
  - **ج-** الصحة والمصداقية في إنتاج البيانات
  - **د-** إتاحة البيانات للإطلاع العام ويتضمن ؛
    1. إعلان جداول مواعيد النشر المسبقة
    2. النشر المتزامن لجميع الأطراف المعنية

- دعم وتطوير أساليب النشر ألورقية والالكترونية من خلال الآتي:

1. توفير مطبعة متطورة في الجهاز تتولى عملية طبع التقارير بالمواصفات المطلوبة وتقليل الاعتماد على مطابع القطاع الخاص لعدم قدرتها على الالتزام بالمواصفات الأساسية التي يجب توفرها في التقارير المطبوعة.
2. التشجيع على التوسع في استخدام أساليب النشر الالكترونية الحديثة مثل الأقراص المضغوطة وغيرها لسهولة تداولها وقلة كلفتها وعدم احتياجها إلى أماكن واسعة لخزنها وعرضها للمستخدمين.
3. دعم النشر الالكتروني على الشبكة الدولية الانترنيت من خلال تطوير وتوسيع موقع الجهاز على الشبكة وتزويده بأحدث البيانات والمؤشرات الصادرة عن الجهاز.
4. دعم الكادر المسئول عن إدارة وإدامة الموقع الالكتروني للجهاز على الشبكة الدولية وتعزيز قدراته من خلال البرامج التدريبية المستمرة للكادر.
5. دعم مديرية النشر والعلاقات بالوسائل المادية والبشرية ومن ذوي الاختصاص وإكسابهم الخبرة من خلال الإطلاع على تجارب الآخرين وتعزيز قدراتهم عن طريق البرامج التدريبية.

6. إقامة المؤتمرات الإحصائية المحلية والمشاركة في المؤتمرات الدولية كوسيلة للترويج عن إصدارات الجهاز.
7. إقامة المعارض الإحصائية والمشاركة في المعارض الدولية للترويج عن إصدارات الجهاز.
8. إتباع سياسة مدروسة للإعلان عن نتاجات الجهاز في الإذاعات والمحطات المرئية وفي الجرائد والمجلات.
9. زيادة التنسيق والتعاون في مجال تبادل المطبوعات الإحصائية بين الجهاز الإحصائي العراقي والأجهزة الإحصائية العربية.
10. زيادة الاهتمام بالمساهمات في تزويد قواعد البيانات الإحصائية التابعة للمنظمات الدولية والجامعة العربية بالبيانات والمؤشرات الإحصائية الحديثة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء كطريقة من طرق الترويج والإعلان.
11. الاهتمام بمسألة إنضمام العراق إلى النظام العام لنشر البيانات GDDS من خلال الإسراع بالإيفاء بمتطلبات الإنضمام لهذا النظام.

3.3.3.14 إنشاء المكتبة المركزية للإحصاء

إنشاء مكتبة مركزية حديثة وفق أسس ومعايير علم المكتبات ، تتضمن سلسلة زمنية للنشرات والتقارير التي ينتجها الجهاز المركزي للإحصاء . لكافة المنهجيات الإحصائية والتصانيف الدولية والنشريات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات الحديثة والمفاهيم الإحصائية.

يعتبر توفر مكتبة مركزية متخصصة من ضروريات العمل الإحصائي، وذلك للإتاحة بالتزود بالمعلومة الدقيقة والموثقة . وبالرغم من انتشار التقنيات الحديثة في النشر الالكتروني ،إلا إن وجود مصادر معتمدة من الكتب والتقارير والبحوث والنشريات يعتبر مصدر أساسي من مصادر البحث والتطوير. وعليه فإن من أهم المصادر التي يجب توفرها في هذه المكتبة ما يأتي :

- مصادر علمية متخصصة في علم الإحصاء .
- مصادر متخصصة في تكنولوجيا المعلومات .
- سلسلة زمنية من تقارير المجموعة الإحصائية السنوية.
- سلسلة زمنية من التقارير الإحصائية الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء حسب الأنشطة.
- الدراسات الأكاديمية والبحثية الإحصائية.

وأن تتصف بتوفر قاعات نظامية ذات مواصفات تتناسب وما يراد بها من توفير الأجواء الملائمة للمطالعة سواء أكان ذلك عبر المطالعة التقليدية أو من خلال المطالعة الالكترونية بتهيئة قاعات مناسبة تتوفر فيها الأجهزة الحديثة من حاسبات وأجهزة عرض. وكذلك توفير القاعات الخاصة بخزن الكتب و المصادر وأن تفهرس وفق أنظمة المكتبات الحديثة المعتمدة .

3.3.4 الخطة الخمسية وفق الأهداف الستراتيجية 2010- 2014

الحداثة

يجب أن تتسم الخطة بالحداثة ومواكبة التطورات الحاصلة في العمل الإحصائي من حيث تطبيق المنهجيات والمعايير الحديثة ، ومتابعة كافة المستجدات بالعملية الإحصائية .

التمسك بإطار الجودة

لتحقيق الرؤية للإستراتيجية الوطنية للإحصاء يجب أن يكون إنتاج البيانات وفق معايير إطار جودة البيانات والتي تتمثل بـ (الدقة والموضوعية وسلامة المنهجية والموثوقية ، الفائدة المطلوبة ، التوقيت المناسب وموعد إصدار النتائج وإطلاق التقارير، وان تتصف بالنزاهة والشفافية ، وان تتصف بإمكانية المقارنة والتوافق والانسجام مع بيانات المصادر الأخرى).

الشمول

يجب أن يتم دراسة الاحتياجات من البيانات وتحديد الفجوات تمهيداً لمعالجتها وإدراجها وإضافتها الى الخطة الخمسية لسد الفجوات من البيانات المتوفرة حالياً وبما يلبي متطلبات المستخدمين وتحقيق الشمول لكافة الوحدات .

الشراكة بين المستخدم والمنتج للإحصاءات

يجب ان تكون العلاقة بين المستخدم والمنتج للإحصاءات علاقة تبادلية تعتمد على مبدأ التغذية العكسية ليوفر الإحصاءات للمستخدم الذي بدوره يبدي ملاحظاته ومقترحاته بما يؤدي الى تطوير الإحصاءات.

التقنية

يتطلب تنفيذ الخطة تطوير البرامج واستخدام التقنيات الحديثة في إعداد الإحصائيات المطلوبة.

الترويج ونشر البيانات

لا تعتبر الخطة المنفذة ذات فائدة او جدوى بدون أن يتم نشرها وتوزيعها على المستفيدين والباحثين والجمهور وبشكل دوري يتناسب مع أهمية كل إحصائية.

من خلال الخطة الستراتيجية الوطنية للإحصاء يمكن تحديد قائمة بالأعمال والمسوحات الإحصائية المقترح تنفيذها لتقودنا إلى تحقيق الأهداف الرئيسية للإستراتيجية الوطنية للإحصاء والأهداف الفرعية وفق المبادئ الأساسية للإحصاء ، وكما مبين في جدول 33.

جدول 33: الأعمال والمسوحات الإحصائية المقترح تنفيذها للسنوات 2010- 2014

الهدف	2010	2011	2012	2013	2014
1.تلبية الحاجة إلى البيانات وتحديد الأولويات، وهي المهمة الأساسية للجهاز المركزي للإحصاء	يراجع الملحق رقم 11 الذي يتناول تفاصيل المسوح والأعمال الإحصائية المقترح تنفيذها إضافة الى الخطة السنوية لعام 2008 كنموذج للأعمال الإحصائية الجارية (ملحق 4).				
2.بناء القدرات الإحصائية والتنظيمية (التدريب والتأهيل) للعاملين في مركز الجهاز وفي أقسام الإحصاء بالوزارات .	تنفيذ دورات عامة وتخصصية (داخل وخارج العراق).				
3. تعزيز مبدأ العمل اللا مركزي في أجهزة الدولة .	نقل الأعمال الإحصائية الى الوزارات القطاعية حسب الإختصاص.				
4.تطوير المنهجية ومعايير جودة البيانات.(تشكيل لجان لدراسة المنهجيات ومن ثم التطبيق والمراقبة على التنفيذ)	تطوير المنهجية ومعايير جودة البيانات.				
5. إنشاء قاعدة البيانات الإحصائية	تكوين بنوك معلومات لكافة الأنشطة الاقتصادية والإجتماعية والبيئية ...الخ.				
6. تطوير اساليب العمل الميداني.	استخدام الجهاز المحمول لإدخال البيانات مباشرة – استخدام أجهزة تحديد المواقع للعينات الشمولية بالمسوح والأعمال الإحصائيةحسب الأنشطة القطاعية.				
7. تطوير المحافظات ولا مركزية العمل الإحصائي .(استحداث شعبة الحاسبة والمعلوماتية ، المكتبة الإحصائية...)	استحداث شعبة الحاسبة في المحافظات	الإستمرار بنقل الأعمال الإحصائية الخاصة بالمديريات الفنية على مراحل توزع على سنوات الخطة الخمسية حسب الأنشطة القطاعية والإختصاص.			
8.تطوير البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات	تطوير أساليب الإدخال والمعالجة	تحويل الأنظمة الى الأوراكل - استخدام البرامج الجاهزة	تطوير وتطبيق الأرشفة والمعلوماتية للمحافظات	تطوير وتطبيق الأرشفة والمعلوماتية لشعب الإحصاء في الأقضية	تطوير وتطبيق الأرشفة والمعلوماتية لشعب الإحصاء في الأقضية
9.إنشاء مركز وطني لتنظم المعلومات الجغرافية في الجهاز.	1.انجاز ما تم تنفيذه في بناء البنية التحتية للمعلومات الجغرافية ضمن خطة اتحاد العام للسكان. 2.الحصول على تشريع قانوني للتوسع في مهام وهيكلية مركز نظم المعلومات الجغرافية في الجهاز المركزي للإحصاءليكون مركز وطني للعراق وفق النموذج المقترح في الإستراتيجية	تأسيس إطار عمل لقواعد البيانات الجغرافية تفيد خطط التطوير في كافة قطاعات الأنشطة الإقتصادية	التوسع في بناء القدرات في مجال نظم المعلومات الجغرافية وطرق استخدامها لتصميم المشاريع وتطوير مستوى جودة البيانات من خلال استخدام تقنيات التحسس الثاني ونظم المعلومات الجغرافية.	تنفيذ مشاريع تطوير الإحصاءات (الزراعية وغير الزراعية) لسنة 2012	التوسع في البنية التحتية (للبيانات المكانية)

تابع جدول 33

الهدف	2010	2011	2012	2013	2014
10. ربط الشبكات الداخلية لتناقل البيانات بين المديريات كافة في الجهاز	انجاز ربط كافة المديريات بالشبكة الداخلية	-	-	-	-
11. ربط مديريات الإحصاء في المحافظات بشبكة اتصالات	2009،2010 ربط خمس محافظات	ربط المحافظات كافة	ربط شعب الإحصاء في الأقضية	ربط شعب الإحصاء في الأقضية	ربط شعب الإحصاء في الأقضية
12. تطوير الأبنية والإنشاءات في المحافظات وفروعها - بناء شعب إحصائية في الأقضية.	شراء الأراضي وبناء شعب للإحصاء في الأقضية (العزيزة، الحمدانية، الفاو،طربيل)	شراء الأراضي وبناء شعب للإحصاء في الأقضية (الحضر، علي الغربي، المنذرة، المدائن، الفلوجة)	شراء الأراضي وبناء شعب للإحصاء في الأقضية (الهاشمية، الهندية، حديثة، الرميثة، القرنة)	شراء الأراضي وبناء شعب للإحصاء في الأقضية(الحي، سوق الشيوخ، أبو الخصيب، أبو غريب، بيجي)	شراء الأراضي وبناء شعب للإحصاء في الأقضية (سامراء، بلدروز، تلعفر، قلعة صالح)
13- ترميم وإعادة تأهيل مديريات الإحصاء في مراكز المحافظات.	ترميم وإعادة تاهيل أبنية مديريات الإحصاء في المحافظات - بناء مراكز تدريب - بناء مجمع إحصائي متكامل في محافظتي نينوى والبصرة - بناء دور ضيافة - بناء قاعة إجتماعات.				
14. تطوير منظومات العمل الفني	1.تطبيق نظام الحسابات القومية SNA 93 2.تطبيق النظام المنسق للتجارة الخارجية مع الهيئة العامة للكمارك	تطبيق نظام المحاسبة البيئية			
15. توثيق ونشر البيانات وفق البرامجيات الحديثة (Meta data) .					

جدول 34: الكلفة التخمينية وعدد الموظفين للمشاريع الإحصائية المقترح تنفيذها للسنوات 2010- 2014

ت	اسم المشروع	2010		2011		2012		2013		2014	
		عدد الموظفين	كلفة المشروع	عدد الموظفين	كلفة المشروع	عدد الموظفين	كلفة المشروع	عدد الموظفين	كلفة المشروع	عدد الموظفين	كلفة المشروع
1	مسح تكلفة الونم من المحاصيل والخضروات الزراعية المغطاة وغير المغطاة	75	150								
2	مسح لمركز الصيد الرئيسي للاسماك (النهرية , البحرية)	70	122								
3	مسح الخدمات الزراعية (الخدمات البيطرية الخاصة)	70	128								
4	مسح اوجه التصرف بالمحاصيل الزراعية	60	129	70	150						
5	مسح كلفة مستلزمات الانتاج الحيواني	70	140								
6	مسح التعدين والمقالع	50	80					50	90		
7	مسح الصناعات البيئية	70	100							50	100
8	مسح مولدات الطاقة الكهربائية في القطاع الخاص	40	75								
9	مسح اسعار المواد الانشائية والاجور	70	150								
10	مسح التجارة الداخلية للقطاع الخاص(تجارة المفرد والجملة)	150	300					150	300		
11	مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي	35	20	30	50	30	50	35	50	30	50
12	مسح كلفة وادامة سيارات الاجرة في القطاع الخاص	60	120					60	120		
13	مسح مؤشر النقد الى مجتمع المعلومات	60	150								
14	التقرير البيئي	20	25	30	100	50	100	59	100	50	100
15	تقرير التنمية المستدامة	20	25	20	100	25	100	50	100	35	150
16	تقرير المحاسبة البيئية	20	25	20	100	25	100	50	100	30	100
17	التقديرات الأولية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي	8	25								
18	التقديرات الأولية لإجمالي تكوين راس المال الثابت لسنة 2009	8	25								
19	التقديرات النهائية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2008	6	25								
20	التقديرات النهائية لإجمالي تكوين راس المال الثابت لسنة 2008	6	25								
21	التقديرات الأولية الفصلية للناتج المحلي لسنة 2010	10	50								
22	الموازين السلعية لسنة 2009	8	50								
23	مؤشرات التحليل المالي لمنشآت القطاع العام والمختلط	25	50								
24	مسح التشغيل والبطالة (فصلي)	300	1000	300	1200	300	1400	350	1600	350	1800
25	التعداد العام للسكان (العد البعدي)	200	1000								
26	الإسقاطات السكانية	4	15			4	17	6	18	8	20
27	أعداد تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية	20	100								
28	أعداد تقرير إحصاءات النوع الاجتماعي (الجندر)	10	100			20	50	8	25		
29	مسح تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق	50	100								
30	مسح الإيجارات (عينة جديدة)	20	40	25	50	20	50	20	40	20	40
31	مسح الوقود والطاقة في المحافظات	20	20	25	40	30	40	8	20	20	20
32	الخدمات الصحية في العراق لسنة 2008	6	20	6	25	8	20	8	20	20	20
33	مسح رياض الأطفال الأهلية	6	5								
34	إضافة جداول على الحسابات القومية إلى استمارة الجامعات والكليات الأهلية	6	20								
35	مسح منظمات المجتمع المدني	6	20								

تابع جدول 34

ت	اسم المشروع	2010			2011			2012			2013			2014		
		عدد الموظفين	كلفة المشروع		عدد الموظفين	كلفة المشروع		عدد الموظفين	كلفة المشروع		عدد الموظفين	كلفة المشروع		عدد الموظفين	كلفة المشروع	
36	مسح المشاتل															
37	مسح الطاقات الإنتاجية															
38	مسح أنيبة القطاع الخاص															
39	مسح خدمات التصليح التجارية															
40	مسح شركات الصرافة															
41	مسح شركات النقل في القطاع الخاص															
42	مسح الملوثات البيئية في قطاع الصناعة															
43	الأعمال السنوية التجارية															
44	التوسع في تطبيقات النظام بقدر المتاح من البيانات وأعداد حساب العالم الخارجي															
45	مسح بنك المعلومات الوظيفي															
46	المسح الديموغرافي الصحي															
47	أعداد تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية حسب النوع الاجتماعي															
48	مسح المعوقين في العراق															
49	التعداد الزراعي الشامل															
50	مسح سوق السكن															
51	مسح المطاعم والكازينوهات والمقاهي															
52	مسح الطاقة الخزنية للقطاعات (عام، مختلط، خاص)															
53	مسح الملوثات البيئية في قطاع الخدمات البلدية															
54	احتساب جداول العرض والاستخدام															
55	مسح الهجرة															
56	تحليل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والسكنية للتعداد															
57	مسح المختبرات الطبية في القطاع الخاص															
58	مسح الملكية الزراعية															
59	مسح الآلات والمكائن والمعدات															
60	مسح الملوثات البيئية في قطاع الخدمات الطبية															
61	أعداد جداول التداخل الصناعي															
62	مسح الخدمات المقدمة لقطاع الأعمال															
63	تحديث عينة النخيل والفواكه															
64	مسح الاستثمارات العربية والأجنبية															
65	مسح حركة المسافرين على الطرق البرية															
66	مسح الملوثات البيئية في قطاع المجازر															
67	مقترح أعداد جداول المستخدم، المنتج															
68	مسح الظواهر الحياتية															
69	مسح الخدمات الشخصية															
70	مسح الأسرة															
		2009	350	5029	954	2866		1536	5077		1570	4551		1453	4720	
		مليون دينار			مليون دينار			مليون دينار			مليون دينار			مليون دينار		

3.3.5 إجراءات تنفيذ الستراتيجية

3.3.5.1 إعادة الهيكلة

تنص المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة على إستقلالية الجهاز وعدم إرتباطه بوزارة محددة يستحسن أن يرتبط الجهاز المركزي للإحصاء بمجلس الوزراء ليعطي انطباع أكثر على إستقلالية الجهاز وعدم التأثير على مصداقية البيانات.

ولأغراض تنظيمية وترسيخ أسس العمل الإحصائي يحدد قانون الإحصاء التشريعات الضرورية لتنظيم العمل الإحصائي وتحديد الهيكل التنظيمي لتشكيلات الجهاز بما يضمن مركزية واستقلالية العمل الإحصائي وتنفيذه لكافة المجالات والأنشطة الإحصائية والإقتصادية. حيث يجب إعادة الهيكل التنظيمي ليتضمن كافة التشكيلات الحديثة المناسبة للعمل الإحصائي وحسب الحاجة الفعلية وبما يضمن تلبية كافة الإحتياجات من البيانات والمعلومات الإحصائية، وتوفير القوى العاملة المناسبة ، والمخطط 9 يوضح مقترح الهيكل التنظيمي.

مخطط 9: مقترح الهيكل التنظيمي للجهاز المركزي للإحصاء

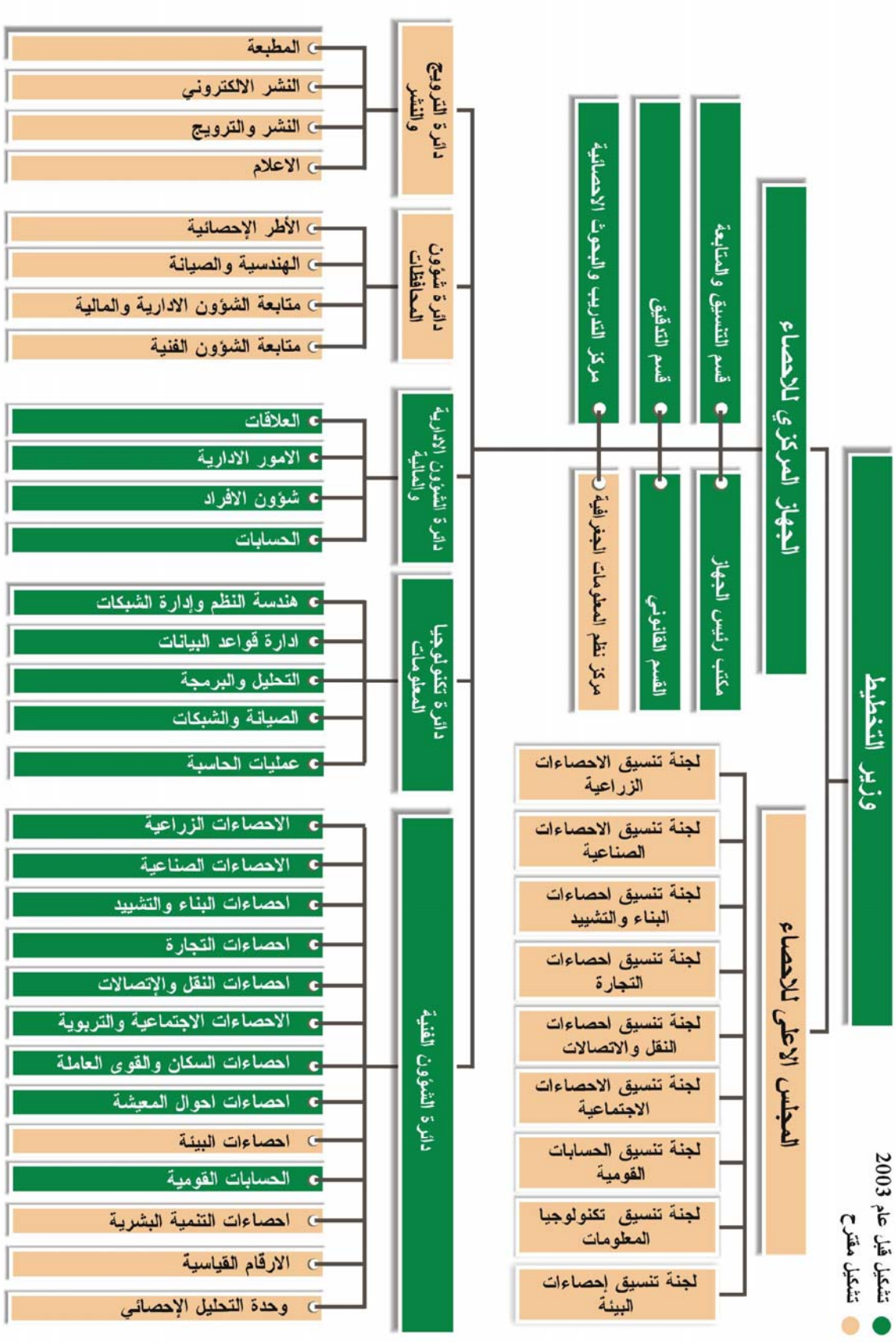

3.3.5.2 تأسيس المجلس الأعلى للإحصاء

وهو مجلس إستشاري يرتبط بوزير التخطيط ويترأسه رئيس الجهاز المركزي الإحصاء.

يتألف المجلس من السادة وكلاء الوزارات أو المدراء العامون في المؤسسات الحكومية وأجهزة الدولة المنتجة للبيانات ، الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، مؤسسات القطاع الخاص(غرفة التجارة ، اتحاد الصناعات ... الخ) ، والمستخدمين الرئيسيين للمؤشرات الإحصائية، وتتحدد مهمة المجلس الأعلى للإحصاء؛

- دعم النظام الإحصائي الوطني والجهاز المركزي للإحصاء لبذل أقصى الجهود لتحقيق الأهداف الستراتيجية للعمل الإحصائي.
- العمل كجهة محايدة لتحقيق الإجماع و المشاركة في وضع الحلول لمشاكل جودة البيانات بالإضافة إلى المساعدة في تحقيق التوازن و تحديد الأولويات في الطلب على البيانات الإحصائية .
- تقديم الاستشارات وتسهيل مهمة انسيابية البيانات بين منتجي ومستخدمي البيانات.
- كسب تأييد متخذي القرار وصانعي السياسات الإقتصادية والإجتماعية من خلال مساهمة المجلس في المراقبة والتقييم للبيانات والمؤشرات الإحصائية.
- العمل على نشر الوعي الإحصائي بين متخذي القرارات وواضعي السياسات بشأن أهمية استخدام البيانات الإحصائية كأساس في وضع السياسات العامة واتخاذ القرارات من خلال توفير البيانات الإحصائية على درجة عالية من الشمول والدقة عن مختلف الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

3.3.5.3 تطوير القيادة والإدارة والكوادر الفنية

ان نجاح المؤسسة يعتمد على قدرة القيادة على حشد الموارد والمساهمة بشكل فاعل في تحقيق الأهداف الستراتيجية التي تركّز على تطبيق المعايير الدولية ومنها المعايير الأخلاقية التي تساهم في تحقيق الرضا الوظيفي لكل العاملين في النظام الإحصائي وتهدف إلى تحقيق النتائج في تنفيذ ما يلي:

- تطوير إستراتيجية منطقية وواقعية توجه الأفعال والإجراءات وتعظم المساهمة في تحقيق الأهداف المطلوبة.
- خلق ثقافة مؤسسية تدعم نشاط النظام الإحصائي وتحقق الإفادة الكاملة من موارد المؤسسة.
- تطوير وتنفيذ نظام للمراقبة وتقييم الأداء المؤسسي.
- ان تطوير القيادة والكوادر الفنية يتطلب الإطلاع على التجارب الدولية والإقليمية في مجال تدريب القيادات العليا في الأجهزة الإحصائية وإستقدام الخبراء المختصين لإدارة الموارد البشرية والتنظيم الإحصائي.

تطوير التدريب والتأهيل

ولغرض وضع خطة إستراتيجية للتدريب والتأهيل للكوادر الفنية والإدارية وتكنولوجية المعلومات من خلال برامج تدريبية لتنمية وتطوير القدرات، وعقد دورات تدريبية وورش عمل لرفع مستوى المهارات التطبيقية سيجري التركيز على المواضيع الآتية خلال سنوات الستراتيجية 2010- 2014 .

- عقد دورات في فروع الإحصاء التطبيقي (الإحصاء الزراعي الصناعي الاجتماعي ... الخ)
- عقد دورات في الإحصاء الوصفي و الاستقرائي .
- عقد دورات في تقنية العينات
- عقد دورات في مجال التحليل الإحصائي باستخدام البرامج التطبيقية مثل SPSS, MINTAB, STATA وغيرها من البرامج الإحصائية .

- عقد دورات تصميم المواقع ونشرها.
- عقد دورات في مجال إدارة الشبكات.
- عقد دورات في إدارة قواعد البيانات.
- عقد دورات في استخدام الحواسيب الشخصية (PC) بكفاءة عالية واستخدام البرامج المتقدمة مثل WINDOWS XP متقدم ، EXCC متقدم و WORD متقدم وبرامج قواعد البيانات .
- عقد دورات في تطبيقات الـ GIS .
- عقد دورات متخصصة لمنتسبي تكنولوجيا المعلومات وتحدد ضمن الإحتياجات الآنية والمستقبلية.
- عقد دورات في البرامج السكانية مثل الإسقاطات السكانية و كيفية بناء جداول الحياة
- عقد دورات في استخدام أجهزة الإدخال اليدوي (POPA) .
- عقد دورات في استخدام برامج الإدخال للمسوح من قبل جميع المحافظات وإرسالها عن طريق الانترنت (البريد الالكتروني) الى المديريات الفنية .
- عقد دورات في استخدام الانترنت .
- عقد دورات في تنمية المهارات الأساسية في استخدام الحاسبات للموظفين الجدد .
- عقد دورات في استخدام برامجيات مضادات الفايروسات.
- عقد دورات في تنمية الموارد البشرية.
- عقد دورات في استخدام نظم الإدارة الجيدة.
- عقد دورات في الحسابات والمالية.

3.3.5.4 تطوير وتحديد العلاقة مع إقليم كردستان

إن العراق الجديد بنظامه الفيدرالي أحدث واقعاً مختلفا عما سبق حيث توجد إستقلالية شبه واسعة لبعض المحافظات وإقليم كردستان ، كما أن قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم عزز هذه الحقيقة والتي أوجبت التعامل معها بدقة وحرص في كافة الميادين وبغض النظر عن إن العمل الإحصائي عمل جماعي اتحادي نص عليه الدستور وألزم الجميع بالإلتزام به إلا إننا نلاحظ ضعف تعاون إقليم كردستان وتراخي إستجابة البعض منهم ، ولهذا يجب الإهتمام بشدة بهذه الناحية مما يعني ضرورة التركيز على التعاون والتنسيق والتفهم لكل من المركز والأقاليم لإحتياجات بعضهما للأخر، حيث لايعتبر أي مسح شاملاً ما لم يتضمن كافة أنحاء العراق ، وكذلك الحال بالنسبة لإقليم حيث لايمكن لأية دولة أو منظمة دولية أن تعترف بمسوحات الإقليم إلا عبر بوابة الدولة العراقية ومن هنا تتضح المصلحة المتبادلة بين الجهتين (مركز وأقاليم) والتي تعني التفاهم والتناغم والتنسيق المستمر.

وبذلك يجب العمل على مسألة التواصل والربط بين وزارات الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان لضمان الشمول في التغطية الإحصائية لما في ذلك من أثر كبير على دقة البيانات الإحصائية المنتجة على المستوى الوطني والإقليمي.

3.3.5.5 التخصيصات المالية المقترحة لتنفيذ الخطة الستراتيجية

أن المصدر الأساسي والمستدام للتمويل يأتي من الجهات الحكومية بالدرجة الأساس وعليه فإن التزام الحكومة بتوفير الموارد المالية الكافية لا يجعل من السهل تنفيذ الخطط والبرامج مع التأكيد على ان الدعم الدولي والمساعدات التي يقدمها المانحون قد توفر موارد بتنفيذ بعض الخطط والبرامج ولكنها لن تكون بديلا عن الدعم الحكومي طويل الأمد .

كما أن الجهود التي تبذلها الجهات الخارجية تصبح عديمة الجدوى بدون تدخل حكومي يتبنى عملية بناء نظام إحصائي وطني مستدام تمكن من تحقيق نتائج ملموسة على المدى الطويل.

ويأتي دور العاملين في المجال الإحصائي وحسن اختيارهم وتدريبهم وضمان المستوى الجيد للإجور والرواتب كأحد الأسباب اللازمة لإنجاح تطبيق الستراتيجية ويمكن ضمان ذلك من خلال المخصصات المجزية التي تقدمها لهم. ويجب أن نقر انه من الصعوبة وضع ميزانية تقديرية لتكاليف تنفيذ الخطة الستراتيجية للإحصاء في ظل الظروف الحالية وذلك لعدم ثبات مستوى الأجور والرواتب منذ عام 2003.

ولان هذه التكاليف تواجه ارتفاع غير محسوب وخاصة في أبواب الرواتب والمخصصات فنرى من الحكمة ان يؤجل موضوع تحديد ميزانية تتناول هذه التفصيلات خصوصا ان مشروع التعداد العام للسكان سوف يوفر الكثير من الفرص في مجال بناء بنية تحتية جيدة في شراء الأجهزة والحواسيب وبناء شبكات وتوفير الأثاث المناسب إضافة إلى تطوير القدرات الإحصائية والفنية. ومع مراعاه الحاجة الى التطوير والتدريب في مجالات عديدة وملاحظة ان التوجه في بناء القدرات في كافة مرافق الجهاز الإحصائي (مركز ومحافظات) إضافة الى تطوير المهارات في الوزارات والجهات المزودة بالبيانات. وفي أدناه جدول يبين التخصيصات المالية المقترحة لتنفيذ الخطة لتحقيق الأهداف الستراتيجية .

جدول 35: التخصيصات المالية المقترحة لتنفيذ الخطة الستراتيجية

الهدف	المبلغ (مليون دينار)
1. تلبية الحاجة إلى البيانات وتحديد الأوليات. وهي المهمة الأساسية للجهاز المركزي للإحصاء	2500
2.بناء القدرات الإحصائية والتنظيمية (التدريب والتأهيل) للعاملين في مركز الجهاز وفي اقسام الإحصاء بالوزارات .	2500
3. تعزيز مبدأ العمل اللا مركزي في أجهزة الدولة .	500
4.تطوير المنهجية ومعايير جودة البيانات.(تشكيل لجان لدراسة المنهجيات ومن ثم التطبيق والمراقبة على التنفيذ)	500
5. إنشاء قاعدة للبيانات الإحصائية	1500
6. تطوير اساليب العمل الميداني.	1500
7. تطوير المحافظات ولا مركزية العمل الإحصائي .(استحداث شعبة الحاسبة والمعلوماتية ، المكتبة الإحصائية...)	3000
8. تطوير البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات	1000
9.إنشاء مركز وطني لنظم المعلومات الجغرافية في الجهاز.	1000
10. ربط الشبكات الداخلية لتناقل البيانات بين المديريات كافة في الجهاز	500
11. ربط مديريات الإحصاء في المحافظات بشبكة اتصالات	500
12. تطوير الأبنية والإنشاءات في المحافظات وفروعها	30000
13. تطوير منظومات العمل الفني	1000
14. ترميم وإعادة تأهيل مديريات الإحصاء في مراكز المحافظات	3000
14. توثيق ونشر البيانات وفق البرامجيات الحديثة (Meta data) .	1000
المجموع	50000

3.3.6 مراقبة التنفيذ وقياس التقدم

تتميز الستراتيجية الوطنية للإحصاء بأنها ذات خصوصية محددة لكل دولة قامت بتبنيها مع ضرورة الالتزام بالخطوط العريضة والأسس المتفق عليها في دليل التنظيم الإحصائي المعتمد من قبل الأمم المتحدة وقد انطبق الحال على الستراتيجية التي يعدها العراق لتطوير نظامه الإحصائي فالنظام الإحصائي العراقي من الأنظمة العريقة في المنطقة ويتجاوز عمره السبعين عاماً وقد مر بظروف ومحن عديدة قد يكون له تأثير في تعثر تطوره وخاصة في العقد الأخير من القرن الماضي الذي حصلت فيه طفرة نوعية في مجال التعامل التقني ورغم ذلك فالجهود مستمرة وصادقة من اجل النهوض ومواكبة التطور خاصة ان الجهاز مقبل على تنفيذ التعداد العام للسكان والذي له تأثير إيجابي في مسيرة تطور العمل الإحصائي.

ففي عام 2009 سيقوم الجهاز المركزي للإحصاء بتنفيذ عملية التعداد العام للسكان وكما هو معروف فإن عملية بهذه الضخامة والشمول وإضافة لما توفره من قاعدة بيانات شاملة بالسكان والمساكن فهي تتيح الفرصة لإعادة تجهيز وتطوير وتأهيل البنية التحتية للجهاز المركزي للإحصاء إضافة إلى تطوير كوادره وإكسابهم الخبرة والمعرفة والتجربة العملية في تأدية هكذا نوع من التعدادات الضخمة التي يعول عليها الكثير. ولو تمكن

وقد أعدت خطة العمل للتعداد منذ فترة طويلة مع ملاحظة أجراء التعديلات والتطوير عليها حسب المستجدات والظروف المحيطة ولأننا نأمل الكثير من التعداد العام للسكان باعتباره عملية إعادة تجديد وتنشيط للعمل الإحصائي بشقيه المادي والبشري فإننا نتوقع توفر ما يلي:

1. بناء شبكات ربط للحاسبات في المركز والمحافظات
2. ربط مديريات في المحافظات بشبكة اتصالات
3. تفعيل عمل نظم المعلومات الجغرافية وتطويره
4. التجهيز المكتبي من الأثاث وكذلك السيارات لمديريات الإحصاء في المراكز والمحافظات
5. تعزيز القدرات الفنية للموظفين في مجال الحاسبات والبرمجيات وأساليب العمل الميداني والمكتبي.

وبعد الانتهاء من إعداد الخطة الستراتيجية الخمسية للعمل الإحصائي وإقرارها من قبل الجهات العليا فإن عملية البدء بتنفيذها واستمرارية العمل على ذلك تعتمد بصورة كبيرة على توفير المصادر المالية ولن يكون ذلك ممكناً إلا بالتزام الحكومة . إذ إن تخصيص مبالغ تشغيلية بالكاد يغطي الأعمال الإحصائية الجارية ولن تؤدي إلى التنفيذ الذي نطمح إليه وإنما يجب إن يكون هنالك التزام حكومي متمثل في تطوير القدرات وتدفق التجهيزات الحديثة بما في ذلك الحواسيب والبرمجيات الجاهزة (إضافة إلى استمرار التدريب) على أحدث الأساليب المتبعة في الأعمال المماثلة وبالمقابل فإن الدعم الحكومي يجب إن يقابله عرفإن من الجهاز الإحصائي بالقيمة والتقدير الذي حظي به وذلك باصدار البيانات التي تتصف بالدقة والموثوقية والحيادية ، وبالتالي العمل الجاد للاستفادة من الفرص المتاحة وتعزيزها. وان من أهم مقومات نجاح تنفيذ الخطة الستراتيجية هي التعاون الكامل بين الجهاز المركزي للإحصاء وبقية المساهمين في العمل الإحصائي في الوزارات والجهات الأخرى كالبنك المركزي العراقي ووزارة المالية.

إن عملية تنفيذ أي مشروع يمكن إن تواجه نوع من القصور والانحراف لأسباب كثيرة ويأتي دور الرقابة والتقييم في رصد الحالات السلبية التي تواجه عملية التنفيذ ومحاولة التقليل من مخاطرها على مجمل المشروع ولو أفترضنا إن الدعم المادي الحكومي سيستمر نظراً إلى نية الدولة في بناء مؤسسات مقتدرة وحاجتها الحقيقية إلى بيانات رصينة ، ولأن العمل الإحصائي عملاً مهنياً غير متأثر بحالة معينة ، فإن علينا اغتنام الفرصة المتاحة للمضي قدماً في تنفيذ مشروع الخطة الستراتيجية. هناك معوقات محتملة أثناء التنفيذ يمكن إيجازها بالآتي:

1. عدم قدرة بعض العناصر في الجهاز الإحصائي على استيعاب التغيير الذي يحدثه استخدام التقنيات الحديثة.
2. ضعف التنسيق والتعاون بين الجهات المزودة والمنتجة للبيانات.

ولهذا ينبغي ان يكون هناك برنامج لتقييم مدى الاستفادة من الدورات التدريبية (داخل وخارج العراق) وقياس ذلك وتقويم القصور أو الإخفاق الذي قد يصاحب العملية كأن يكون مثلاً بعدم اختيار العناصر الكفوءة أو عدم إدخال المتدرب في الدورة المناسبة من حيث (المضمون ، المستوى ، قابلية المتدرب أو حتى مستوى المتدربين أو اللغة المستخدمة في الدورة المعينة) . بالإمكان تصميم استمارة لرصد هذا الموضوع.

وكما يمكن قياس مدى رضا المستخدمين من خلال استمارة تصمم ورقياً أو على الموقع الالكتروني لمعرفة قناعتهم وثقتهم بالبيانات وكذلك تحديد احتياجاتهم ويمكن مراقبة سرعة الإنجاز ونشر التقارير مع مراعاة الدقة اذ إن هذا المؤشر يعطي أكثر من دليل على دقة البيانات ودقة التنفيذ من الناحية الفنية والإدارية . ومن الممكن قياس ومراقبة تنفيذ مشاريع الأبنية وسرعة وكفاءة إنجازها يجب التركيز على قياس مدى التقدم في مديريات الإحصاء في المحافظات، فبالرغم من إن العمل الميداني ذو طبيعة مختلفة إلا أنه يجب إن يكون للباحث الميداني معرفة وإطلاع على كيفية استخراج النتائج وتحليلها. وكما هو معمول به حاليا يمكن تقديم تقرير شهري عن مدى التقدم وكذلك فصلي وأخر سنوي يكون شامل ويناقش على كل المستويات والذي ربما قد يصاحبه أجراء تعديل أو تحوير على خطة العمل والتنفيذ.

4. الفصل الرابع : تنفيذ الستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء في العراق

4.1 : إجراءات تنفيذ الستراتيجية

أ. إعادة الهيكلة

تنص المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة على إستقلالية الجهاز وعدم إرتباطه بوزارة محددة إذ يستحسن أن يرتبط الجهاز المركزي للإحصاء بأعلى سلطة تنفيذية (مجلس الوزراء) أو بوزير التخطيط كجهة إرتباط مباشرة .

ولأغراض تنظيمية وترسيخ أسس العمل الإحصائي يحدد قانون الإحصاء التشريعات الضرورية لتنظيم العمل الإحصائي وتحديد الهيكل التنظيمي لتشكيلات الجهاز بما يضمن مركزية واستقلالية العمل الإحصائي وتنفيذه لكافة المجالات والأنشطة الإحصائية والإقتصادية. حيث يجب إعادة الهيكل التنظيمي ليتضمن كافة التشكيلات الحديثة المناسبة للعمل الإحصائي وحسب الحاجة الفعلية وبما يضمن تلبية كافة الإحتياجات من البيانات والمعلومات الإحصائية، وتوفير القوى العاملة المناسبة ،وقد تم اقتراح التشكيلات الآتية كما في المخطط 8 :

1. المجلس الأعلى للإحصاء والسياسات السكانية ، ويتألف من مجموعة من اللجان تقابل الوزارات القطاعية والمديريات الفنية في الجهاز.
2. دائرة عامة للنشر وترويج البيانات تتكون من المديريات :
   - المطبعة.
   - النشر الألكتروني.
   - النشر والترويج.
   - الإعلام.
3. دائرة عامة لشؤون المحافظات وتتكون من المديريات:
   - الأطر الإحصائية.
   - الهندسة والصيانة.
   - الشؤون الإدارية والمالية.
   - الشؤون الفنية.
4. المركز الوطني لنظم المعلومات الجغرافية.
5. وحدة التحليل الإحصائي في مركز التدريب والبحوث الإحصائية
6. وضمن دائرة الشؤون الفنية استحداث المديريات الآتية:
   - مديرية إحصاءات البيئة.
   - مديرية إحصاءات التنمية البشرية .
   - مديرية الأرقام القياسية.
7. مركز السيطرة النوعية

مخطط 8 : الهيكل التنظيمي المقترح للجهاز المركزي للإحصاء

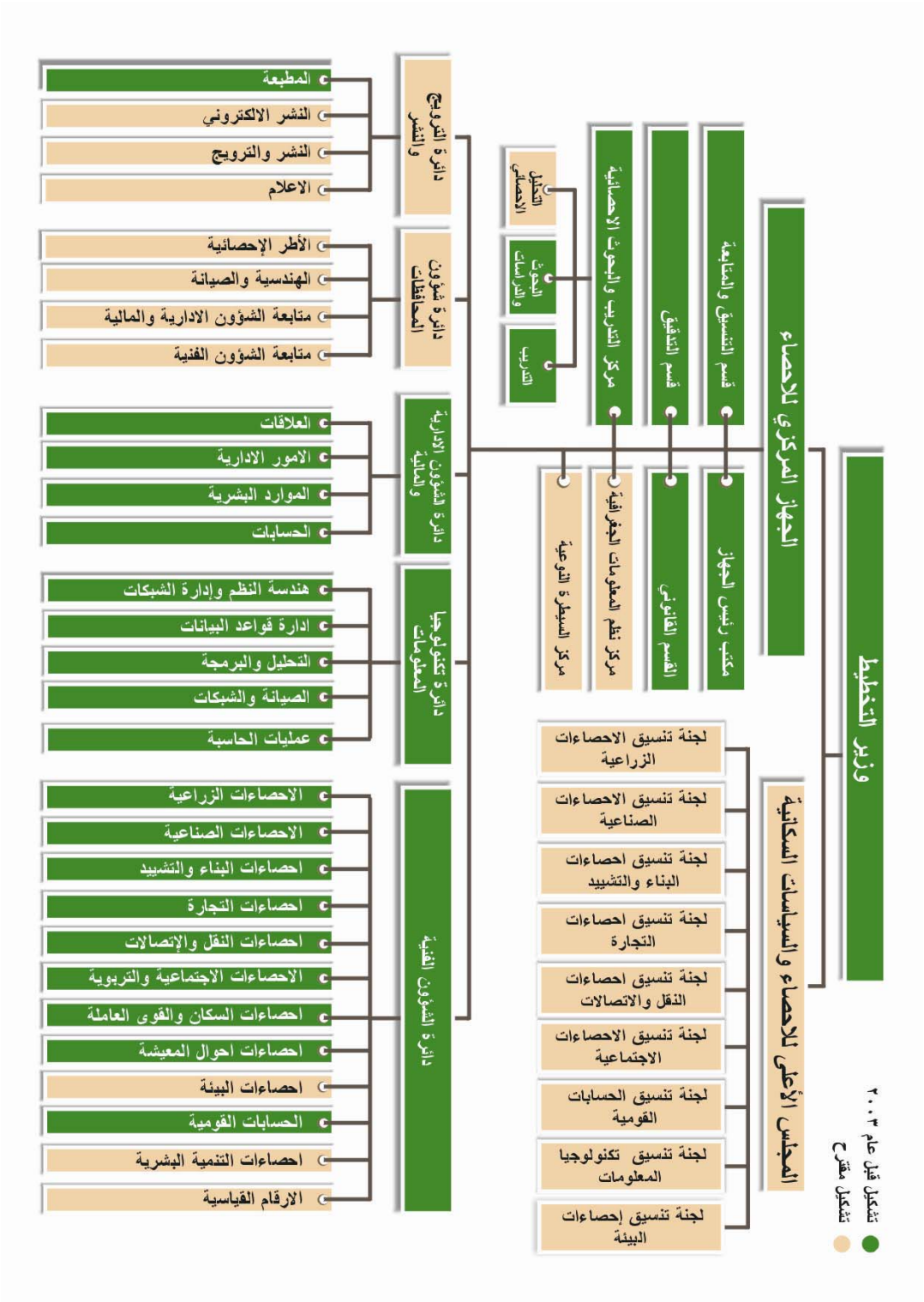

ب. تأسيس المجلس الأعلى للإحصاء والسياسات السكانية

وهو مجلس إستشاري يرعاه وزير التخطيط ويرأسه رئيس الجهاز المركزي للإحصاء.

يتألف المجلس من السادة وكلاء الوزارات أو المدراء العامين في المؤسسات الحكومية وأجهزة الدولة المنتجة للبيانات ، الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، مؤسسات القطاع الخاص(غرفة التجارة ، اتحاد الصناعات ، ... الخ) ، والمستخدمين الرئيسيين للمؤشرات الإحصائية، وتتحدد مهمة المجلس الأعلى للإحصاء بما يلي:

- وضع سياسة سكانية قائمة على مبادئ الدستور وخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- دعم النظام الإحصائي الوطني والجهاز المركزي للإحصاء لبذل أقصى الجهود لتحقيق الأهداف الستراتيجية للعمل الإحصائي.
- العمل كجهة محايدة لتحقيق الإجماع و المشاركة في وضع الحلول لمشاكل جودة البيانات بالإضافة إلى المساعدة في تحقيق التوازن و تحديد الأولويات في الطلب على البيانات الإحصائية .
- تقديم الاستشارات وتسهيل مهمة انسيابية البيانات بين منتجي ومستخدمي البيانات.
- كسب تأييد متخذي القرار وصانعي السياسات الإقتصادية والإجتماعية من خلال مساهمة المجلس في المراقبة والتقييم للبيانات والمؤشرات الإحصائية.
- العمل على نشر الوعي الإحصائي بين متخذي القرارات وواضعي السياسات بشأن أهمية استخدام البيانات الإحصائية كأساس في وضع السياسات العامة واتخاذ القرارات من خلال توفير البيانات الإحصائية على درجة عالية من الشمول والدقة عن مختلف الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

ج. تطوير القيادة والإدارة والكوادر الفنية

إن نجاح المؤسسة يعتمد على قدرة القيادة على حشد الموارد البشرية والمادية المتاحة والمساهمة بشكل فاعل في رفع مستوى كفاءة العاملين وتطوير وبناء قدراتهم الفنية لتحقيق أهداف النظام الإحصائي التي تساهم في تحقيق الرضا الوظيفي وتطوير المؤسسة ومنتجاتها ويتطلب تطوير القيادة تنفيذ ما يلي:

- الإطلاع على التجارب الدولية والإقليمية في مجال تدريب القيادات العليا في الأجهزة الإحصائية وإستقدام الخبراء المختصين لإدارة الموارد البشرية والتنظيم الإحصائي.
- وضع خطة منطقية وواقعية توجه الأفعال والإجراءات وتعظم المساهمة في تحقيق الأهداف المطلوبة.
- خلق ثقافة مؤسسية تدعم نشاط النظام الإحصائي وتحقق الإفادة الكاملة من موارد المؤسسة.
- تطوير وتنفيذ نظام للمراقبة وتقييم الأداء المؤسسي.

د. تطوير أساليب ومنهجية العمل الإحصائي وطرق إنتاج البيانات

يجب مواكبة التطورات الحديثة في مجال إعداد التقارير وطرق إنتاج البيانات وتحسين أساليب العمل الإحصائي وذلك من خلال:

- المراجعة المستمرة للتعليمات الخاصة بالإستمارات وآلية جمع البيانات ومصادرها وأساليب إختيار العينة وطرق معالجة البيانات وتحليلها (Meta Data).
- تقليل الفترة الزمنية بين مرحلة العمل الميداني وإدخال البيانات وإصدار التقارير بإعتماد الأساليب الصحيحة للتحليل الإحصائي وعلم الإحصاء والتقنيات الحديثة.

هـ. سد الفجوات في المنتجات الإحصائية

إن تحقيق أهداف الخطة الستراتيجية يتطلب زيادة التغطية والشمول لكافة الأنشطة وذلك من خلال :

- تطويع ومواءمة ودمج الأهداف الإنمائية وستراتيجية التنمية الوطنية والأهداف الخاصة بإحصاءات النوع الإجتماعي مع الستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء.
- التوسع في مستوى التغطية حسب التقسيمات الإدارية وعلى مستوى أصغر وحدة إدارية.
- التوسع في مستوى التغطية حسب دورية إعداد ونشر البيانات حيث تتطلب بعض الإحصائيات إنتاجها شهرياً.
- تضمين الإحصائيات لكافة الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والديموغرافية والبيئية وغيرها بمؤشرات إحصاءات النوع الإجتماعي (Gender: الخاصة بتمكين المرأة والرجل في المجتمع).
- إعتماد منظور النوع الإجتماعي في جميع مراحل عملية إنتاج البيانات في النظام الإحصائي في الوزارات وأجهزة الدولة.
- حث الوزارات وأجهزة الدولة غير المرتبطة بوزارة على وضع ستراتيجيات للعمل الإحصائي القطاعي بالتنسيق المستمر مع الجهاز المركزي للإحصاء لتلبية كافة الإحتياجات وتوفير قاعدة البيانات الرصينة لمتخذي القرارات.

و. تطوير التدريب والتأهيل وتنمية القدرات الإحصائية

- **التدريب والتأهيل**: ولغرض وضع خطة إستراتيجية للتدريب والتأهيل للكوادر الفنية والإدارية وتكنولوجية المعلومات من خلال برامج تدريبية لتنمية وتطوير القدرات، وعقد دورات تدريبية وورش عمل لرفع مستوى المهارات التطبيقية سيجري التركيز على المواضيع الآتية خلال سنوات الستراتيجية 2010- 2014 .

- عقد دورات في فروع الإحصاء التطبيقي (الإحصاء الزراعي، الصناعي، الاجتماعي ... الخ)
- عقد دورات في الإحصاء الوصفي و الاستقرائي.
- عقد دورات في تقنية العينات.
- عقد دورات في مجال التحليل الإحصائي باستخدام البرامج التطبيقية مثل SPSS, MINTAB, STATA وغيرها من البرامج الإحصائية.
- عقد دورات تصميم المواقع ونشرها.
- عقد دورات في مجال إدارة الشبكات.
- عقد دورات في إدارة قواعد البيانات.
- عقد دورات في استخدام الحواسيب الشخصية (PC) بكفاءة عالية واستخدام البرامج المتقدمة مثل WINDOWS,XP ، EXCC و WORD متقدم وبرامج قواعد البيانات.
- عقد دورات في تطبيقات الـ GIS .

- عقد دورات متخصصة لمنتسبي تكنولوجيا المعلومات وتحدد ضمن الإحتياجات الآنية والمستقبلية.
- عقد دورات في البرامج السكانية مثل الإسقاطات السكانية و كيفية بناء جداول الحياة.
- عقد دورات في استخدام أجهزة الإدخال اليدوي (PDA).
- عقد دورات في استخدام برامج الإدخال للمسوح من قبل جميع المحافظات وإرسالها عن طريق الانترنت (البريد الالكتروني) للمديريات الفنية .
- عقد دورات في استخدام الانترنت .
- عقد دورات في استخدام برامجيات مضادات الفيروسات.
- عقد دورات في تنمية الموارد البشرية.
- عقد دورات في استخدام نظم الإدارة الجيدة.
- عقد دورات في الحسابات والمالية.

- **تنمية القدرات الإحصائية**، من خلال :

1. تنمية الموارد البشرية وسد النقص في الكادر الإحصائي المؤهل وذلك عن طريق؛
   - استقطاب حملة الشهادات العليا والموظفين المتميزين وتحفيزهم على البقاء مما يتطلب تطوير عملية اختيار الموظفين وملء الوظائف الشاغرة .
   - مساهمة الجامعات ومراكز البحث في تدريب الإحصائيين وإعداد بحوث ودراسات مشتركة مع العاملين في الجهاز المركزي للإحصاء.
   - مراجعة وتطوير الهيكل التنظيمي للجهاز وأقسام الإحصاء في الوزارات ليتناسب مع التطورات المتجددة في مجال التكنولوجيا والإحتياجات المختلفة للعمل الإحصائي.
2. زيادة الدعم المالي للأنشطة الإحصائية :
   - زيادة التخصيصات المالية للنظام الإحصائي.
   - تقديم الاستشارة الفنية الإحصائية والمعلومات والتقارير الإحصائية مقابل مردود مادي يدعم العمل الإحصائي محلياً ودولياً.
3. تطوير البنية التحتية
   - الاستمرار في توفير أجهزة الحاسوب والبرمجيات وتحديثها مما يساعد على تطوير مهارات العاملين في مجال الإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.
   - تطوير الأبنية للوحدات الإحصائية التابعة للجهاز بما يوفر البيئة الملائمة للعمل الإحصائي.

ز. تطوير وتحديد العلاقة مع إقليم كردستان

إن العراق الجديد بنظامه الفيدرالي أحدث واقعاً مختلفا عما سبق حيث توجد إستقلالية شبه واسعة لبعض المحافظات وإقليم كردستان ، كما أن قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم عزز هذه الحقيقة والتي أوجبت التعامل معها بدقة وحرص في كافة الميادين . وعلى الرغم من إن العمل الإحصائي عمل جماعي اتحادي نص عليه الدستور وألزم الجميع بالالتزام به مما يعني ضرورة التركيز على التعاون والتنسيق والتفهم لكل من

المركز والأقاليم لإحتياجات بعضهما للأخر، حيث لايعتبر أي مسح شامل ما لم يغطِ كافة أنحاء العراق ، ومن هنا تتضح المصلحة المتبادلة بين الجهتين (مركز وأقاليم) والتي تعني التفاهم والتناغم والتنسيق المستمر.

وبذلك يجب العمل على مسألة التواصل والربط بين وزارات الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان لضمان الشمول في التغطية الإحصائية لما في ذلك من أثر كبير على دقة وشمولية البيانات الإحصائية المنتجة على المستوى الوطني والإقليمي.

ح. إنشاء المركز الوطني لنظم المعلومات الجغرافية

وفق الرؤية المقترحة لستراتيجية بناء المركز الوطني لنظم المعلومات الجغرافية وما هو مخطط ومتفق عليه بوثيقة بناء مركز وطني لنظم المعلومات الجغرافية في الجهاز المركزي للإحصاء– وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (حيث يعتبر الجهاز هو المرجع الرئيسي المعتمد لتوفير وتجهيز البيانات والمعلومات والمؤشرات وقواعد البيانات المعتمدة في مؤسسات الدولة والجهات الأخرى)، فقد تم كمرحلة أولى بناء مديرية نظم المعلومات الجغرافية في الجهاز حاليا لتكون نواة لهذا المركز، و تم تنفيذ أهم ما مخطط له في المرحلة الأولى (2004- 2008) وهو:

- بناء القدرات المحلية في مجال نظم المعلومات الجغرافية والتحسس النائي.
- تجهيز المركز بالبرمجيات والأجهزة والتقنيات وفق ما مخطط له لبناء مركز وطني لنظم المعلومات الجغرافية.
- دعم بناء البنية التحتية للمعلومات الجغرافية.

وبناءاً على ما تم إنجازه في المرحلة الأولى من ستراتيجية بناء المركز الوطني لنظم المعلومات الجغرافية في الجهاز نقترح تحديد المهام الآتية للمرحلة الثانية (2009- 2013):

1. الشروع بتأسيس البنية التحتية للمعلومات الجغرافية، وذلك من خلال:
   - تأسيس إطار عمل لقواعد البيانات الجغرافية.
   - تقييس المعلومات الجغرافية.
   - تحديد صلاحيات ومحددات التصريح بالبيانات.
   - بناء هيكل المعلومات.
2. تأسيس معيارية موحدة للبيانات (توحيد المقياس للبيانات).
3. التنسيق مع الوزارات و المؤسسات الحكومية ذات العلاقة لإزالة الاستثمار المتكرر في بناء قاعدة البيانات والنظام في مؤسسات الدولة.
4. بناء القدرات الفنية التي تخدم هذا المجال (التدريب والتعليم والخبرة العملية).
5. تنفيذ مشاريع حسب الاحتياجات والإمكانيات المتوفرة من أجل كسب الخبرة للكادر المتدرب تنفذ فيها الفقرات الآتية:
   - جمع وإدارة ومعالجة وتحليل البيانات المكانية.
   - العثور على المواقع المناسبة لإنجاز هدف ما، إعتمادا على شروط ومعايير محددة من قبل المستفيد.
   - الإستعلام عن خصائص معالم الخريطة.

- إنتاج الخرائط العامة بأنواعها.
- إنتاج الخرائط الإحصائية بأنواعها.
- عمل الدراسات الخاصة لإلقاء الضوء على الدور الفعال لنظم المعلومات الجغرافية في
- تنفيذ المسوح والتعدادات وإدارتها.
- عمل الدراسات الخاصة لإلقاء الضوء على الدور الفعال لنظم المعلومات الجغرافية في التنبؤ والتقدير لبيانات و مؤشرات إحصائية باستخدام تقنيات التحسس النائي مثل إنتاجية المحاصيل الحقلية والمساحة المزروعة وغيرها من التطبيقات الخاصة في هذا المجال.
- عمل الدراسات الخاصة لإلقاء الضوء على الدور الفعال لنظم المعلومات الجغرافية في التحليل الإحصائي للبيانات المكانية.
- تنفيذ مشاريع تجريبية للدراسات المعدة.
- دعم بناء الأرض الرقمية.

كما نقترح تعديل الهيكل التنظيمي للمركز للمرحلة الثانية (2009- 2013) بتحديد تشكيلاته ومهامها وفق المخططين 9 و 10.

مخطط 9 : مقترح مركز وطني لنظم المعلومات الجغرافية في الجهاز

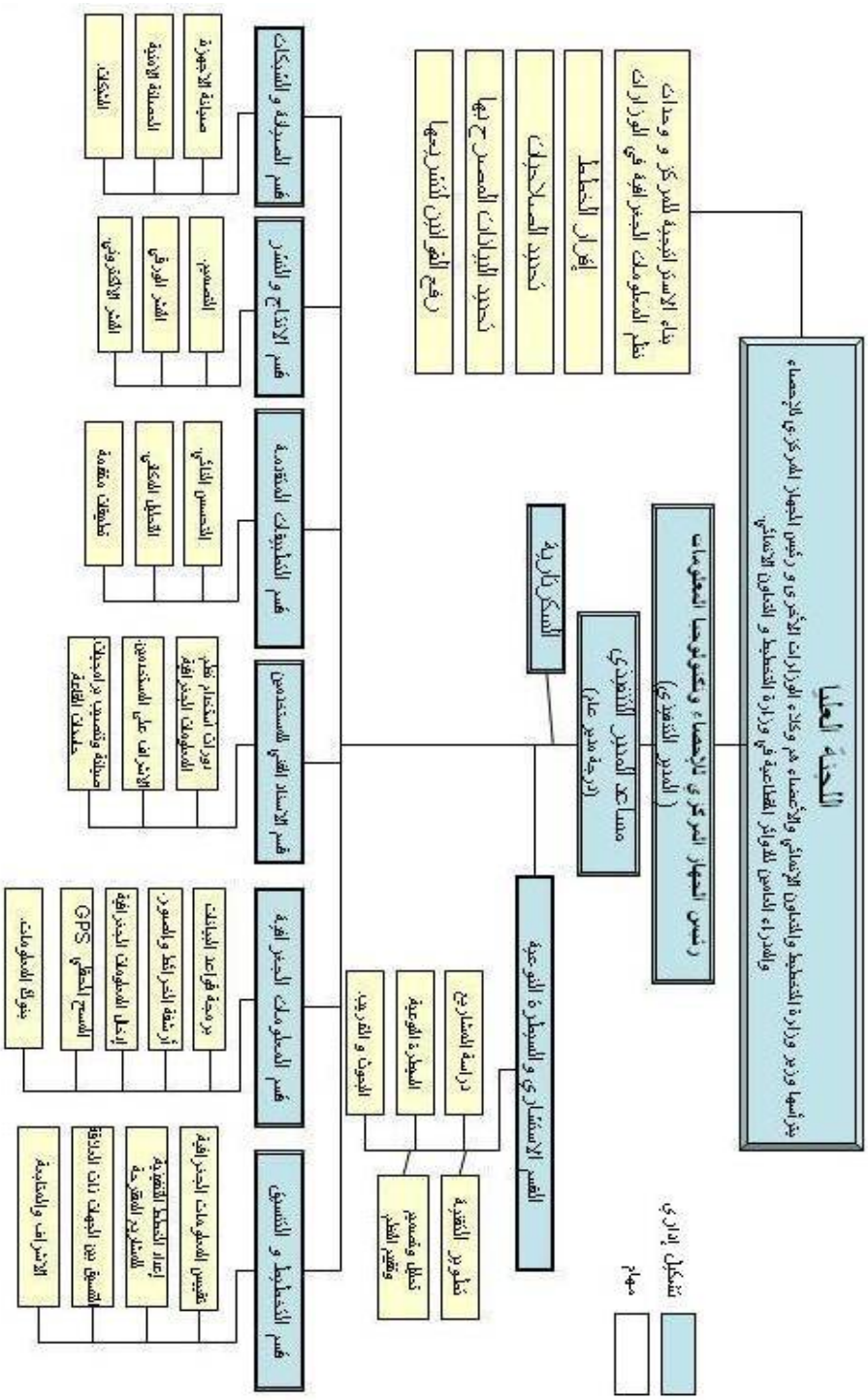

مخطط 10 : تحديد الأجهزة (المتوفرة حالياً) لأقسام المركز الوطني لنظم المعلومات الجغرافية

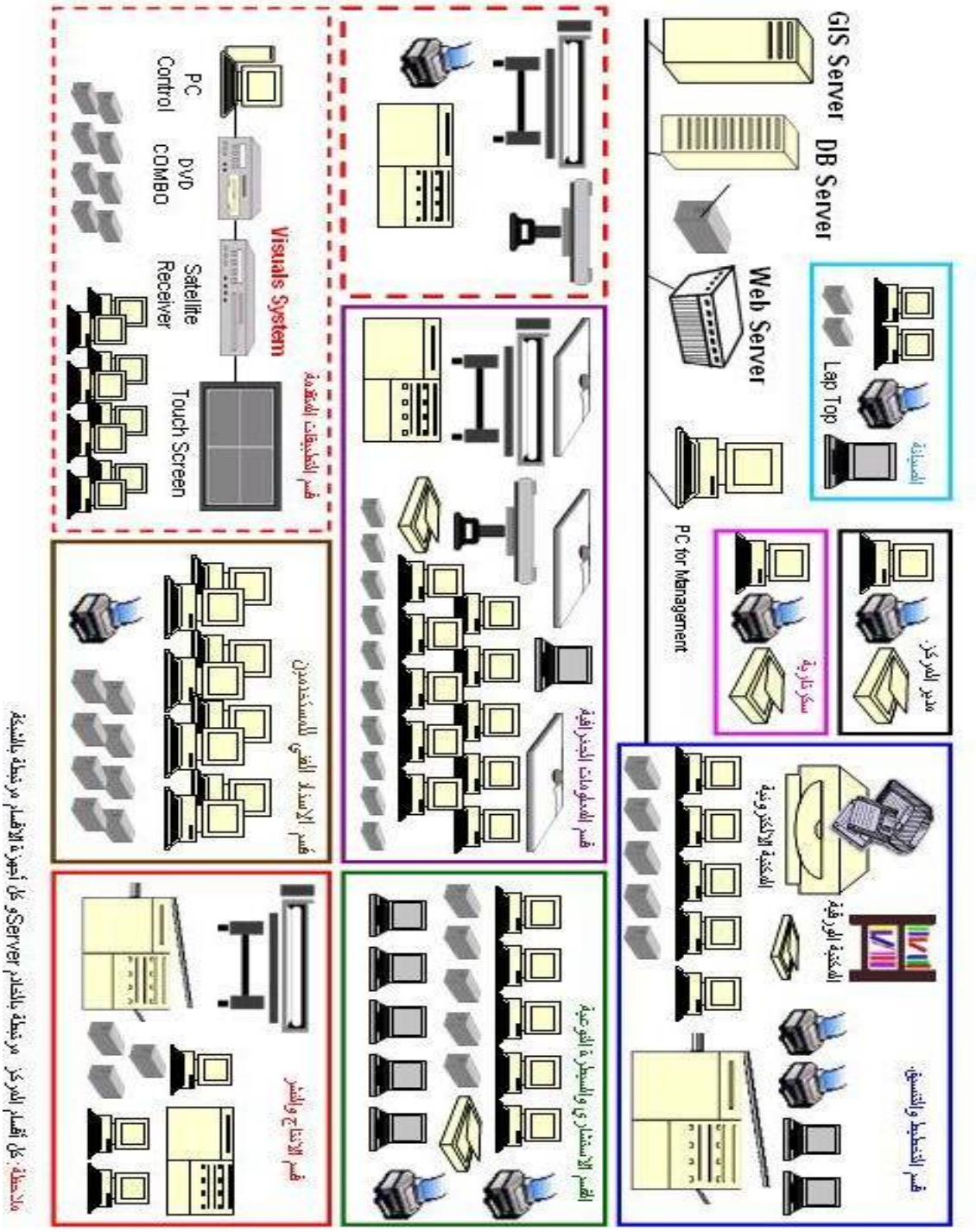

ملاحظة: كل أقسام المركز مرتبطة بالخادم Server وكل أجهزة الأقسام مرتبطة بالشبكة

- **مهام قسم الاستشارات والسيطرة النوعية**
  - عمل دراسة جدوى للمشاريع.
  - إعداد الخطط التنفيذية للمشاريع المقترحة.
  - دراسة وتنفيذ خطط التدريب والبحوث.
  - التنسيق بين الجهات ذات العلاقة.
  - تنفيذ عمليات السيطرة النوعية.
  - تحليل وتصميم وتقييم نظم المعلومات الجغرافية المستخدمة في المديرية (المركز).
  - تطوير تقنيات نظم المديرية(المركز).

- **مهام قسم التخطيط والتنسيق**
  - التنسيق وإعداد الخطط الخاصة بالمركز.
  - التنسيق في تنفيذ (خطة العمل، خطة التدريب، خطة التطوير).
  - إنشاء قاموس بيانات المعلومات الجغرافية وتوحيد المسميات والرموز وتقييسها.

- **مهام قسم المعلومات الجغرافية**

1) تصميم هيكلية قواعد البيانات الجغرافية من خلال:
   - ✓ التنسيق مع المديريات المعنية في الجهاز وتشكيلات الوزارة والوزارات المؤسسات الحكومية الأخرى لتحديد المعلومات والبيانات التي ستتضمنها القاعدة وتحديد الأولويات.
   - ✓ إعداد دليل الوحدات الإدارية وأدلة الترميز الموحدة وتوحيد المصطلحات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتعميمها على مصادر جمع البيانات في القطاع العام والخاص.
   - ✓ التنسيق مع مديرية قواعد البيانات ومديرية التحليل والبرمجة في الجهاز المركزي للإحصاء وتشكيلات الحاسبة في بقية الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تعتبر مصدر لقاعدة البيانات لتوحيد أسماء المتغيرات المتعلقة بقواعد البيانات المكانية مع التوصيف الخاص بهذه المتغيرات.
2) يراعى عند تصميم هيكلية قواعد البيانات المكانية توفير إستقلالية هذه البيانات، إي إذا حدث أي تغيير في البرامج لا يؤدي إلى تغيير في قواعد البيانات ، والعكس بالعكس.
3) معالجة البيانات المكانية وجمعها لغرض تهيئتها لقواعد البيانات الجغرافية:
   - ✓ إجراء تحويلات البيانات حسب التصنيفات المعتمدة في قاعدة بنك المعلومات الجغرافية.
   - ✓ إعداد وجمع وتحديث البيانات من مصادرها المختلفة .
   - ✓ تكامل كافة البيانات المكانية مع بعضها من خلال ربط المسوح والدراسات التي يجريها الجهاز والجهات ذات العلاقة بعضها مع بعض في قاعدة بيانات موحدة، وإضافة

طبقات الخرائط النقطية الجديدة والمحدثة من قبل كادر المركز او تشكيلات نظم المعلومات الجغرافية في بقية الوزارات .

- ✓ تقليل تكرار البيانات المكانية المخزونة ، وذلك من خلال توحيد الملفات المتعددة وإنتاج ملف تجميعي واحد كذلك الحال بطبقات الخرائط الرقمية والصور الفضائية المخزونة على الخادم.

4) توفير الأمن والسرية للبيانات والمعلومات المكانية، بحيث تقدم الحماية الجيدة للبيانات، ولا يستطيع أي مستخدم للبيانات إلا بالإطلاع على البيانات المخول له بها وذلك من خلال :
   - ✓ تشفير البيانات.
   - ✓ تحديد الصلاحيات.
   - ✓ إستخدام القوانين والقيود.
   - ✓ إستخدام أوامر الأمن والسرية في لغة الإسترجاع SQL.
   - ✓ إستخدام الجداول الإفتراضية في الأمن والسرية.
5) العمل على إدامة قواعد البيانات الجغرافية وذلك من خلال:
   - ✓ الصيانة التصحيحية.
   - ✓ الصيانة التكييفية أو التعديلية.
   - ✓ الصيانة الأدائية.
   - ✓ الصيانة الوقائية.
6) فهرسة وأرشفة المعلومات الجغرافية وملفات البيانات الجغرافية وذلك من خلال:
   - ✓ أرشفة الخرائط النقطية.
   - ✓ أرشفة الخرائط الورقية.
   - ✓ أرشفة الصور الفضائية.
   - ✓ أرشفة ملفات قواعد البيانات المكانية.
7) إدخال المعلومات الجغرافية ، وذلك في المجالات الآتية:
   - ✓ تحديث وإستكمال قواعد المعلومات الجغرافية
   - ✓ إدخال المعلومات الجغرافية الأساسية للخرائط النقطية.
   - ✓ المسح الحقلي GPS.
   - ✓ التوثيق Meta data.

- **مهام قسم الإسناد الفني للمستخدمين**

يوفر هذا القسم التقنيات والبرامجيات والاستشارات لمستخدمي نظم المعلومات الجغرافية من خلال منظومة قاعة الإسناد الفني في المركز.

- **مهام قسم تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية**
  - جمع وإدارة ومعالجة وتحليل البيانات المكانية.
  - العثور على المواقع المناسبة لإنجاز هدف ما، إعتمادا على شروط ومعايير محددة من قبل المستفيد.

- الإستعلام عن خصائص معالم الخريطة.
- إنتاج الخرائط العامة بأنواعها.
- إنتاج الخرائط الإحصائية بأنواعها.
- عمل الدراسات الخاصة لإلقاء الضوء على الدور الفعال لنظم المعلومات الجغرافية في تنفيذ المسوح والتعدادات وإدارتها.
- عمل الدراسات الخاصة لإلقاء الضوء على الدور الفعال لنظم المعلومات الجغرافية في التنبؤ والتقدير لبيانات و مؤشرات إحصائية باستخدام تقنيات التحسس النائي مثل إنتاجية محاصيل الحقلية والمساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية وغيرها من التطبيقات الخاصة في هذا المجال.
- عمل الدراسات الخاصة لإلقاء الضوء على الدور الفعال لنظم المعلومات الجغرافية في التحليل الإحصائي للبيانات المكانية.
- تنفيذ مشاريع تجريبية للدراسات المعدة.
- إجراء مشاريع تطبيقات التحسس النائي المحددة ضمن الخطة.
- إجراء مشاريع تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية المحددة ضمن الخطة.

- **مهام قسم الإنتاج والنشر**
  - تصميم الإنتاج الورقي للمركز.
  - التنسيق مع مديرية النشر والعلاقات في مجال النشر الورقي.
  - التنسيق مع شعبة النشر الالكتروني في مجال النشر الالكتروني للمركز.
  - إتباع الأساليب الحديثة والتقنيات المتطورة في مجال تصميم و نشر إنتاج المركز.

- **مهام قسم الصيانة والشبكات**

يكون مسؤول عن صيانة وتنصيب الأجهزة والشبكات وأمنية المعلومات.

4.2 : الخطة الخمسية وفق الأهداف الستراتيجية 2010- 2014

بغية ترجمة مضامين التطوير والتكامل الواردة في هذه الستراتيجية لابد من تبنّي خطة خمسية على وفق الرؤية التي وُضعت على أساسها الأهداف الستراتيجية، تتصف بالسمات الأساسية الآتية :

الحداثة

لقد اتسمت الخطة الخمسية بالحداثة ومواكبة التطورات الحاصلة في العمل الإحصائي من حيث تطبيق المنهجيات والمعايير الحديثة ، ومتابعة كافة المستجدات بالعملية الإحصائية.

التمسك بإطار الجودة

لتحقيق الرؤية للإستراتيجية الوطنية للإحصاء يجب أن يكون إنتاج البيانات وفق معايير إطار جودة البيانات والتي تتمثل بـ (الدقة والموضوعية وسلامة المنهجية والموثوقية ، الفائدة المطلوبة ، التوقيت المناسب وموعد إصدار النتائج وإطلاق التقارير، وان تتصف بالنزاهة والشفافية ، كذلك تتصف بإمكانية المقارنة والتوافق والانسجام مع بيانات المصادر الأخرى).

الشمول

يجب أن يتم دراسة الاحتياجات من البيانات وتحديد الفجوات تمهيداً لمعالجتها وإدراجها وإضافتها الى الخطة الخمسية لسد الفجوات من البيانات المتوفرة حالياً وبما يلبي متطلبات المستخدمين وتحقيق الشمول لكافة الوحدات.

الشراكة بين المستخدم والمنتج للإحصاءات

يجب أن تكون العلاقة بين المستخدم والمنتج للإحصاءات علاقة تبادلية تعتمد على مبدأ التغذية العكسية ليوفر الإحصاءات للمستخدم الذي بدوره يبدي ملاحظاته ومقترحاته بما يؤدي الى تطوير الإحصاءات.

التقنية

يتطلب تنفيذ الخطة تطوير البرامج واستخدام التقنيات الحديثة في إعداد الإحصائيات المطلوبة.

المرونة

ينبغي أن تتصف بالمرونة وأن تكون قابلة للتغيير وفق متطلبات العمل الإحصائي.

الترويج ونشر البيانات

لا تعتبر الخطة المنفذة ذات فائدة أو جدوى دون أن يتم نشرها وتوزيعها على المستفيدين والباحثين والجمهور وبشكل دوري يتناسب مع أهمية كل إحصائية.

ومن خلال الخطة الستراتيجية الوطنية للإحصاء يمكن تحديد قائمة بالأعمال والمسوحات الإحصائية المقترح تنفيذها لتقودنا إلى تحقيق الأهداف الرئيسية للإستراتيجية الوطنية للإحصاء والأهداف الفرعية وفق المبادئ الأساسية للإحصاء (جدول 33).

جدول 33: الخطة المقترحة لتحقيق الأهداف الستراتيجية خلال السنوات 2010- 2014

الهدف	2010	2011	2012	2013	2014
1. تلبية الحاجة إلى البيانات وتحديد الأولويات، وهي المهمة الأساسية للجهاز المركزي للإحصاء	يراجع الملحق رقم 11 الذي يتناول تفاصيل المسوح والأعمال الإحصائية المقترح تنفيذها إضافة الى الخطة السنوية لعام 2008 كنموذج للأعمال الإحصائية الجارية (ملحق4)				
2.بناء القدرات الإحصائية والتنظيمية (التدريب والتأهيل) للعاملين في مركز الجهاز وفي اقسام الإحصاء بالوزارات	تنفيذ دورات عامة وتخصصية (داخل وخارج العراق)				
3. تعزيز مبدأ العمل اللا مركزي في أجهزة الدولة .	نقل الأعمال الإحصائية الى الوزارات القطاعية حسب الإختصاص				
4.تطوير المنهجية ومعايير جودة البيانات.(تشكيل لجان لدراسة المنهجيات ومن ثم التطبيق والمراقبة على التنفيذ)	تطوير المنهجية ومعايير جودة البيانات				
5. إنشاء قاعدة للبيانات الإحصائية	تكوين بنوك معلومات لكافة الأنشطة الاقتصادية والإجتماعية والبيئية ...الخ				
6. تطوير اساليب العمل الميداني	استخدام الجهاز المحمول لإدخال البيانات مباشرة – استخدام أجهزة تحديد المواقع للعينات المشمولة بالمسوح والأعمال الإحصائيةحسب الأنشطة القطاعية.				
7. تطوير المحافظات ولا مركزية العمل الإحصائي .(استحداث شعبة الحاسبة والمعلوماتية ، المكتبة الإحصائية...)	استحداث شعبة للحاسبة في المحافظات	الإستمرار بنقل الأعمال الإحصائية الخاصة بالمديريات الفنية على مراحل توزع على سنوات الخطة الخمسية حسب الأنشطة القطاعية والإختصاص			
8. تطوير البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات	تطوير أساليب الإدخال والمعالجة	تحويل الانظمة الى لغة الأوراكل-استخدام البرامج الجاهزة	تطويروتطبيق الأرشفة والمعلوماتية للمحافظات	تطويروتطبيق الأرشفة والمعلوماتية لشعب الإحصاء في الأقضية	تطويروتطبيق الأرشفة والمعلوماتية لشعب الإحصاء في الأقضية
9.إنشاء مركز وطني لنظم المعلومات الجغرافية في الجهاز	1.انجاز ما تم تنفيذه في بناء البنية التحتية للمعلومات الجغرافية ضمن خطة التعداد العام للسكان. 2.الحصول على تشريع قانوني للتوسع في مهام وهيكلية مركز نظم المعلومات الجغرافية في الجهاز المركزي للإحصاءليكون مركز وطني للعراق وفق النموذج المقترح في الإستراتيجية	تأسيس إطار عمل لقواعد البيانات الجغرافية تفيد خطط التطوير في كافة قطاعات الأنشطة الإقتصادية	التوسع في بناء القدرات في مجال نظم المعلومات الجغرافية وطرق استخداماتها لتصميم المشاريع وتطوير مستوى جودة البيانات من خلال استخدام تقنيات التحسس النائي ونظم المعلومات الجغرافية	تنفيذ مشاريع تطوير الإحصاءات (الزراعية وغير الزراعية) المقرة سنة 2012	التوسع في البنية التحتية (للبيانات المكانية)

تابع جدول33

الهدف	2010	2011	2012	2013	2014
10. ربط الشبكات الداخلية لتناقل البيانات بين المديريات كافة في الجهاز	انجاز ربط كافة المديريات بالشبكة الداخلية	-	-	-	-
11. ربط مديريات الإحصاء في المحافظات بشبكة اتصالات	2009، 2010 ربط خمس محافظات	ربط المحافظات كافة		ربط شعب الإحصاء في الأقضية	
12. تطوير الأبنية والإنشاءات في المحافظات وفروعها - بناء شعب إحصائية في الأقضية	شراء الأراضي وبناء شعب للإحصاء في الأقضية (العزيزة، الحمدانية، الفاو،طربيل)	شراء الأراضي وبناء شعب للإحصاء في الأقضية (الحضر، علي الغربي، المنذرة، المدائن، الفلوجة)	شراء الأراضي وبناء شعب للإحصاء في الأقضية (الهاشمية، الهندية، حديثة، الرميثة، القرنة)	شراء الأراضي وبناء شعب للإحصاء في الأقضية(الحي، سوق الشيوخ، أبو الخصيب، أبو غريب، بيجي)	شراء الأراضي وبناء شعب للإحصاء في الأقضية (سامراء، بلدروز، تلعفر، قلعة صالح)
13- ترميم وإعادة تأهيل مديريات الإحصاء في مراكز المحافظات	ترميم وإعادة تاهيل أبنية مديريات الإحصاء في المحافظات - بناء مراكز تدريب - بناء مجمع إحصائي متكامل في محافظتي نينوى والبصرة - بناء دور ضيافة - بناء قاعة إجتماعات				
14. تطوير منظومات العمل الفني	1.تطبيق نظام الحسابات القومية SNA 93 2.تطبيق النظام المنسق للتجارة الخارجية مع الهيئة العامة للكمارك	تطبيق نظام المحاسبة البيئية			
15. توثيق ونشر البيانات وفق البرامجيات الحديثة (Meta data)					

جدول 34 : الكلفة التخمينية وعدد الموظفين للمشاريع الإحصائية المقترح تنفيذها للسنوات 2010-2014

ت	اسم المشروع	2010		2011		2012		2013		2014	
		عدد الموظفين	كلفة* المشروع	عدد الموظفين	كلفة* المشروع	عدد الموظفين	كلفة* المشروع	عدد الموظفين	كلفة* المشروع	عدد الموظفين	كلفة* المشروع
1	مسح تكلفة الدونم من المحاصيل والخضروات الزراعية المغطاة وغير المغطاة	75	150								
2	مسح لمركز الصيد الرئيسي للاسماك (النهرية , البحرية)	70	122								
3	مسح الخدمات الزراعية (الخدمات البيطرية الخاصة)	70	128								
4	مسح اوجه التصرف بالمحاصيل الزراعية	60	129	70	150						
5	مسح كلفة مستلزمات الانتاج الحيواني	70	140								
6	مسح التعدين والمقالع	50	80					50	90		
7	مسح الصناعات البيتية	70	100							50	100
8	مسح مولدات الطاقة الكهربائية في القطاع الخاص	40	75								
9	مسح اسعار المواد الانشائية والاجور	70	150								
10	مسح التجارة الداخلية للقطاع الخاص(تجارة المفرد والجملة)	150	300					150	300		
11	مسح الفنادق ومجمعات الايوتء السياحي	35	20	30	50	30	50	35	50	30	50
12	مسح كلفة وادامة سيارات الاجرة في القطاع الخاص	60	120					60	120		
13	مسح مؤشر النفاد الى مجتمع المعلومات	60	150								
14	التقرير البيني	20	25	30	100	50	100	59	100	50	100
15	تقرير التنمية المستدامة	20	25	20	100	25	100	50	100	35	150
16	تقرير المحاسبة البيئية	20	25	20	100	25	100	50	100	30	100
17	التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي	8	25								
18	التقديرات الأولية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت لسنة 2009	8	25								
19	التقديرات النهائية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2008	6	25								
20	التقديرات النهائية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت لسنة 2008	6	25								
21	التقديرات الأولية الفصلية للناتج المحلي لسنة 2010	10	50								
22	الموازين السلعية لسنة 2009	8	50								
23	مؤشرات التحليل المالي لمنشات القطاع العام والمختلط	25	50								
24	مسح التشغيل والبطالة (فصلي)	300	1000	300	1200	300	1400	350	1600	350	1800
25	التعداد العام للسكان (العد ألبعدي)	200	1000								
26	الإسقاطات السكانية	4	15			4	17	6	18	8	20
27	أعداد تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية	20	100								
28	أعداد تقرير إحصاءات النوع الاجتماعي (الجندر)	10	100			20	50	8	25		
29	مسح تحليل الأمن ألغذائي والفئات الهشة في العراق	50	100								
30	مسح الإيجارات (عينة جديدة)	20	40	25	50	20	50	20	40	20	40
31	مسح الوقود والطاقة في المحافظات	20	20	25	40	30	40	8	20	20	20
32	الخدمات الصحية في العراق لسنة 2008	6	20	6	25	8	20	8	20	20	20
33	مسح رياض الأطفال الأهلية	6	5								
34	إضافة جداول على الحسابات القومية إلى استمارة الجامعات والكليات الأهلية	6	20								
35	مسح منظمات المجتمع المدني	6	20								

تابع جدول 34

ت	اسم المشروع	2010		2011		2012		2013		2014	
		عدد الموظفين	كلفة* المشروع	عدد الموظفين	كلفة* المشروع	عدد الموظفين	كلفة* المشروع	عدد الموظفين	كلفة* المشروع	عدد الموظفين	كلفة* المشروع
36	مسح المشاتل			75	200						
37	مسح الطاقات الإنتاجية			60	100	60	85				
38	مسح أبنية القطاع الخاص			75	200						
39	مسح خدمات التصليح التجارية			45	75					50	100
40	مسح شركات الصرافة			25	30					30	50
41	مسح شركات النقل في القطاع الخاص			60	130						
42	مسح الملوثات البيئية في قطاع الصناعة			20	100						
43	الأعمال السنوية الجارية			8	25					25	50
44	التوسع في تطبيقات النظم بقدر المتاح من البيانات وأعداد حساب العالم الخارجي			8	25						
45	مسح بنك المعلومات الوظيفي			8	16			20	50		
46	المسح الديموغرافي الصحي			8	10			300	1000		
47	أعداد تقرير مؤشرات رصد الأهداف الانمائية للألفية حسب النوع الاجتماعي			30	100	8	25	8	25		
48	مسح المعوقين في العراق			6	40						
49	التعداد الزراعي الشامل					300	1000				
50	مسح سوق السكن					200	500				
51	مسح المطاعم والكازينوهات والمقاهي					30	75				
52	مسح الطاقة الخز نية للقطاعات (عام، مختلط ، خاص)					70	150				
53	مسح الملوثات البيئية في قطاع الخدمات البلدية					25	100				
54	احتساب جداول العرض والاستخدام					25	100				
55	مسح الهجرة					250	1000				
56	تحليل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والسكنية للتعداد					6	15	8	18		
57	مسح المختبرات الطبية في القطاع الخاص					50	100				
58	مسح الملكية الزراعية							200	500		
59	مسح الالات والمكائن والمعدات							70	150		
60	مسح الملوثات البيئية في قطاع الخدمات الطبية							50	100		
61	أعداد جداول التداخل الصناعي							10	25		
62	مسح الخدمات المقدمة لقطاع الإعمال							50	100		
63	تحديث عينة النخيل والفواكه									150	500
64	مسح الاستثمارات العربية والأجنبية									75	250
65	مسح حركة المسافرين على الطرق البرية									70	150
66	مسح الملوثات البيئية في قطاع المجازر									30	100
67	مقترح أعداد جداول المستخدم- المنتج									10	20
68	مسح الظواهر الحياتية									350	1000
69	مسح الخدمات الشخصية									50	100
70	المسح الإقتصادي والإجتماعي للأسرة في العراق(عينة صغيرة بجولتين)	350	600								
71	المسح الإقتصادي والإجتماعي لأسرة في العراق (IHSES2)			350	1700						
72	المسح الإقتصادي والإجتماعي الأسرة في العراق مستمر (جزئي)					250	800				
73	المسح الإقتصادي والإجتماعي الأسرة في العراق مستمر (جزئي)							250	800		
74	المسح الإقتصادي والإجتماعي الأسرة في العراق مستمر (جزئي)									250	800
	المجموع	2009	5029	1304	4566	1786	5877	1820	5351	1703	5520

* كلفة المشروع= مليون دينار

ملاحظة: سينفذ المسح الإقتصادي والإجتماعي للأسرة IHSES3 في عام 2015

4.3 : التخصيصات المالية المطلوبة لتنفيذ الخطة الستراتيجية

أن المصدر الأساسي والمستدام للتمويل يأتي من الميزانية الحكومية بالدرجة الأساس وعليه فإن التزام الحكومة بتوفير الموارد المالية الكافية سيجعل من السهل تنفيذ الخطط والبرامج مع التأكيد على إن الدعم الدولي والمساعدات التي يقدمها المانحون قد توفر موارد لتنفيذ بعض الخطط والبرامج ولكنها لن تكون بديلا عن الدعم الحكومي طويل الأمد .

كما أن الجهود التي تبذلها الجهات الخارجية تصبح عديمة الجدوى بدون تدخل حكومي يتبنى عملية بناء نظام إحصائي وطني مستدام تمكن من تحقيق نتائج ملموسة على المدى الطويل.

ويأتي دور العاملين في المجال الإحصائي وحسن اختيارهم وتدريبهم وضمان المستوى الجيد للإجور والرواتب كأحد الأسباب اللازمة لإنجاح تطبيق الستراتيجية ويمكن ضمان ذلك من خلال المخصصات المجزية التي تقدمها لهم. ويجب أن نقر أنه من الصعوبة وضع ميزانية تقديرية لتكاليف تنفيذ الخطة الستراتيجية للإحصاء في ظل الظروف السائدة ، إنما يمكن إعتبارها ميزانية تأشيرية يمكن الإستفادة منها ، مع مراعاة الحاجة الى التطوير والتدريب في مجالات عديدة وملاحظة إن التوجه في بناء القدرات في كافة مرافق الجهاز الإحصائي (مركز ومحافظات) إضافة الى تطوير المهارات في الوزارات والجهات المزودة بالبيانات.

4.4 : مراقبة التنفيذ وقياس التقدم والمتابعة

تتميز الستراتيجية الوطنية للإحصاء بأنها ذات خصوصية محددة لكل دولة قامت بتبنيها مع ضرورة الالتزام بالخطوط العريضة والأسس المتفق عليها في دليل التنظيم الإحصائي المعتمد من قبل الأمم المتحدة وقد إنطبق الحال على الستراتيجية التي يعدها العراق لتطوير نظامه الإحصائي فالنظام الإحصائي العراقي من الأنظمة العريقة في المنطقة ويتجاوز عمره السبعين عاماً وقد مر بظروف ومحن عديدة قد يكون له تأثير في تعثر تطوره وخاصة في العقد الأخير من القرن الماضي الذي حصلت فيه طفرة نوعية في مجال التعامل التقني ورغم ذلك فالجهود مستمرة وصادقة من أجل النهوض ومواكبة التطور خاصة أن الجهاز مقبل على تنفيذ التعداد العام للسكان والذي له تأثير إيجابي في مسيرة تطور العمل الإحصائي.

ففي عام 2009 سيقوم الجهاز المركزي للإحصاء بتنفيذ عملية التعداد العام للسكان وكما هو معروف فإن عملية بهذه الضخامة والشمول وإضافة لما توفره من قاعدة بيانات شاملة بالسكان والمساكن فهي تتيح الفرصة لإعادة تجهيز وتطوير وتأهيل البنية التحتية للجهاز المركزي للإحصاء إضافة إلى تطوير كوادره وإكسابهم الخبرة والمعرفة والتجربة العملية في تأدية هكذا نوع من التعدادات الضخمة التي يعول عليها الكثير. ولو تمكن أي جهاز إحصائي من استغلال والاستفادة من هذه الفرصة فإنه حينئذ يعتبر قد سلك الطريق الصحيح في تطوير عمله.

وبعد الانتهاء من إعداد الخطة الستراتيجية الخمسية للعمل الإحصائي وإقرارها من قبل الجهات العليا فإن عملية البدء بتنفيذها واستمرارية العمل على ذلك تعتمد بصورة كبيرة على توفير المصادر المالية ولن يكون ذلك ممكناً إلا بالتزام الحكومة . إذ إن تخصيص مبالغ تشغيلية بالكاد يغطي الأعمال الإحصائية الجارية ولن

تؤدي إلى التنفيذ الذي نطمح إليه وإنما يجب إن يكون هنالك التزام حكومي متمثل في تطوير القدرات وتدفق التجهيزات الحديثة بما في ذلك الحواسيب والبرمجيات الجاهزة (إضافة إلى استمرار التدريب) على أحدث الأساليب المتبعة في الأعمال المماثلة وبالمقابل فإن الدعم الحكومي يجب إن يقابله عرفان من الجهاز الإحصائي بالقيمة والتقدير الذي حظي به وذلك بإصدار البيانات التي تتصف بالدقة والموثوقية والحيادية ، وبالتالي العمل الجاد للاستفادة من الفرص المتاحة وتعزيزها. وان من أهم مقومات نجاح تنفيذ الخطة الستراتيجية هي التعاون الكامل بين الجهاز المركزي للإحصاء وبقية المساهمين في العمل الإحصائي في الوزارات والجهات ذات العلاقة كالبنك المركزي العراقي ووزارة المالية.

إن عملية تنفيذ أي مشروع يمكن إن تواجه نوع من القصور والانحراف لأسباب كثيرة ويأتي دور الرقابة والتقييم في رصد الحالات السلبية التي تواجه عملية التنفيذ ومحاولة التقليل من مخاطرها على مجمل المشروع ولو أفترضنا إن الدعم المادي الحكومي سيستمر نظراً إلى نية الدولة في بناء مؤسسات مقتدرة وحاجتها الحقيقية إلى بيانات رصينة، ولأن العمل الإحصائي عملاً مهنياً غير متأثر بحالة معينة، فإن علينا إغتنام الفرصة المتاحة للمضي قدماً في تنفيذ مشروع الخطة الستراتيجية. وعلى الرغم من أن هناك معوقات عديدة محتملة أثناء التنفيذ ولكن يمكن إيجازها بالآتي:

1. عدم قدرة بعض العناصر في الجهاز المركزي للإحصاء على إستيعاب التغيير الذي يحدثه إستخدام التقنيات الحديثة.
2. ضعف التنسيق والتعاون بين الجهات المزودة والمنتجة للبيانات.

ولهذا ينبغي أن يكون هناك برنامج لتقييم مدى الاستفادة من الدورات التدريبية (داخل وخارج العراق) وقياسه وتقويم القصور أو الإخفاق الذي قد يصاحب العملية كأن يكون مثلاً بعدم اختبار العناصر الكفوءة أو عدم إدخال المتدرب في الدورة المناسبة من حيث (المضمون ، المستوى ، قابلية المتدرب أو حتى مستوى المتدربين أو اللغة المستخدمة في الدورة المعينة) . حيث إنه بالإمكان تصميم استمارة لرصد هذا الموضوع وذلك لوقوف على أهم هذه المعوقات.

وكما يمكن قياس مدى رضا المستخدمين من خلال إستمارة تصمم ورقياً أو على الموقع الالكتروني لمعرفة قناعتهم وثقتهم بالبيانات وكذلك تحديد احتياجاتهم، ويمكن مراقبة سرعة الإنجاز ونشر التقارير مع مراعاة الدقة إذ إن هذا المؤشر يعطي أكثر من دليل على دقة البيانات ودقة التنفيذ من الناحية الفنية والإدارية . ومن الممكن قياس ومراقبة تنفيذ مشاريع الأبنية وسرعة وكفاءة إنجازها. حيث يجب التركيز على قياس مدى التقدم في مديريات الإحصاء في المحافظات، فبالرغم من إن العمل الميداني ذو طبيعة مختلفة إلا أنه يجب إن يكون للباحث الميداني معرفة وإطلاع على كيفية استخراج النتائج وتحليلها. وكما هو معمول به حاليا يمكن تقديم تقرير شهري عن مدى التقدم الحاصل وكذلك تقرير فصلي وأخر سنوي يتصف بالشمول ويناقش على كل المستويات والذي ربما قد يصاحبه إجراء تعديل أو تحوير على خطة العمل والتنفيذ.

إن ذلك يتطلب تشكيل لجنة كفوءة لإدارة الستراتيجية تعمل على متابعة التنفيذ وتضع آليات للمراقبة وتقييم التقدم في مستويات التنفيذ ومراجعة الستراتيجية وإجراء التعديلات في ضوء الخبرة والمستجدات والمتطلبات

والتغيير في البيئة المحيطة، لتحقيق الأهداف الستراتيجية بدءاً من الهدف الرئيسي الى الهدف الفرعي وهكذا على أن يتم تفعيل الهدف بمؤشر الأداء القابل للقياس وأن يتم:

1. إجراء تقييم لفقرات الخطة والدعوة الى ورشة حوار مع المنتجين والمستخدمين للبيانات لغرض قياس مستوى تلبية الحاجة للبيانات .
2. تكثيف الإعلام وعرض الإنتاج الإحصائي.
3. جعل المواطن والجمهور جزءاً من العملية الإحصائية لزيادة عملية الإستجابة وتعزيز الوعي الإحصائي.

ملحق رقم 1 : قانون الإحصاء رقم (21) لسنة 1972

الفصل الأول ؛ تعاريف

مادة 1

يقصد بالتعابير الآتية لأغراض هذا القانون المعاني المبينة إزاءها :

- الوزير — وزير التخطيط.
- رئيس الجهاز — رئيس الجهاز المركزي للإحصاء.
- الجهاز — الجهاز المركزي للإحصاء.
- الموظف الإداري — المحافظ ، ونائب المحافظ ، والقائم مقام ، ومدير الناحية.
- المكلف — الشخص الطبيعي او المعنوي العام او الخاص الذي يطلب اليه تقديم المعلومات الإحصائية بموجب أحكام هذا القانون.
- العراقي — الشخص الذي يتمتع بالجنسية العراقية سواء كان مقيما في العراق او في خارجه.
- المعلومات الإحصائية — جميع الأرقام والبيانات المتعلقة بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية والسكانية وكل ما يتعلق بأحوال المجتمع ونشاطاته بما في ذلك البيانات المتعلقة بالإجازات والرخص والميزانيات والحسابات الختامية والتصريحات الكمركية والتقارير والوثائق والسجلات الحسابية المتصلة بتلك الأحوال والنشاطات.
- التعداد العام — عملية جمع البيانات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المتعلقة بعينة منتخبة من السكان لاتخاذها مقياسا يمكن تطبيقه على سكان القطر كافة.

الفصل الثاني؛ اختصاصات الجهاز وواجباته

مادة 2

يعتبر الجهاز المرجع المختص في كل ما يتعلق بعمليات الإحصاء المختلفة على صعيد القطر ويتولى المهام الآتية؛

1. القيام بالعمليات الإحصائية المتعلقة بتعداد السكان العام والتعداد بالعينة وجميع العمليات الإحصائية الزراعية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية والثقافية وغيرها مما له علاقة بالدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمؤسسات العامة والخاصة والشركات عموما والافراد وحالة المواطنين وفعالياتهم بما يخدم التخطيط والتنمية القومية والبحث العلمي.

2. جمع وتوحيد واعداد وتحليل وتلخيص نتائج المعلومات الاحصائية الكلية والجزئية سواء كانت عامة او خاصة.
3. إصدار نشرات إحصائية أسبوعية وشهرية وفصلية وسنوية ودورية وإعداد التقارير والرسوم البيانية كلما دعت الحاجة الى ذلك.
4. الإشراف فنيا على العمليات الإحصائية التي تقوم بها الدوائر الرسمية وشبه الرسمية وتدقيق نتائج أعمالها الإحصائية كلما دعت الحاجة الى ذلك.

مادة 3

يستثنى من حكم مادة 2 من هذا القانون؛

1. العمليات الاحصائية التي تخص وزارة الدفاع عدا ما تسمح به الوزارة المذكورة.
2. نشر المعلومات والبيانات التي تخص شخصا معينا او شركة بالذات الا بعد موافقته او موافقتها التحريرية.

الفصل الثالث ؛ واجبات المكلف ومسؤولياته

مادة 4

تعتبر الاستمارة التي ينظمها الجهاز ويرسلها الى المكلفين بمثابة طلب رسمي للمعلومات الاحصائية المطلوب تقديمها بموجب احكام هذا القانون.

مادة 5

1. على كل مكلف يقوم باعمال احصائية خاصة به ان يقدم الاستمارة التي يعدها لهذا الغرض الى الجهاز للمصادقة عليها قبل المباشرة بالاعمال الاحصائية وعلى الجهاز تقديم جميع المساعدات اللازمة لتسهيل جمع وتوحيد واعداد ونشر المعلومات الاحصائية.
2. على الدوائر الرسمية وشبه الرسمية وعلى كل مكلف يستخدم عشرة اشخاص فأكثر ان يمسك سجلات احصائية خاصة به وفق نموذج خاص يصدره الجهاز وعلى الجهاز تقديم المساعدات الفنية لتنظيم تلك السجلات.

مادة 6

1. على الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمصالح والشركات المؤممة والمؤسسات العامة او المختلطة ان تزود الجهاز بالمعلومات الاحصائية المطلوبة منها خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما اعتبارا من تاريخ تسلم الطلب.
2. على كل مكلف غير من ذكر في الفقرة (1) من هذه المادة ان يزود الجهاز بالمعلومات الاحصائية المطلوبة منه ويقدم المستندات والوثائق المؤيدة لصحة تلك المعلومات خلال مدة لا تتجاوز شهرا واحدا من تاريخ تسلم الطلب.

مادة 7

اذا تأخر المكلف عن تكليف المعلومات الاحصائية المطلوبة منه خلال المدة المحددة بموجب مادة 6 من هذا القانون ، فعلى الجهاز ان ينذره بوجوب تقديمها خلال عشرة ايام من تاريخ تبلغه بذلك ، وبخلافه يعد ممتنعا ، وعلى الجهاز احالته الى:

1. لجنة الانضباط المختصة او اللجنة المؤلفة بموجب قانون العمل ان كان موظفا او مستخدما او اجيرا في دائرة رسمية او شبه رسمية حسب مقتضى الحال لمعاقبته عن التقصير او الاهمال.
2. محكمة الجزاء المختصة ان كان غير من ذكر في الفقرة (1) من هذه المادة لمعاقبته وفق احكام هذا القانون.

مادة 8

1. يعاقب بغرامة لا تزيد على مائتين وخمسين دينارا او بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او بهما معا كل مكلف امتنع عن تقديم المعلومات الاحصائية المطلوبة منه بموجب الفقرة (2) من مادة 7 من هذا القانون او قدمها مغلوطة بقصد التمويه.
2. يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسمائة دينار او بالحبس مدة لا تزيد على سنة او بهما معا اذا تكرر امتناع المكلف عن تقديم المعلومات الاحصائية المطلوبة منه.
3. ان فرض العقوبة الواردة في الفقرة (1) من هذه المادة لا يعفي المكلف عن تقديم المعلومات الاحصائية المطلوبة منه وفي حالة اصراره على الامتناع فعلى الجهاز ان يشعر الجهات الرسمية وشبه الرسمية ذات العلاقة بوجوب ايقاف المعاملات الخاصة بالممتنع لحين قيامه بتزويد الجهاز بالمعلومات الاحصائية المطلوبة منه.
4. تفرض العقوبات الواردة في هذه المادة على الاشخاص المعنوية وفقا لاحكام المادة (80) من قانون العقوبات.
5. توقف بطلب من الجهاز التعقيبات القانونية بحق المكلف اذا قدم المعلومات الاحصائية المطلوبة منه قبل صدور الحكم عليه.

الفصل الرابع ؛ أحكام خاصة بتعداد السكان

مادة 9

يجري التعداد العام للسكان مرة كل عشر سنوات ببيان يصدره الوزير وله ان يقرر اجراءه في غير الموعد المذكور. كما له ان يقرر اجراء تعداد السكان بالعينة في المواعيد التي يراها مناسبة.

مادة 10

يخول وزير العدل باقتراح من وزير التخطيط كلا من رئيس الجهاز والموظفين الاداريين سلطة حاكم جزاء لاغراض تنفيذ هذا القانون اثناء اجراء التعداد العام.

مادة 11

يجري تعداد العراقيين الموجودين في الدول الاجنبية عند اجراء التعداد العام للسكان بواسطة الممثليات العراقية او الجهات التي ترعى مصالح العراق في الخارج او اية وسيلة اخرى يقررها رئيس الجهاز.

مادة 12

1. على كل عراقي في العراق او في الخارج وعلى كل اجنبي موجود في العراق اثناء التعداد ان يجيب على الاسئلة الموجهة اليه وان يدون المعلومات المطلوبة منه سواء ما يتعلق منها بشخصه او بافراد اسرته او بمن هو مسؤول عنه قانونا.
2. يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في مادة 8 من هذا القانون كل مكلف امتنع عن تقديم المعلومات المطلوبة منه بموجب الفقرة (1) من هذه المادة او قدمها مغلوطة بقصد التمويه.

مادة 13

1. للقائم باعمال التعداد عند الضرورة دخول المساكن خلال ساعات النهار لاغراض التعداد وبموجب اذن تحريري يصدره الحاكم المختص.
2. لا يجوز دخول الاماكن المشمولة بالحصانة الدبلوماسية وتجري عملية التعداد فيها بواسطة وزارة الخارجية.

مادة 14

على رئيس الجهاز اعداد نتائج التعداد وتهيئة الاستمارات وطبع المجموعات الاحصائية المتعلقة به وتوزيعها خلال مدة لا تتجاوز السنتين من تاريخ انتهاء عملية التعداد الجارية وفقا لاحكام هذا القانون.

الفصل الخامس؛ أحكام عام متفرقة

مادة 15

للوزير او من يخوله؛

1. ان يعين بصورة دائمة او مؤقتة المستخدمين والباحثين الاحصائيين والعدادين وغيرهم ممن تدعو الحاجة اليهم للقيام بجمع المعلومات الاحصائية.
2. ان يمنح عند الضرورة الموظفين والمستخدمين الذي يقومون بالعمليات الاحصائية مكافآت نقدية لا تقل عن خمس عشرة من المائة (15٪) ولا تزيد على خمسين من المائة (50٪) من الراتب الاسمي للموظف او المستخدم.
3. ان يتخذ ما يلزم من التدابير بالتعاون مع الوزارات الاخرى والمؤسسات والادارات المحلية لضمان الحصول على ما يسهل تنفيذ احكام هذا القانون وعلى الاخص الامور التي من شأنها تسهيل مهام منتسبي الجهاز في جمع واعداد ونشر المعلومات الاحصائية.
4. ان يكلف اي موظف او مستخدم من موظفي ومستخدمي الدوائر الرسمية وشبه الرسمية عدا الحكام والقضاة عن طريق مرجعهم الرسمي بالاشراف او القيام بأي عمل يساعد على انجاز العمليات الاحصائية.

5. ان يكلف المختارين او من ينوب عنهم للقيام باعمال معينة لغرض تنفيذ هذا القانون لقاء مكافأة مقطوعة يحددها الوزير.
6. ان يقرر طبع وتسعير وتوزيع المطبوعات الاحصائية التي يصدرها الجهاز بعوض او بدونه.
7. ان يأمر بصرف نفقات السفر لجميع القائمين بالعمليات الاحصائية وفقا لاحكام نظام مخصصات ومصروفات النقل المعمول به.

مادة 16

يعاقب وفق احكام المادة (437) من قانون العقوبات كل شخص اهمل المحافظة على سرية المعلومات التي حصل عليها بموجب احكام هذا القانون او اقدم على افشائها في غير الحالات التي يسمح بها القانون.

مادة 17

للوزير اصدار التعليمات والبيانات اللازمة لتسهيل تنفيذ هذا القانون.

مادة 18

يلغى قانون الاحصاء رقم (6) لسنة 1970 وتبقى التعليمات والبيانات الصادرة بموجبه ، التي لا تتعارض مع احكام هذا القانون ، نافذة لحين الغائها او استبدالها ويلغى قرار مجلس قيادة الثورة رقم 628 لسنة 1970 المعدل لقانون الاحوال المدنية رقم 189 لسنة 1964.

مادة 19

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مادة 20

على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

الأسباب الموجبة

حيث ان عملية تعداد السكان تعتبر بطبيعتها من ضمن العمليات الإحصائية التي ينبغي ان يضطلع بها عادة الجهاز المركزي للإحصاء بحكم اختصاصاته ومهامه الرئيسية ، وبناء على إيداع القيام بهذه المهمة إليه بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 628 والمؤرخ في 3 - 6 - 1970 الصادر بتعديل أحكام الباب الرابع من قانون الأحوال المدنية رقم (189) لسنة 1964 ، ولخلو قانون الإحصاء رقم (6) لسنة 1970 من نصوص خاصة بتنظيم عملية تعداد السكان ، ولأجل توحيد هذه النصوص ضمن قانون موحد للإحصاء بعد إجراء ما اقتضته الحاجة العملية من تعديلات لبعض أحكام القانون النافذ فقد شرع هذا القانون.

قانون الإحصاء المقترح

الفصـــل الأول ؛ تعاريـف

المادة 1

يقصد بالتعابير الآتية لإغراض هذا القانون المعاني المبينة إزاءها؛

- الوزير: وزير التخطيط والتعاون الإنمائي.
- رئيس الجهاز: رئيس الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .
- الجهاز : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .
(Central Organization for Statistics & Information Technology - COSIT)
- الموظف الإداري : المحافظ ، ونائب المحافظ ، والقائم مقام ومدير الناحية .
- المكلف : الشخص الطبيعي أو المعنوي العام أو الخاص الذي يطلب إليه تقديم البيانات الإحصائية بموجب إحكام هذا القانون .
- العراقي : الشخص الذي يتمتع بالجنسية العراقية سواء كان مقيماً في العراق أم في خارجه .
- البيانات الإحصائية : جميع الأرقام والبيانات المتعلقة بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية والخدمية والسكانية والبيئية وكل ما يتعلق بأحوال المجتمع ونشاطاته بما في ذلك البيانات المتعلقة بالإجازات والرخص والميزانيات والحسابات الختامية والتصريحات الكمركية والوثائق والسجلات الحسابية التي لها علاقة بتلك الأنشطة .
- التعدادات والمسوح الشاملة : عملية جمع البيانات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والثقافية والبيئية والخدمية من كل مكلف .
- المسوح بالعينة : عملية جمع البيانات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والثقافية والبيئية لعينة من المكلفين لاتخاذها مقياساً يمكن تطبيقه على المجتمع .

الفصل الثاني : اختصاصات الجهاز وواجباته

المادة 2

ينشأ بموجب هذا القانون الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ويعد المرجع الفني المختص في كل ما يتعلق بعمليات الإحصاء المختلفة على صعيد القطر ويتمتع بالشخصية المعنوية ويمارس أعماله بموجب النظام الداخلي المرافق لهذا القانون ويتولى المهام الآتية :

أ. تنفيذ التعدادات العامة للسكان والمساكن ، بموجب القرارات التشريعية التي تصدرها السلطات العليا ، والأحكام المرتبطة بتلك القرارات بما يؤمن توفير البيانات الإحصائية

المطلوبة ، وعلى أساس ما يتوفر للجهاز من صلاحيات وإمكانات مادية وبشرية وما يمكن الحصول عليه من مساعدات او دعم خارجي .

ب. القيام بالعمليات الإحصائية المتعلقة بالمجالات المختلفة بالإضافة الى ما ورد في الفقرة (أ) آنفا والمسوح بالعينة وجميع العمليات والإجراءات الإحصائية الزراعية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمالية والنقدية والثقافية والتشييد والبناء والنقل والاتصالات والتجارة وغيرها مما له علاقة بالدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمؤسسات العامة والخاصة والمختلطة وللشركات عموما والأسر أوالأفراد بما يخدم التخطيط والتنمية القومية والبحث العلمي .

ج. جمع وتوحيد وتدقيق واعداد وتحليل وتلخيص نتائج العمليات الإحصائية الكلية أو الجزئية وإعداد التقارير الشهرية والفصلية والسنوية .

د. إعداد وتحديث قواعد البيانات الخاصة بإجراء الانتخابات والاستفتاءات واعداد قوائم الناخبين كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

ه. إصدار النشرات الإحصائية والتقارير وإقامة الدورات والندوات والمؤتمرات الإحصائية بشكل منفصل أو بالاشتراك مع مؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية .

و. المشاركة في التعاون الدولي في مجال الإحصاء وتبادل الخبرات مع الاجهزة والمؤسسات العلمية والعربية والدولية العاملة في مجال الإحصاء وفق المعايير والمتطلبات الدولية .

ز. الإشراف فنياً على العمليات الإحصائية التي تقوم بها الوحدات الإحصائية في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية وتدقيق نتائج أعمالها الإحصائية وتقديم الاستشارات الفنية كلما دعت الحاجة الى ذلك

ح. العمل على بناء بنوك معلومات متكاملة بالاشتراك مع مؤسسات ودوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية عن الانشطة المختلفة بما يخدم الأغراض التخطيطية في وزارة التخطيط والوزارات والجهات الأخرى والباحثين وتطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات .

ط. إعداد البحوث والدراسات بما يعمل على تطوير العمل الإحصائي في الأنشطة كافة.

ي. المساهمة في تدريب وتعزيز القدرات الإحصائية في الجهاز المركزي للإحصاء ومؤسسات ودوائر الدولة الرسمية وشبة الرسمية .

ك. تفعيل العمل الإحصائي من خلال تنفيذ التعدادات أو المسوح الإحصائية التي تقوم المنظمات العربية أو الإقليمية أو الدولية بتقديم الدعم المادي والفني لها ضمن برامج عمل أو تعاون مشترك .

ل. يشرف الجهاز على إدارة النظام العام لنشر المعلومات الإحصائية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في القضايا الاحصائية التي ترتبط بهذا النظام .

المـادة 3

يحق لجميع الأفراد والدوائر أو المؤسسات أو المنظمات الحصول على الإحصاءات الرسمية التي يقوم الجهاز بجمعها وإعدادها ونشرها بموجب الأنظمة والتعليمات المعمول بها مع مراعاة سرية بعض البيانات وضوابط نشرها بما في ذلك عدم نشر المعلومات والبيانات التي تخص شخصاً معيناً أو شركة بالذات إلا بعد موافقته أو موافقتها التحريرية .

الفصل الثالث؛ واجبات المكلف ومسؤولياته وعلاقة الجهاز بالجهات الأخرى

المادة 4

تعتبر الاستمارة الاحصائية التي ينظمها الجهاز ويرسلها الى المكلفين بمثابة طلب رسمي للبيانات الإحصائية المطلوب تقديمها بموجب أحكام هذا القانون .

المادة 5

أ. على كل شخص يقوم بأعمال إحصائية خاصة أن يقدم منهجية العمل ونموذج للاستمارة الاحصائية التي يعدها لهذا الغرض الى الجهاز للمصادقة عليها قبل المباشرة بالعمليات الإحصائية .

ب. على الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والشركات والمؤسسات العامة والخاصة وعلى كل مكلف يستخدم عشرة أشخاص فاكثر أن يمسك سجلات إحصائية خاصة وفق نموذج خاص يصدره الجهاز وعلى الجهاز تقديم المساعدات الفنية لتنظيم تلك السجلات .

المادة 6

أ. على الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والشركات والمؤسسات العامة والخاصة والمختلطة أن تزود الجهاز بالبيانات الإحصائية المطلوبة منها خلال المدة التي يحددها الجهاز .

ب. تلتزم الدوائر الحكومية بتسهيل مهمة موظفي الجهاز المكلفين بأي عمل من أعمال الإحصاء وتأمين سهولة اتصالهم بالجهات ذات العلاقة وتوفير جميع المعلومات التي يطلبونها للغايات الإحصائية بما في ذلك السماح لهم بالإطلاع على السجلات ووسائل حفظ المعلومات الأخرى.

ج. على كل وزارة أن تستحدث مديرية للإحصاء تكون نقطة ارتباط مع الجهاز ويكون لها فروع في الأجهزة التابعة للوزارة كافة وحسب المحافظات وأن يكون منتسبي هذه الأقسام من خريجي قسم الإحصاء حصراً مع ضمان ثباتهم في هذه الأقسام .

د. كما تلتزم الدوائر الحكومية بالتنسيق مع الجهاز قبل إجراء أي تعديلات أو إضافات على نماذج السجلات أو الآليات الإحصائية المستخدمة ، وذلك لضمان تلبية متطلبات تنفيذ العمل الإحصائي.

ه. على الوحدات الإحصائية في الدوائر الحكومية التقيد في مجال عملها بالتعاريف والتصانيف والمعايير الفنية المعتمدة في الجهاز ، والتنسيق معه وذلك منعاً لتضارب الأرقام الإحصائية .

و. يجوز لأي دائرة حكومية , بالتنسيق مع الجهاز إجراء أي مسح لجمع بيانات إحصائية محددة إذا كانت ذات علاقة مباشرة بمجال عملها وغير متوفرة لدى الجهاز ولايجوز نشر هذه البيانات إلا بعد موافقة رئيس الجهاز على ذلك .

ز. يجوز لأي جهة غير رسمية إجراء مسح إحصائي يتعلق بتسويق منتجاتها أو خدماتها .

ح. يجوز لأي جهة غير رسمية جمع معلومات إحصائية لحساب جهة أخرى ونشرها شريطة الحصول على موافقة مسبقة من رئيس الجهاز .

ط. على كل مكلف غير مذكور في الفقرة (أ) من هذه المادة أن يزود الجهاز بالبيانات الإحصائية المطلوبة منه ويقدم المستندات والوثائق المؤيدة لصحة تلك البيانات خلال المدة التي يحددها الجهاز .

المادة 7

إذا قدم المكلف بيانات غير صحيحة عمداً أو تأخر المكلف عن تقديم البيانات الإحصائية المطلوبة منه خلال المدة المحددة ينذر بوجوب تقديمها خلال مدة محددة وبخلافه يعد ممتنعاً وعلى الجهاز إحالته الى؛

أ. لجنة الانضباط المختصة أو اللجنة المؤلفة بموجب قانون العمل إذا كان موظفا أو مستخدما أو أجيرا في دائرة رسمية أو شبه رسمية حسب مقتضى الحال لمقاضاته .

ب. محكمة الجزاء المختصة إذا كان غير ما ذكر في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة 8

أ. يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن مائة ألف دينار ولا تزيد على خمسمائة ألف دينار أو بكلتيهما ، أي مكلف من غير الموظفين أو العمال

في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية إمتنع قصداً عن تقديم المعلومات الإحصائية الملزم بتقديمها بموجب أحكام هذا القانون وتكون العقوبة الحبس عند تكرار فعل الإمتناع .

ب. يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة مالية لا تقل عن خمسمائة ألف دينار ولا تزيد على مليون دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين أي مكلف من غير الموظفين أو العمال في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية قدم معلومات إحصائية كاذبة وهو يعلم بذلك .

ج. إذا كان المكلف شخصاً معنوياً خاصاً تطبق عليه أحكام المادة (80) من قانون العقوبات العراقي رقم(111) لسنة1969 المعدل .

د. يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد عن مائتي ألف دينار كل من أفشى من موظفي الجهاز أية معلومات أو بيانات إحصائية إطلع عليها بحكم عمله .

ه. يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد عن مائتي ألف دينار كل من حصل على معلومات أو بيانات إحصائية سرية بأي طريقة من الطرق دون أن يكون مخولاً بذلك قانوناً .

و. يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن مائتي وخمسون ألف دينار كل من إنتحل صفة موظف في الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

المادة 9

يعاقب وفق أحكام المادة (437) من قانون العقوبات أي شخص أهمل المحافظة على سرية المعلومات التي حصل عليها بموجب أحكام هذا القانون أو أقدم على إفشائها في غير الحالات التي يسمح بها القانون .

الفصل الرابع؛ الشؤون المالية الإداريـــة

المادة 10

تتكون إيرادات الجهاز من ؛

أ. الأموال المخصصة من الميزانية العامة

ب. المنح والمساعدات التي تقدم للجهاز

ج. بيع المطبوعات والأقراص المرنة للتقارير التي تصدر عن الجهاز

د. الأموال المتحققة من تقديم خدمات استشارية .

ه. استضافة المؤتمرات والندوات وورش العمل الإقليمية والدولية على أن يعتبر ذلك من الإيرادات

و. المالية للخزينة العامة .

المادة 11

أ. تعتبر أموال الجهاز أمولا عامـة .

ب. يتمتع الجهاز بالإعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكوميـة .

المادة 12

أ. يتبع الجهاز في تنظيم حساباته وسجلاته النظام المحاسبي اللامركزي.

ب. تخضع حسابات الجهاز للرقابة والتدقيق من قبل ديوان الرقابة المالية.

المادة 13

يقوم الجهاز بأعماله بوساطة موظفيه وغيرهم من موظفي الحكومة ممن ينسبون لهذه الغاية ومن الذين يعينون بصورة مؤقتة للقيام بالتعداد أو أي عمل من أعمال الإحصاء .

المادة 14

يعطى كل موظف أو أي شخص آخر يكلف بجمع البيانات الخاصة بالإحصاءات الرسمية بطاقة شخصية تحمل صورته وتكون موقعة من رئيس الجهاز كإثبات لشخصيته وله الحق في طلب البيانات وفقا لأحكام هذا القانون .

الفصل الخامس؛ صلاحيات رئيس الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

المادة 15

يمنح رئيس الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات الصلاحيات التالية؛

أولا : الصلاحيات الإدارية

أ. توقيع الكتب والمخاطبات المستكملة للشروط القانونية الموجهة إلى الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة ومكتبه الخاص بإبلاغ القرارات أو متابعة تنفيذها المقترنة بالموافقات عدا الكتب الموجهة إلى الجهات العليا.

ب. التوصية بتعيين الموظفين الدائمين في حالة توفر الدرجة الوظيفية والتخصيصات المالية .

ج. التعيين بعقد وحتى مبلغ (250) مائتان وخمسون ألف دينار شهريا شريطة توفر التخصيصات المالية وإنهاء العقد في حالة انتفاء الحاجة لخدمتهم .

د. نقل وتنسيب موظفي التشكيلات المرتبطة به ، بين هذه التشكيلات وحسب متطلبات العمل.

ه. منح منتسبي التشكيلات المرتبطة به الإجازات الاعتيادية براتب تام وبدون راتب مدة لا تتجاوز (90) يوما وحسب الاستحقاق.

و. المصادقة على الإجازات المرضية لمنتسبي التشكيلات المرتبطة به استنادا إلى التقارير الطبية الصادرة عن الجهات الصحية المخولة .

ز. توجيه كتب الشكر والتقدير لمنتسبي التشكيلات المرتبطة به ولكل من يقدم خدمات متميزة لهذه التشكيلات.

ح. فرض العقوبات الانضباطية على منتسبي التشكيلات المرتبطة به وفق قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة (1991) المعدل وحتى الدرجة الثالثة داخل.

ط. إيفاد منتسبي التشكيلات المرتبطة به داخل العراق لتنفيذ المهام التي تتعلق بأنشطة تلك التشكيلات والمصادقة على قوائم أجور إيفاد رؤساء التشكيلات المرتبطة به .

ي. الموافقة على تسمية رؤساء الأقسام والشعب ضمن التشكيلات المرتبطة به .

ك. تشكيل اللجان الدائمية والمؤقتة وتسمية رؤسائها التي لها علاقة بتنفيذ مهام التشكيلات المرتبطة به.

ل. الموافقة على تكليف موظفي التشكيلات المرتبطة به بأعمال خارج أوقات الدوام الرسمي وصرف أجور إضافية مقابل ذلك .

م. إحالة الموظفين على التقاعد عند إكمالهم مدة (25) خمسة وعشرين سنة فأكثر.

ن. قبول استقالة موظفي التشكيلات المرتبطة به حتى الدرجة الثالثة وبعد موافقة الوزير .

س. تسمية موظفي التشكيلات المرتبطة به إلى اللجان المشكلة في الوزارات والجهات الأخرى .

ع. منح إجازة الأمومة للموظفات .

ف. منح العلاوات السنوية والتوصية بترفيع وتغيير العناوين الوظيفية لموظفي أجهزتهم .

ص. تثبيت الموظفين الذين هم تحت التجربة وفق أحكام قوانين الخدمة المدنية.

ثانيا : الصلاحيات المالية

أ. الصرف من تخصيصات الموازنة الجارية بما لا يزيد عن (5) خمسة ملايين دينار لكل حالة.

ب. منح السلف المؤقتة لإنجاز الأعمال التي تخص التشكيلات المرتبطة به وبما لا يزيد عن مليون دينار لكل حالة شرط توفر التخصيص الكافي لذلك .

ج. منح السلف المستديمة لأغراض نشاط التشكيلات المرتبطة به وبما لا يتجاوز (مليوني) دينار على أن يتم تسويتها قبل نهاية السنة المالية في 12/31 .

د. المصادقة على الاستشهادات الشخصية في حالة تعذر الحصول على وصولات من أصحاب العلاقة وفي أضيق الحدود ولغاية (500) خمسمائة ألف دينار .

ه. شطب المواد المفقودة والمستهلكة التي لاتزيد قيمتها عند الشراء عن (8) ثمانية ملايين دينار لكل حالة بعد تأييد ذلك من قبل لجنة متخصصة .

و. شطب الديون التي يتقرر استحالة تحصيلها بعد استنفاذ الطرق القانونية حتى (5) خمسة مليون دينار.

ز. المصادقة على قرارات لجان الشطب والتثمين والبيع والتي قيمتها الدفترية حتى (8) ثمانية ملايين دينار .

ح. منح المكافأة الشخصية بما لا يزيد عن (50) خمسين ألف دينار لكل حالة.

ط. الموافقة على قيام موظفيكم بإلقاء المحاضرات في الكليات والمعاهد.

ي. التوصية بدعوة واستضافة الوفود الخبراء غير العراقيين والاختصاصيين لزيارة العراق وصرف نفقات إقامتهم الكاملة عند قيامهم بإلقاء المحاضرات أو الأمور الاستشارية بعد إستحصال الموافقة .

ك. إجراء المناقلة ضمن المادة الواحدة المحسوبة على ميزانية الجهاز .

ل. الموافقة على بيع النشرات الإحصائية والتقارير حسب التسعيرة .

م. الصرف من تخصيصات الموازنة الاستثمارية حسب متطلبات تنفيذ الأعمال بما لا يزيد عن مبلغ التخصيص السنوي.

ثالثا: الصلاحيات القانونية

أ. توكيل الموظفين الحقوقيين في الدعاوى التي تقام منه أوعليه أمام المحاكم المختصة .

ب. إنذار المؤسسات الأهلية والأشخاص واحالتهم إلى المحاكمة المختصة عند امتناعهم عن تقديم المعلومات الإحصائية .

ج. توقيع العقود التي يكون الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات طرفا فيها.

د. المصادقة على التعهدات والكفالات الخاصة بالجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

ه. المصادقة على محاضر اللجان التحقيقية داخل الجهاز .

رابعا: الصلاحيات الفنية

أ. طلب المعلومات من الوزارات والمراكز غير المرتبطة بوزارة ودوائر القطاع العام والمختلط والخاص مما له علاقة بأعمال الجهاز أو الدائرة وبالطرق الأصولية مع مراعاة أحكام القوانين والأنشطة والتعليمات المرعية.

ب. الإجابة عن الاستفسارات الواردة من الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة ودوائر القطاع العام والمختلط والخاص المتعلقة بالجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

ج. وضع الخطط السنوية لفعاليات الدوائر ونشاطاتها ورفعها لاستحصال الموافقة على إقرارها .

د. إيضاح وجهة نظر الجهاز في إجراءات الوزارات والمؤسسات والدوائر المختلفة والتي تتعارض والصلاحيات الممنوحة له أو مع القوانين والقرارات النافذة فيما يتعلق بتنفيذ البرامج الاستثمارية وكل ماله علاقة بمهام الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

ه. دعوة الفنيين الاختصاصيين العاملين في مختلف الوزارات ودوائر القطاع العام لأغراض التنسيق والمتابعة ومناقشة القضايا المتعلقة بمشاريع الخطة وماله علاقة بمهام الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

و. الأشراف على وضع الخطط بعيدة ومتوسطة وقصيرة المدى والبرامج السنوية والدورية المتعلقة باختصاصات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

ز. اقتراح اختصاصات الدوائر والأقسام المرتبطة بها وتحديد واجبات منتسبيها وفق متطلبات خطة العمل .

ح. التوصية بترشيح المنتسبين للمشاركة في اللجان خارج وداخل الوزارة للاختصاصات كافة .

ط. التوصية بترشيح منتسبي الدائرة للمشاركة في المؤتمرات والوفود واللجان والدورات التدريبية داخل العراق وخارجه للاختصاصات كافة.

ي. تشكيل اللجان الداخلية التي تساعد الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات على تنفيذ أعماله .

المادة 16

لرئيس الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات تخويل جزء من صلاحياته إلى المدراء العامين ورؤساء الأقسام المرتبطة بهم.

الفصل السادس؛ أحكام عامة متفرقة

المادة 17

للوزير أو من يخوله :

أ. أن يعين بصورة دائمة أو مؤقتة المستخدمين والباحثين والعدادين وغيرهم ممن تدعو الحاجة إليهم للقيام بعمليات إحصائية بما في ذلك جمع أو عرض أو تحليل البيانات .

ب. أن يمنح عند الضرورة الموظفين والمستخدمين أو الأشخاص الذين يقومون بالعمليات الإحصائية مكافآت نقدية حسب الصلاحيات الممنوحة إليه .

ج. أن يتخذ ما يلزم من التدابير بالتعاون مع الوزارات الأخرى والمؤسسات والإدارات المحلية و المجلس الأعلى للإحصاء لضمان الحصول على ما يسهل تنفيذ أحكام هذا القانون وعلى الأخص الأمور التي من شأنها تسهيل مهام منتسبي الجهاز في جمع واعداد ونشر المعلومات الإحصائية .

د. أن يكلف إي موظف أو مستخدم من موظفي ومستخدمي الدوائر الرسمية وشبه الرسمية عدا الحكام والقضاة بعد موافقته مرجعهم الرسمي بالإشراف أو القيام بأي عمل يساعد على إنجاز العمليات الإحصائية .

ه. أن يكلف المختارين أو المجالس البلدية أو المراكز المجتمعية أو من ينوب عنهم للقيام بإعمال معينة لغرض تنفيذ هذا القانون .

و. أن يقرر طبع وتسعير وتوزيع المطبوعات الإحصائية التي يصدرها الجهاز بعوض أو بدونه .

ز. أن يأمر بصرف النفقات أو المكافآت لإغراض العمليات الإحصائية ذات الموازنات الخاصة، أو الممولة بموجب عقود متفق عليها مع أطراف أخرى .

المادة 18

لا يجوز تقديم أية معلومات أو بيانات أو سجلات أو وثائق تم الحصول عليها أو استعمالها كبيانات ضمن إجراءات قضائية معينة أو جنائية باستثناء لغرض إثبات المخالفات التي ترتكب ضد هذا القانون المنصوص عليها في المواد/ (8،9) .

المادة 19

للوزير إصدار التعليمات والبيانات اللازمة لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة 20

تلغى القوانين والتعليمات النافذة قبل صدور هذا القانون .

المـادة 21

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المـادة 22

على الوزراء تنفيذ أحكام هذا القانون .

الأسباب الموجبة

أن عملية التعداد تعتبر بطبيعتها من ضمن العمليات الإحصائية التي ينبغي أن يضطلع بها الجهاز بحكم اختصاصاته ومهامه الرئيسة.

وبناءً على إيداع القيام بهذه المهمة إليه ولخلو قوانين الإحصاء السابقة من نصوص خاصة بتنظيم العمليات الإحصائية ولأجل توحيد النصوص القانونية ضمن قانون موحد للإحصاء بعد أجراء ما اقتضته الحاجة العملية من تعديلات لبعض أحكام القانون النافذ فقد شرع هذا القانون .

وزير التخطيط والتعاون الإنمائي

ملحق 2: المبادئ الأساسية للأمم المتحدة الخاصة بالإحصاءات الرسمية

1. إن الإحصاءات الرسمية عنصر لا غنى عنه في النظام الإعلامي لأي مجتمع ديمقراطي ، بما تقدمه للحكومة والإقتصاد والجمهور من بيانات عن الحالة الإقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والبيئة. ولتحقيق ذلك ، يتعين أن تقوم الوكالات الإحصائية الرسمية بتبويب ما تثبت فائدته العملية من البيانات الإحصائية وتوفيره للمواطنين بتجرد ، وفاءً بحقهم في المعلومات الحكومية.
2. حفاظا على الثقة في الإحصاءات الرسمية، يلزم أن تقوم الوكالات الإحصائية ، وفقاً لاعتبارات مهنية دقيقة، تشمل المبادئ العلمية والآداب المهنية ، بتحديد أساليب وإجراءات لجمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها.
3. تيسيراً لسلامة تفسير البيانات، يقوم الجهاز الإحصائي بعرض المعلومات وفقاً للمعايير العلمية المتعلقة بمصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات الإحصائية.
4. للأجهزة الإحصائية أن تعلق على أي تفسير خاطئ أو استعمال غير سليم للإحصاءات.
5. يجوز استخلاص البيانات للأغراض الإحصائية من أي مصدر، سواء المسوح الإحصائية أو السجلات الإدارية. وينبغي لجهاز الإحصاء أن يختار المصدر مع مراعاة الجودة وحسن التوقيت والتكاليف والعبء الواقع على كامل المجيبين.
6. يتعين إضفاء السرية التامة على البيانات الإفرادية التي يجمعها جهاز الإحصاء لإعداد الإحصاءات، سواء تعلقت بأشخاص طبيعيين او اعتباريين، ويتعين استخدامها حصراً في الأغراض الإحصائية.
7. تعلن على الملأ القوانين والأنظمة والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية.
8. التنسيق بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان أمر ضروري لتحقيق الإتساق والكفاءة في النظام الإحصائي.
9. قيام الوكالات الإحصائية في كل بلد من البلدان بإستخدام المفاهيم و التصانيف والأساليب الدولية ، يعزز إتساق النظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية.
10. التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاء يسهم في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان.

ملحق 3: معايير جودة البيانات الخاص بالأمم المتحدة

يحدد إطار تقييم جودة البيانات (Data Quality Assessment Framework) الصادر عن صندوق النقد الدولي ما يرتبط بالجودة من مواصفات الإدارة السليمة للنظم الإحصائية والمنتجات الإحصائية .وترجع أصول هذا الإطار إلى مطبوعة الأمم المتحدة التي تحمل عنوان "المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية" كما انه يمثل نتاجا للمعيار الخاص لنشر البيانات (Special Data Dissemination Standard) والنظام العام لنشر البيانات(General Data Dissemination System) – وهما مبادرتان أطلقهما الصندوق بشان البيانات ويجمع إطار تقييم جودة البيانات بين الممارسات السليمة التي تنص عليها المبادرتان , وهو نتاج لمشاورات مكثفة عقدت في هذا الخصوص. ويمثل إطار هيكلا لتقييم الممارسات الحالية مقارنة بأفضل الممارسات ، بما في ذلك المنهجيات المقبولة دوليا . وقد أثبتت جدواه لثلاث مجموعات من مستخدمي البيانات على الأقل.

- في إرشاد خبراء الصندوق بشان استخدام البيانات في تقييم السياسات الاقتصادية وإعداد وحدة البيانات النموذجية في تقارير مراعاة المعايير والمواثيق (Reports on the Observance of Standards and Codes). وفي تصميم المساعدة الفنية.
- في إرشاد الجهود القطرية ،كجهود إعداد التقييمات الذاتية على سبيل المثال .
- في إرشاد مستخدمي البيانات لأغراض تحليل السياسات الاقتصادية ووضع التنبؤات والأداء الاقتصادي .محتوى الإطار.

ترتكز تغطية هذا الإطار لقضايا حسن الإدارة والعمليات والمنتجات على مجموعة من الشروط الأساسية وعلى خمسة أبعاد لجودة البيانات ؛

- هي ضمانات صحة البيانات وسلامة المنهجية ، والدقة والموثوقية ، وسهولة الاطلاع .
- وفي كل بعد ،يحدد الإطار ما بين وخمسة عناصر للممارسات السليمة , وفي كل عنصر يحدد عدة مؤشرات مهمة ،ثم يورد ، في هيكل متدرج ، مزيدا من التفاصيل والسمات الملموسة لكل مجموعة من البيانات حسب قضاياها المحورية ونقاطها الأساسية.
- ويمثل الإطار الشامل لتقييم جودة البيانات والوارد في الصفحة المقابلة مظلة لأطر التقييم المخصصة لكل بيانات على حدة. وقد وضع الصندوق حتى ألان إطارا لتقييم جودة البيانات لست مجموعا ت من البيانات الاقتصادية الكلية . كذلك توجد اطر أخرى تم وضعها ويجري إعدادها , ومنها عدة اطر بالتعاون مع البنك الدولي وغيرة من المنظمات الدولية .

أستخدم الإطار في صندوق النقد الدولي

أطار تقييم جودة البيانات هو النموذج الذي يحكم تقسيم وحدة البيانات النموذجية في تقرير مراعاة المعايير والمواثيق (ROSC) ولأعداد هذا التقرير يمضي فريق من خبراء الصندوق حوالي أسبوعين في حوار حول عناصر الإطار المذكور مع مسئولي البلد المعني بناء على دعوة من سلطاته ، وينتج عن ذلك تقرير من مراعاة المعايير والمواثيق يتألف من ثلاثة أجزاء : تقييم موجز من الصندوق ورد من السلطات وتقييمات مفصلة لكل مجموعة بيانات من حيث عناصرها

اطار تقييم جودة البيانات - الاطار الشامل (يوليو 2003)

ابعاد الجودة	العناصر	المؤشرات
صفر - الشروط الاساسية للجودة	**صفر - 1 البيئة القانونية والمؤسسية** -وجود بيئة داعمة للاحصاءات.	صفر-1-1 التحديد الواضح لمسؤولية جمع الاحصاءات ومعالجتها ونشرها. صفر -1-2 كفاية تبادل البيانات والتنسيق بين الجهات المنتجة لها. صفر-1-3 سرية البيانات الواردة من فرادى الجهات المبلغة قصر استخدامها على الاغراض الاحصائية. صفر -1-4 ضمان الابلاغ الاحصائي من خلال التفويض القانوني و/او التدابير التي تشجع الاستجابة عند طلب البيانات.
	صفر -2 الموارد- تناسب الموارد مع احتياجات البرامج الاحصائية	صفر-2-1 تناسب الموارد البشرية والتسهيلات والموارد .الحاسوبية والتمويل مع متطلبات البرامج الاحصائية. صفر -2-2 تطبيق مقاييس تكفل كفاءة استخدام الموارد
	صفر-3 الصلة - الاحصاءات تغطي المعلومات المهمة عن المجال المعني	صفر -3-1 مراقبة صلة الاحصاءات القائمة باحتياجات مستخدمي البيانات ومنفعتها العملية في الوفاء بها
	صفر -4 عناصر اخرى لادارة الجودة - الجودة هي حجر زواية في العمل الاحصائي .	صفر -4-1تطبيق عمليات تضمن التركيز على الجودة صفر -4-2 تطبيق عمليات لمراقبة جودة البرنامج الاحصائي صفر-4-3 تطبيق عمليات تتناول اعتبارات الجودة في تخطيط البرنامج الاحصائي.
1- ضمانات الموضوعية الالتزام التام بمبدا الموضوعية في جمع الاحصاءات ومعالجتها ونشرها	**1-1 الكفاءة المهنية** - استرشاد السياسات والممارسات الاحصائية بالمبادئ	1-1-1 اعداد الاحصاءات على اساس من التجرد. 1-1-2 الاسترشاد بالاعتبارات الاحصائية وعند اتخاذ قرارات النشر 1-1-3 تخويل الكيان الاحصائي المختص حق التعقيب على التفسير الخاطئ للاحصاءات وسوء استخدامها.
	2-1 الشفافية - شفافية السياسات والممارسات الاحصائية	1-2-1 السماح باطلاع الجمهور على شروط جمع البيانات ومعالجتها ونشرها 1-2-2 التحديد العلني للجهات الحكومية المصرح لها بالاطلاع على الإحصاءات قبل نشرها 1-2-3 الإشارة الواضحة لمنتجات الهيئات / الوحدات الإحصائية بإعتبارها صادرة عنها 1-2-4 اصدار اشعار مسبق باي تغييرات رئيسية في المنهجية او البيانات المصدرية او الاساليب الاحصائية
	3-1 المعايير الاخلاقية - استرشاد السياسات والممارسات بالمعايير الاخلاقية	1-3-1 وجود مبادئ توجيهية لسلوك العاملين ومعرفة جميع العاملين بها معرفة تامة
2- سلامة المنهجية اتباع المعايير او المبادى التوجيهيةاو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا في وضع الاساس المنهجي للاحصاءات	**1-2 المفاهيم والتعارف -** توافق المفاهيم والتعارف المستخدمة مع الاطر	1-1-2 توافق المفاهيم التي يتضمنها الهيكل العام مع المعايير او المبادى التوجيهية او الممارسات السليمة المتعارف عليها
	2 -2 النطاق - مع المعايير او المبادى التوجيهية او الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا	1-2-2 اتساق النطاق بشكل عام مع المعايير او المبادى التوجيهية او الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا عليها دوليا
	3-2 التصنيف / التقسيم القطاعي - توافق نظم التصنيف والتقسيم القطاعي مع	1-3-2 إتساق نظم التصنيف / التقسيم القطاعي المستخدمة عموما مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة
	4-2 اساس القيد - تقييم الارصدة والتدفقات وقيدها طبقا للمعايير او المبادى التوجيهية او الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا	1-4-2 استخدام اسعار السوق لتقييم التدفقات والارصدة 2-4-2 القيد على اساس الاستحقاق 3-4-2 اتساق اجراءات القيد الاجمالي / الصافي عموما مع المعايير او المبادى التوجيهية او الممارسات السليمة المتعارف
3- الدقة والموثوقية سلامة البيانات المصدرية والاساليب الاحصائية وتصوير المخرجات الاحصائية للواقع بالقدر الكافي	**1-3 البيانات المصدرية -** كفاية البيانات المصدرية المتاحة كاساس لاعداد الاحصاءات	1-1-3 الحصول على البيانات المصدرية من برامج شاملة لجمع تاخذ في الحسبان الظروف الخاصة بكل بلد 2-1-3 اقتراب البيانات المصدرية بدرجة معقولة من التعارف والنطاق والتصنيف والتقييم ووقت المطلوب 3-1-3 حداثة البيانات المصدرية
	2-3 تقييم البيانات المصدرية - تقييم البيانات المصدرية بصفة منتظمة	1-2-3 التقييم المنتظم للبيانات المصدرية - بما فيها بيانات التعداد السكاني بالعينة والسجلات الادارية - وذلك مثلا كم حيث التغطية واخطاء العينة واخطاء الاستجابة والاخطاء خارج المعاينة ومتابعة نتائج واتاحتها للاسترشاد بها في العمليات الاحصائية
	3-3 الاساليب الاحصائية - توافق الاساليب الاحصائية المستخدمة مع	1-3-3 استخدام اساليب احصائية سليمة للتعامل مع البيانات المصدرية عند اعداد البيانات 2-3-3- استخدام اساليب احصائية سليمة في سياق الاجراءات الاحصائية الاخرى (كتعديل البيانات وتحويلها والتحليل
	4-3 تقييم البيانات الوسطية والمخرجات الاحصائية واقرارها - المنتظم للنتائج الوسطية الاحصائية واقرارها	1-4-3 تقييم التثبت من صحة النتائج الوسطية بمضاهاتها بمعلومات اخرى حيثما أمكن ذلك 2-4-3 تقييم الاختلافات الاحصائيةفي البيانات الوسطية وتقصيها 3-4-3 تقصي الاختلافات الاحصائية والمؤشرات او المشكلات المحتملة الاخرى في المخرجات الاحصائية
	5-3 دراسة التعديلات - تتبع مسار التعديلات باعتبارها مقياسا للموثوقية	1-5-3 دراسة التعلات وتحليها على اساس منتظم واستخدامها داخليا للاسترشاد بها في العمليات الاحصائية (راجع ايضا البند 3-4-3)
4- المنفعة اتساق الاحصاءات التي تصدر بدرجة كافية من الدورية والحداثة واتباع ساسية واضحة في اجراء التعديلات عليها	**1-4 الدورية والحداثة -** اتباع معايير النشر المتعارف عليها فيما يتعلق بالدورية والحداثة	1-1-4 اتباع معايير النشرفيما يتعلق بالدورية 2-1-4 اتباع معايير النشر فيما يتعلق بالحداثة
	2-4 الاتساق - إتساق الاحصاءات داخل كل مجموعة بيانات عبر الفترات الزمنية ومع مجموعات الرئيسة الاخرى	1-2-4 اتساق الاحصاءات داخل كل مجموعة بيانات 2-2-4 اتساق الاحصاءات او امكانية مطابقتها عبر فترة زمنية معقولة 3-2-4 اتساق البيانات اوامكانية مطابقتها مع البيانات المستمدة من مصادر بيانات / او اطر احصائية اخرى
	3-4 ساسية وممارسات التعديل- اتباع اجراءات منتظمة ومعلنة البيانات	1-3-4 اتباع جدول زمني منتظم وشفاف في عمليات التعديل 2-3-4 التحديد الواضح للبيانات الاولية و/ المعدلة 3-3-4 علانية الدراسات والتحليلات المتعلقة بعمليات التعديل (راجع ايظا 1-5-3)
5- سهولة الاطلاع البيانات الوصفية بسهولة وتقديم مساعدات كافية لمستخدميها	**1-5-سهولة الاطلاع على البيانات -** عرض الاحصاءات بطريقة واضحة ومفهومة وملاءمة اشكال النشر واتاحة الاحصاءات على الاساس محايد	1-1-5 عرض الاحصاءات بطريقة تعين على التفسير السليم والنقارنات المجدية (حسن التنسيق والوضوح في النص والجدول والرسوم البيانية) 2-1-5 ملاءمة وسائط النشر واشكاله 3-1-5 نشر الاحصاءات بناء على جدول زمني معلن سلفا 4-1-5 اتاحة الاحصاءات لجميع مستخدميها في وقت واحد 5-1-5 اتاحة الاحصاءات غير النشورة بانتظان عند الطلب
	2-5 سهولة الاطلاع على البيانات الوصفية - إتاحة البيانات الوصفية الحديثة وذات الصلة	1-2-5 اتاحة الوثائق المتعلقة بالمفاهيم والنطاق والتصنيفات واساس لبقيد ومصادر البيانات والاساليب الاحصائية وشرح الاختلافاتن عن المعايير او المبادى التوجيهية او الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا 2-2-5تطويع مستويات التفصيل لاحتياجات الجمهور المستهدف
	3-5 تقديم المساعدات للمستخدمين - اتاحة الخدمات المساعدة بصفة عاجلة وعلى اساس من المعرفة الواسعة	1-3-5 الاعلان عن مسؤول الاتصال النختص بكل مجال 2-3-5توفير فهارس المطبوعات والوثائق والخدمات الاخرى على نطاق واسع بما في ذلك توفير معلومات عن اي تغيرات